











# مجلة الأفكار والنقد للبحوث العلمية

مارس سنة ١٩٥٣

السنة الأولى

العدد الأول

## الفهرست

صفحة	
٣	صناعة السوبرفوسفات : للدكتور أحمد أبو اسماعيل . . . . .
٢١	عوائد عوامل الانتاج كدخل وكنفقة إنتاج : للدكتور عبد المنعم البنا
	محنة الديمقراطية والاتجاهات العملية الحديثة لمواجهة : للدكتور
٣٩	أحمد عبد القادر الجمال . . . . .
	العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر
٥٩	للدكتور أحمد أحمد الحنة . . . . .
٩٩	المصر الشامل والبيئة : للدكتور حسن محمد حسين . . . . .
١١١	التاجر في وقت الكساد : الأستاذ هليكه عريان . . . . .
١٢٣	تقويم الأصول المعنوية : للدكتور حسن الشريف . . . . .
١٢٩	الريانة المحاسبية والقوائم المالية : للدكتور عبد العزيز حجازي . . . . .

مطبعة جامعة فؤاد الأول

١٩٥٣



## مجلة الاقتصاد والتجارة

يصدرها أمانة كلية التجارة بجامعة فؤاد الأول

### لجنة التحرير

رئيس التحرير : الأستاذ حسين كامل سليم . . عميد كلية التجارة

الأعضاء : الأستاذ وهيب مسيحه . . . . . أستاذ الاقتصاد

الدكتور أحمد عبد القادر الجمال أستاذ القانون العام المساعد

سكرتير التحرير : الدكتور أحمد عبد القادر الجمال أستاذ القانون العام المساعد

جميع المكاتبات تكون باسم حضرة الأستاذ سكرتير تحرير مجلة الاقتصاد والتجارة

بكلية التجارة بجامعة فؤاد الأول بالجيزة

## مقدمة

تقاس قيمة المعاهد بكفاية الفائزين على أمرها من الناحية العلمية ، ومظهر هذه الكفاية هي ما ينشرونه من بحوث مبتكرة . فرسالة الجامعة لم تعد اليوم مقصورة على مسائل التعليم ومشاكله ، بل تتعدى هذا النطاق الضيق إلى نطاق آخر أوسع مدى وأبلغ أثراً ، وهو تشجيع البحث العلمي الصحيح وتمهيد السبيل أمام الراغبين فيه .

ولما كانت هيئة التدريس بكلية التجارة حريصة على أداء رسالتها على أكمل وجه ، لذلك أصدرت هذه الهيئة ” مجلة الاقتصاد والتجارة للبحوث العلمية “ حتى تتيح لأعضائها نشر بحوثهم في مجلة علمية تصدرها كليتهم .

وهذا هو المدد الأول من هذه المجلة نضعه بين أيدي الراغبين في العلم والاطلاع ، راجين من المولى القدير أن يعيننا على تحقيق ما نصبو ونهدف إليه ، والله ولي التوفيق ما

رئيس التحرير  
حسين كامل سليم



## قسم الاقتصاد

١ - صناعة السوبرفوسفات . . . للدكتور أحمد أبو اسماعيل

٢ - عوائد عوامل الإنتاج كدخل { للدكتور عبد المنعم البنا  
وكنفقة إنتاج . . . . .







## صناعة السوبر فوسفات

للككتور أحمد إبراهيم اسماعيل

أستاذ الاقتصاد الصناعي

١ — الأسمدة الكيماوية والكميات اللازمة منها للقطر المصري :

يحتاج القطر المصري إلى كميات كبيرة من الأسمدة الكيماوية ، ولم تكن مصر إلى عهد قريب تقوم بإنتاج أى نوع من هذه الأسمدة ومن ثم كان اعتمادها على الدول الأجنبية في استيراد ما تحتاج إليه منها .

وقد بلغت قيمة الأسمدة المستوردة في سنتي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ١٢,٤٤٥,٠٠٠ جنيهاً و ١٢,٢٥٦,٠٠٠ جنيهاً على التوالي . ولا شك أن أرقام التجارة الخارجية عن السنين التي تلت سنة ١٩٣٩ متأثرة بظروف الحرب وبالحركات التضخمية التي صاحبت الحرب وأعقابها ، ولذا يحسن أيضاً أن نستعين بأرقام التجارة الخارجية فيما قبل الحرب .

وإذا نظرنا إلى الأرقام الخاصة بالأسمدة المستوردة في سنوات ما قبل الحرب ، وجدنا تزايداً مستمراً في القيمة المستوردة من هذه الأسمدة فكانت قيمة الأسمدة المستوردة في ١٩٣٤ : ٢,١٧٦,٠٠٠ جنيه مصري وبلغت في سنة ١٩٣٦ : ٢,٦٥٧,٠٠٠ جنيه ، أما في سنتي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ فقد كانت القيمة ٣,٣٧٥,٩٠٠ جنيه ، ٢,٩٢٨,١٠٠ جنيه على التوالي .

ولم تتغير الكميات المستوردة من الأسمدة في سنتي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ تغيراً كبيراً عن الكميات المستوردة في سنة ١٩٣٧ ، فكانت الكميات المستوردة في السنتين الأولتين ٦٨٤,٠٠٠ طن و ٦١١,٠٠٠ طن على التوالي ، بينما كانت الكميات المستوردة في سنة ١٩٣٧ : ٦٤٢,٠٠٠ طن .



ولا يمكننا القول بأن كمية الأسمدة التي استوردناها في السنين الأخيرة مضافاً إليها الكمية المنتجة محلياً تعبر لنا عن الكمية القصوى من الأسمدة التي يحتاج إليها القطر المصري ، فإنه من المؤكد أن القطر المصري سيحتاج في مستقبل الأيام إلى كمية أكبر من الأسمدة ، وهذا نتيجة لما يبذل من جهود لزيادة مساحة الأراضي القابلة للزراعة من ناحية وزيادة الأراضي التي يمكن زرعها أكثر من محصول واحد في السنة من ناحية أخرى .

على أن المقدار الذي استوردته مصر من الأسمدة سواء فيما قبل الحرب أو في السنين الأخيرة لا يعتبر صغيراً ، فلو أن مصر أنتجت كل هذا المقدار لكان حجم صناعة الأسمدة في القطر المصري متعادلاً تقريباً مع حجم صناعة الأسمدة الانجليزية .

ولما كانت صناعة الأسمدة بوجه عام صناعة حيوية للقطر المصري ، ولما كانت ظروف إنتاج كل نوع من الأسمدة تختلف عن ظروف الآخر ، فإنه يجدر بنا دراسة كل نوع من الأسمدة على حدة ، وقد قصرنا بحثنا هنا على صناعة السوبر فوسفات .

## ٢ - - إنتاج سوبر فوسفات الجير :

هذا السماد يحتاج إلى مادتين رئيسيتين ، حامض الكبريتيك والفوسفات . أما حامض الكبريتيك فيتكلف لنقله كلفة أكبر من الفوسفات كما أن طبيعة حامض الكبريتيك تجعل عملية نقله صعبة ، فحامض الكبريتيك إذا نقل في كميات محدودة لا بد من وضعه في أوعية من الزجاج وتوضع هذه الأوعية في عربة خاصة لا يوضع فيها أي بضاعة أخرى ، ذلك أنه إذا كسر أي وعاء من أوعية حامض الكبريتيك أُلِف الحامض البضاعة الموجودة بجواره والملاحظ الآن في كثير من السكك الحديدية هو وجود عربات خاصة معدة لإعداداً خاصاً لنقل كميات كبيرة من الحامض .

وإذا نظرنا إلى نقل الحامض على البواخر وجدنا أنه يحجز لنقله أمكنة خاصة .



ولقد أدى ارتفاع كلفة نقل الحامض وطبيعة الحامض نفسه التي تجعل عملية نقله عملية صعبة إلى وضع حد لكميات الحامض التي يمكن استيرادها من الخارج . وقد كان الوضع السائد إلى عهد قريب هو تصدير الفوسفات من القطر المصري إلى أقطار عديدة بعيدة عن قطرنا — واستيراد الفوسفات ثانياً من تلك الأقطار بعد أن يأخذ شكل السوبر فوسفات ، ففي سنتي ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ كانت مصر تصدر الفوسفات إلى هولاندا واليونان وبلجيكا ولوكسمبرج وتستورده منها في شكل سوبر فوسفات .

وإذا نظرنا إلى سنتي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ وجدنا أن أهم البلاد التي نستورد منها السوبر فوسفات هي الجزائر وألمانيا والبرتغال ، أي أن مصر سواء في سني ما قبل الحرب أو ما بعد الحرب هي سوق مفتوحة للسوبر فوسفات المنتج في البلاد الأوربية أو الأفريقية الصغيرة .

### ٣ — إنتاج حامض الكبريتيك :

مما تقدم اتضح لنا أنه لإنتاج السوبر فوسفات في مصر فإن من الضروري إنتاج حامض الكبريتيك في نفس القطر .

ولنا أن نتساءل هنا عما إذا كان نقل المواد الخام اللازمة لإنتاج حامض الكبريتيك أسهل أم أصعب من نقل الحامض نفسه وهل هذه المواد أثقل أو أخف من الحامض ، وبذلك تعطينا خياراً واسعاً أو ضيقاً بالنسبة لمكان إنتاج الحامض في داخل القطر .

لو نظرنا إلى إنتاج حامض الكبريتيك لوجدنا أن المادة الخام الرئيسية لإنتاج هذا الحامض تلك المادة الوحيدة التي نحتاج لشراؤها وجلبها من الخارج هي الكبريت ، أما باقي المواد الخام التي نحتاجها فإننا نحصل عليها من الطبيعة مثل الأكسوجين والماء . . . الخ

والمصادر الرئيسية التي نحصل منها على الكبريت هي بيريتز الحديد (iron Pyrites) والكبريت الطبيعي ، والكبريت بنوعيه يدخل في التجارة الدولية والكميات المتداولة منه كبيرة جداً وهذه الحقيقة في حد ذاتها توضح أن هذه المواد أسهل في عملية النقل من الحامض نفسه .



أما العلاقة بين وزن المادة الخام — الكبريت — ووزن السلعة المنتجة ،  
 أى حامض الكبريتيك فإنه يمكن معرفتها إذا تتبعنا الخطوات المختلفة التى تتبع  
 فى إنتاج حامض الكبريتيك .

أولاً — إنتاج حامض الكبريتيك من بيرتيز الحديد :

بمقتضى هذه الطريقة نجد أن هناك ثلاث خطوات أساسية . الخطوة  
 الأولى ينتج عنها ثانى أكسيد الكبريت ، والثانية تعطينا ثالث أكسيد الكبريت  
 والثالثة تعطينا حامض الكبريتيك .

ويمكن تمثيل الثلاث خطوات بالمعادلات التالية التى ترينا التفاعل الكيميائى  
 فى كل حالة .

الخطوة الأولى :

بيرتيز الحديد + أكسوجين = أكسيد الحديد + ثانى أكسيد الكبريت .



الخطوة الثانية :

ثانى أكسيد الكبريت + ثانى أكسيد الأزوت = ثالث أكسيد الكبريت + أكسيد الأزوت



الخطوة الثالثة :

ثالث أكسيد الكبريت + ماء = حامض كبريتيك





بناء على استعمال الوزن الجزئى فيما تقدم - السطر الثالث من كل معادلة - نجد أن ٤٨٠ وحدة من بيرتيز الحديد تعطى ٧٨٤ وحدة من حامض الكبريتيك وعلى ذلك فإن الطن الواحد من بيرتيز الحديد يعطى ١,٦٣٣ طن من حامض الكبريتيك .

وقد وجدنا أيضاً فى المعادلات المتقدمة أن ٤٨٠ وحدة من بيرتيز الحديد أعطت ٣٣٠ وحدة من أكسيد الحديد أى أن كل طن من بيرتيز الحديد يعطى أيضاً ٠,٦٦ طن من أكسيد الحديد .

ولكن يجب ملاحظة أن النتائج المتقدمة مينة على الحصول على إنتاج كامل (Perfect yield.)

فإذا أخذنا فى الحسبان أن حد الخطأ (margin of error) فى استخلاص أكسيد الحديد هو حد صغير وأن فى مصنع وافى بالغرض فإن حد الخطأ فى استخلاص حامض الكبريتيك يكون أقل من ١٠ ٪ فإننا نجد أن كل طن من بيرتيز الحديد يعطى ١,٥ طن من حامض الكبريتيك تقريباً .

ثانياً - إنتاج حامض الكبريتيك من الكبريت الطبيعى :

هذه الطريقة تتطلب أيضاً ثلاث خطوات يمكن أيضاً تمثيلها بالمعادلات الآتية :

الخطوة الأولى :

كبريت + أكسوجين = ثانى أكسيد الكبريت

٢ ك ب + ١٢ = ٢ ك ب

٦٤ + ٦٤ = ١٢٨

الخطوة الثانية :

ثانى أكسيد الكبريت + أكسوجين = ثالث أكسيد الكبريت

٢ ك ب + ١ = ٢ ك ب

١٢٨ + ٣٢ = ١٦٠



### الخطوة الثالثة :

ثالث أكسيد الكبريت + ماء = حامض الكبريتيك



$$160 = 36 + 124$$

من المعادلات المتقدمة نجد أن ٦٤ وحدة من الكبريت تعطي ١٩٦ وحدة من حامض الكبريتيك أى أن واحد طن من الكبريت يعطي أكثر بقليل من ثلاث أمثال وزنه من حامض الكبريتيك .

من كل ما تقدم يتضح لنا أن كلا من بيرتيز الحديد والكبريت الطبيعي إذا استخدما في إنتاج حامض الكبريتيك يعطيان أكثر من وزنهما من حامض الكبريتيك وإذا أضفنا إلى ذلك أنهما لا يقدمان لنا أى صعوبة في نقلهما فإن هذا مما يجعل من الأرجح نقل المادة الخام إلى حيث يراد استهلاك حامض الكبريتيك وإنتاجه في ذلك المكان .

وإذا كان من الملاحظ في مصر أنه ليس هناك صناعة للحديد تتطلب أكسيد الحديد الذى يفصل من بيرتيز الحديد فإنه يبدو من المستحسن استيراد الكبريت الطبيعي واستعماله في إنتاج حامض الكبريتيك والاقتصار على هذه العملية دون سواها .

والآن لنبحث عن موقع مناجم الفوسفات في مصر فالمادة المنتجة منها — الفوسفات — هى المادة الخام الثانية المستعملة في إنتاج السوبر فوسفات .

#### ٤ — مناجم الفوسفات في مصر :

يوجد الفوسفات في مصر في الأماكن الآتية :

أولاً — سفاجا ، على ساحل البحر الأحمر .

ثانياً — القصير ، على ساحل البحر الأحمر .



ثالثاً - السباعية ، على النيل بين قنا وأسوان .

رابعاً - الواحة الخارجة .

خامساً - الواحة الداخلة .

والمنجمين الأولين هما المنجمان المستعملان في الوقت الحاضر لوفرة إنتاجهما .

٥ - أين تختار موقع المصانع التي تنتج السوبر فوسفات :

حيث أن سفاجا والقصير مينائين على البحر الأحمر فإنه يمكن فيهما الحصول على الكبريت الطبيعي الوارد من اليابان والولايات المتحدة<sup>(١)</sup> بسهولة وبتكاليف نقل يسيرة . وقد يبدو من الأوفر حينئذ إنتاج السوبر فوسفات في سفاجا أو القصير بدلا من نقل المادة الخام إلى السوق وتحويلها هناك إلى السوبر فوسفات .

ومع ذلك فإنه من المستحسن النظر إلى مادة تكوين السوبر فوسفات فقد تلقى لنا ضوئاً يساعدنا على تقرير الأمر المتقدم بكل دقة .

فوسفات الجير + حامض الكبريتيك = سوبر فوسفات الجير + سلفات الكالسيوم  
ك<sub>٢</sub> ( فوا ) + ٢ يد ٢ ك<sub>٢</sub> = ك<sub>٢</sub> ( فوا ) + ٢ ك<sub>٢</sub> ك<sub>٢</sub> ١  
٣١٠ + ١٩٦ = ٢٣٤ + ٢٧٢

ترينا المعادلة أن تفاعل حامض الكبريتيك مع فوسفات الجير ينتج عنه سلفات الكالسيوم وهذه المادة هي في الواقع الجبس ولها وظيفتان مهمتان أما وظيفتها الأولى فهي استخدامها كسماد والثانية استخدامها كمادة لازمة لأعمال البناء . والجبس كسماد نافع في إعادة إملاح السلفات إلى التربة وإذا خلط بالأسمدة الطبيعية فإنه يحفظ فيها لأمويا ويخلط الجبس بالسوبر فوسفات ليقال نسبة السوبر فوسفات إلى ١٠٠ . والجبس كسماد نافع في زراعة الخضروات ولكن أهم ما يستخدم فيه الجبس هو أعمال البناء .

(١) أم مصادر الكبريت الطبيعي هي إيطاليا واليابان والولايات المتحدة .



مما تقدم نرى أن تفاعل فوسفات الجير وحامض الكبريتيك ينتج عنه مادتين لها قيمة تجارية وأن مجموع وزنهما هو ٥٠٦ وحدة بينما أن وزن المادة الحام — الفوسفات — هو ٣١٠ وحدة وقد يمكن لنا القول بناء على ذلك أنه من الأوفر إنتاج كلا من السوبر فوسفات والجبس في أى ميناء أو مكان قريب من ميناء يتوفر فيه سهولة الحصول على الفحم والكبريت ويكون على مقربة من سوق السوبر فوسفات والجبس ، ولا شك أن هذا القول صحيح خصوصاً إذا كانت الأسواق المصرية هى الأسواق الوحيدة لتصريف الجبس المنتج .

ولكن يجب أن ندرك أن الجبس موجود في جهات عديدة في القطر المصري وقد كانت المحاجر المستغلة فيما قبل الحرب الماضية كافية لسد حاجة السوق المحلي بل لقد قامت مصر ابتداء من سنة ١٩٣٧ بتصدير جزء من إنتاجها إلى الخارج ، وقد تناقص ما تصدّره مصر في السنوات الأولى للحرب الأخيرة ثم انعدم في السنوات الأخيرة لتلك الحرب ، وكان المقدار المصدّر في أعقاب الحرب إلى سنة ١٩٤٩ مقداراً ضئيلاً وذلك نتيجة لحاجة السوق المحلي ولتقييد الصادرات .

ولكن ابتداء من سنة ١٩٥٠ نجد ازدياداً ملحوظاً في صادرات الجبس اقتراب بها مما كانت عليه فيما قبل الحرب الماضية .

وفيما يلي الإحصائيات التي توضح لنا صادرات الجبس في سنتي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ والجهات المصدرة إليها تلك الكميات :

#### صادرات جبس غير مكلس حجر

حسب البلاد في ١٩٥٠ ، ١٩٥١

البلاد	١٩٥٠	١٩٥١
كمية (ك. ق) في ح (م. ح) كمية (ك. ق) في ح (م. ح) كمية (ك. ق) في ح (م. ح)		
سيلان	٢٠٣٢٠٠٠	٢٥٠٠
اليابان	٥٠٨٠٠٠٠	٦٠٠٠
اندونيسيا	—	٢٠١٦٠٠٠
الجملة	٧١١٢٠٠٠	٨٠٨٨٠٠٠
		٧٦٢٢



## صادرات جبس غير مكس مطحون

حسب البلاد في ١٩٥٠ ، ١٩٥١

البلاد	١٩٥٠		١٩٥١	
	كمية (ك.ق.)	قيمة (ج.م.)	كمية (ك.ق.)	قيمة (ج.م.)
فلسطين . . .	٣٥٠٠	٢٠	٢٠٠٠	١٥
أندونيسيا . . .	١٠١٦٠٠٠	١١٠٠	—	—
الجملة . . .	١٠١٩٥٠٠	١١٢٠	٢٠٠٠	١٥

## صادرات جبس مكس مصبص ولو مطحونا

حسب البلاد في ١٩٥٠ ، ١٩٥١

البلاد	١٩٥٠		١٩٥١	
	كمية (ك.ق.)	قيمة (ج.م.)	كمية (ك.ق.)	قيمة (ج.م.)
المملكة العربية السعودية	١٤٠٠٠٠	٦١٥	١٨١٩٦٠	٥٦٣
فلسطين . . .	٥٣٠٠	٢٥	٦٢٥٠	٢٤
سيام . . .	—	—	٣٠٤٨٠٠٠	٢٧
أندونيسيا . . .	—	—	١٠١٦٠٠٠	١١٠٠
الجملة . . .	١٤٥٣٠٠	٦٤٠	٤٢٥٢٢١٠	٤٣٨٧

وتبين الأرقام المتقدمة أن جميع صادرات الجبس تصدر إلى دول الشرق الأقصى وأن الكميات المصدرة أخذت في التزايد .

والمنتظر أن تزداد صادرات مصر من الجبس إلى دول الشرق الأقصى نظراً لأن مصر هي مصدر من المصادر القريبة إلى تلك البلاد وأن نفقات نقل جبس نفقات ذات أهمية ولها أثرها في اختيار الدولة الموردة .

كما أنه من المنتظر أن تزداد صادرات الجبس زيادة كبيرة عند ما يتم ستغلال جميع المحاجر الموجودة في القطر المصري .

ولا ينتظر أن تصدر مصر إلى أوروبا كميات ذات بال نظراً لأن هناك مصادر قريبة إلى أوروبا عن مصر كقبرص مثلاً .

وأن وجود قناة السويس ذات الرضوم المرتفعة على كل البضائع المارة بها يجعل مصر أحسن مركزاً من أى دولة على البحر الأبيض المتوسط كموزدة للجبس إلى دول الشرق الأقصى .

ويلاحظ في مصر نفسها أن المحاجر الواقعة على البحر الأحمر في مركز ممتاز من ناحية التصدير .

فإذا حدث أن تيسر لنا إنتاج الجبس في سفاجا أو القصير نتيجة لقيامنا بإنتاج السوبر فوسفات فإن ذلك الجبس المنتج يكون قريباً من سوق متسعة وعظيمة هي سوق الشرق الأقصى — سفاجا أو القصير في هذه الحالة تكون أقرب مصدر للجبس في الأراضي المصرية إلى سوق الشرق الأقصى العظيم .

ولو دققنا النظر فيما ينتظر من نمو لصادرات الجبس وجدنا أن هذا الأمر له أثره في اختيار موقع مصانع السوبر فوسفات ، ذلك أنه يمكن لنا أن نقرر أنه سواء أقيمت المصانع التي تنتج السوبر فوسفات بالقرب من سوق داخلية كبيرة — كاللدا — أو بالقرب من مناجم سفاجا أو القصير فإن الجبس الناتج أثناء عمل السوبر فوسفات يمكن تصريفه إما في السوق الداخلية القريبة أو في سوق التصدير على حسب الأحوال أى أن تصريف الجبس في كلا الحالتين لا يجعلنا نفضل موقعاً على آخر في إنتاج السوبر فوسفات .

إذا استبعدنا إذاً تصريف الجبس كعامل من العوامل التي تؤثر في اختيار موقع مصانع السوبر فوسفات التي تستخدم الفوسفات المنتج من سفاجا أو القصير وحالنا موقع هاتين البلدتين من ناحية إمكان إنتاج السوبر فوسفات فيهما وجدنا :

( أولاً ) أن هاتين البلدتين هما مينائين يسهل استيراد الكبريت فيهما خصوصاً الكبريت الوارد من اليابان أو أمريكا عن طريق البحر الأحمر .

( ثانياً ) أننا إذا قمنا بإنتاج السوبر فوسفات في سفاجا أو القصير فإن السوبر فوسفات ستكون هي المادة الوحيدة التي ستقوم بنقلها — في هذه الحالة إلى السوق — بجميع المواد الأخرى اللازمة لعملية الصنع — كالفسفات والكبريت المستورد — ستكون موجودة أو في حكم الموجودة في نفس المكان .



بناء على ما تقدم فإننا نجد أن الإنتاج إذا قننا به في سفاجا أو القصير يتكلف أقل تكاليف ممكنة للنقل فالسوبر فوسفات وهي المادة الوحيدة التي سننقلها أخف وزناً من المواد الداخلة في صناعتها .

ومعادلة التفاعل الكيميائي التي سبق أن أوردناها توضح لنا أنه إذا أنتج لنا ٢٣٤ وحدة من السوبر فوسفات نكون قد استخدمنا في إنتاجها ٣١٠ وحدة من الفوسفات ، ٦٤ وحدة من الكبريت ؛ أي أنه لإنتاج طن من السوبر فوسفات لابد من استخدام ١,٣٢ طن من الفوسفات و ٠,٢٧ طن من الكبريت .

وإذا نظرنا إلى موقع سفاجا أو القصير من ناحية الوقود وجدنا أنه موقع لا بأس به فهما مينائين يقعان في طريق البواخر المحملة بالفحم .

وقد يقول قائل إن الفحم الوارد عن طريق البحر الأبيض إلى هذين المينائين يكون أغلى ثمناً فيهما عن أي ميناء مصري آخر في حوض البحر الأبيض المتوسط نظراً لطول المسافة ولأن البواخر المارة في قناة السويس تدفع رسوماً عالية للمرور في تلك القناة ولكن من الجائز أيضاً القول بأن هناك فرصة لاستيراد الفحم من جنوب إفريقيا أو من أي جهة أخرى قريبة من موانئ البحر الأحمر ومن الجائز أيضاً أن هذه البواخر التي تأتي محملة بالفحم إلى مينائي سفاجا والقصير تحمل في سفاجا أو القصير بالفوسفات أو السوبر فوسفات وبذلك تتوزع تكاليف النقل ويخص الفحم من تكاليف النقل قدر معقول . ويكون ثمنه في النهاية في سفاجا أو القصير متعادلاً مع ثمنه في الجهات الأخرى .

وقد يعترض أيضاً معترض فيقول إنه ليس من الضروري أن تكون سفاجا والقصير أنسب موقعان لإنتاج السوبر فوسفات ذلك أنه إذا تبين لنا أن الكبريت المستورد من إيطاليا هو النوع الذي يتلائم مع حاجيات الصناعة المصرية وعلى ذلك فلا بد لنا من استعماله فإن سفاجا والقصير لن يكونا المكانين الذي نحصل فيهما على أكبر وفر ، ذلك أن ثمن الكبريت الوارد من إيطاليا إلى تلك المدينتين سيكون مرتفعاً جداً نتيجة لبعده تلك البلدتين وما يتبع ذلك من تكاليف عالية للنقل .

والواقع أننا إذا نظرنا إلى ظروف كل من سفاجا والقصير وجدنا أنه من المنتظر أن تكون أسعار الكبريت في تلك المدينتين أسعار ملائمة ومعقولة .

إيطاليا كما هو واضح في الجدول التالي تستورد كميات كبيرة جداً من الفوسفات المنتج في مصر وهي ثالث الدول المستوردة للفوسفات المصري في الأهمية ومن المعروف أن منطقة سفاجا والقصير غير ما هو له بعدد كبير من السكان وعلى ذلك فإن البواخر الصغيرة القادمة من إيطاليا لنقل الفوسفات لا تجلب معها إلا القليل من البضائع لتلك المنطقة فهناك فراغ كبير في البواخر الزاهية إلى منطقة سفاجا والقصير، ولا شك أن أصحاب هذه البواخر يرحبون بحمل أى كمية من البضائع من إيطاليا إلى تلك المنطقة بأسعار منخفضة جداً بدلاً من أن تسير بواخرهم فارغة أو نصف محملة، هذه الأسعار المنخفضة تقلل من تأثير رسوم القناة، والنتيجة النهائية أننا سنجد أن ثمن الكبريت في سفاجا أو القصير هو ثمن معقول.

على أننا لا ندرى أى ميزة خاصة يمتاز بها الكبريت المستخرج من إيطاليا على غيره من الأنواع.

ومن الممكن كما سبق لنا الإشارة استيراد الكبريت من اليابان، وفي هذه الحالة فإن سفاجا والقصير هما أول الموانئ المصرية التي تقع في طريق البواخر القادمة من اليابان وتكاليف النقل إليهما أرخص من تكاليف النقل إلى الجهات الأخرى.

واليابان كما هو واضح من الجدول التالي هي أولى الدول المستوردة للفوسفات المصري في الأهمية.

وليست هذه المرتبة حديثة على اليابان، ففي سنى ما قبل الحرب كانت اليابان هي الدولة التي تستورد أكبر الكميات من الفوسفات المصري.

ويترتب على استمرار اليابان في استيراد كميات كبيرة من الفوسفات من مصر كما كان الحال عليه قبل الحرب أن البواخر القادمة من اليابان تستطيع أن تأتي محملة من سفاجا والقصير بالكبريت وترتد محملة بالفوسفات والتحميل الوافي لهذه البواخر في الذهاب والإياب له أثره في تخفيف كلفة النقل ويجعل سعر الكبريت في سفاجا والقصير سعراً ملائماً.

وبناء على ما تقدم فإنه من الممكن القول بأن ثمن الكبريت المستورد إلى سفاجا والقصير سواء من اليابان أو من إيطاليا سيكون ثمناً ملائماً معقولاً.



وينبغي علينا أيضاً أن نلاحظ أن إقامة صناعة السوبرفوسفات في القصير وسفاجا له أيضاً ميزتين مهمتين .

### قيمة ومقدار الصادر من فوسفات الجير الطبيعي

في سنق ١٩٥٠ ، ١٩٥١ حسب البلاد المصدر إليها

١٩٥١		١٩٥٠		البلاد
المقدار ( ك . ق )	القيمة ( م . ج )	المقدار ( بالكيلو قائم )	القيمة بالجنبة	
١٢٣٩٥٠٠٠	٢٤٩٤٦	٤٧١٧٠٠٠٠	٩٧٣٤٥	الهند . . .
—	—	١٥٤٧٢٦٨٠	٧٨٧٣٥	نيوزيلندا . . .
٣٤٤٨٣٠٤٠	١٨٩٩٧١	٢٨٣٤٦٩٦٠	١٥٠٧١٤	سيلان . . .
١٦٦١٤٠٣٢	٣٨٤٧٢	—	—	اتحاد جنوب افريقيا
—	—	٢٠٨١٦٠٠٠	٢٨٧٩٣	باكستان والكمبرج
٣٧٥٧٨٦٤٠	٨٢٩٢٤	١٨٣٠٣٢٠٠	٣١٤٧٢	فنلند . . .
٩١٣٠٠٠٠	١٢٨٢٧	—	—	ألمانيا . . .
٩٣٣٠٠٠٠	١٨١٩٤	—	—	اليونان . . .
—	—	٩٧٠٢٠٠٠	١١٣٥١	هولند . . .
٥٨٤٤٦٢٠٠	٩٨٦٩٨	١١٥٣٥٥٦٢٤	١٤٥٨٤٩	إيطاليا . . .
١٨٢٦٤٢٢٤٠	٣٨٨١١٦	٢١٧٧٦٦٦٤٠	٤٥٩٨٨٧	اليابان . . .
٣٤٢٠٠٠	٦٦٧	٥٥٠٠٠٠٠	٦٤٣٥	السويد . . .
١٠٠٠٣٠٠٠	١٩٥٠٦	١٠٣٦٠٠٠٠	١٩١٦٥	يوغسلافيا . . .
٤٢١٩٩٦٤	٢٤٣٧١	١٠٠٠٧٦٠	٥٤٦٦	أندونيسيا . . .
٣٧٥١٨٥١١٦	٨٩٨٦٩٢	٤٩٩٨٩٤٨٦٤	١٠٣٥٢٠٢	المجملة . . .

أولاً — أن أحجار الفوسفات لا توجد خالية من الشوائب وتدل المعلومات الجيولوجية على أن درجة نقاوة الفوسفات تختلف من منجم إلى آخر ، وتتراوح كمية الشوائب المختلطة بالفوسفات من ١٥ ٪ إلى ٩٥ ٪ ، والفوسفات المصري من أحسن أنواع الفوسفات ، ولكن أحسن أحجار فوسفات مستخرجة لابد مختلط بها شوائب بما لا يقل عن ١٥ ٪ من وزنها ، وعلى ذلك فإننا إذا قمنا مصانعنا في سفاجا أو القصير ، فإننا نكون بالقرب من المادة الأولية ، وتجنب بذلك كلفة نقل هذه الشوائب التي لا فائدة منها لنا .

ثانياً - أنه في جنوب القصير يوجد منجم يسمى بجبل الكبريت ، ويوضح تقرير لجنة التجارة والصناعة المؤلفة في سنة ١٩١٧ برئاسة السيد اسماعيل صدق بأن هذا المصدر للكبريت لن يستغل لأن كمية الشوائب المختلطة بالكبريت كمية كبيرة . ولا جدال في أن كمية الشوائب المختلطة بكبريت ذلك المنجم مع بعد أسواق الكبريت عنه جعلت استغلال ذلك المنجم أمراً غير تجارى بسبب التكاليف التي لا طائل من ورائها والتي تصرف في نقل تلك الشوائب ولكن من المحتمل أننا إذا أنشأنا مصانع لصنع السوبر فوسفات في القصير أو سفاجا أن يدخل ذلك المنجم في نطاق الاستغلال التجارى ذلك أننا سنكون على مقربة من ذلك المنجم وستتخلص حينئذ من كلفة نقل الشوائب المختلطة بالكبريت لمسافات طويلة .

ظاهر مما تقدم أن هناك عدة ميزات تمتاز بها سفاجا والقصير على أى ناحية أخرى من حيث الموقع .

ولو أننا قارنا موقع سفاجا والقصير بموقع كفر الزيات الذى أنشئ فيها مصنعاً للسوبر فوسفات لوجدنا أننا لو أنشأنا مصانع للسوبر فوسفات في سفاجا أو القصير وأرسلنا السوبر فوسفات المنتج منها بدلاً من الفوسفات إلى كفر الزيات أن هناك وفر في كلفة النقل لا يقل عن ٥٠ ٪ من تكاليف النقل التي يتحملها مصنع كفر الزيات في سبيل نقل مواده الأولية (١) .

(١) الوفر في كلفة النقل المشار إليه ينشأ من الحقائق الآتية :

- (أ) لكل طن من السوبر فوسفات نستعمل ١,٣٢ طن من الفوسفات .
- (ب) الشوائب المتعلقة بالفوسفات والتي إذا قدرناها بأقل قدر ممكن فإنها لا تقل عن ١٥ ٪ من وزن أحجار الفوسفات .
- (ج) يلاحظ أن سفاجا والقصير ميتين وأن نقل الفحم والكبريت إلى مصانع السوبر فوسفات التي تنشأ فهما يتكلف كلفة ضئيلة جداً بينما أنه في حالة كفر الزيات لابد من استيراد الفحم والكبريت عن طريق ميناء من الموانئ المصرية الممجة أى الاسكندرية أو بورسعيد أو السويس وتبعد كل منهما على التوائى من كفر الزيات ١٠٨ ، ٢٣٠ و ٢٣٩ كيلو متراً أى أن تكلفة نقل الفحم والكبريت إلى كفر الزيات كلفة كبيرة لا تقوون بكلفة النقل في سفاجا أو القصير .



ومن التحليل السابق نجد أن منطقة سفاجا والقصير، أصح من أي منطقة أخرى من ناحية التكاليف ذلك أن تكاليف الإنتاج فيها من المنتظر أن تكون أقل ما يمكن .

وقد يقال إن هناك بعض الثقبات الطبيعية ، كقلة المياه في هذه المنطقة ، وإذا كان هذا حقيقياً علماً بأن هناك حركة تعدين واسعة في هذه المنطقة ولم يعوقها قلة الماء ، فيمكننا القول بأن التحليل المتقدم يجعلنا نختار أقرب منطقة إلى سفاجا والقصير يتوافر فيها المياه كمركز لهذه الصناعة ، إذ أن هذه المنطقة ستيسر لنا إنتاجاً بأقل التكاليف .

(٦) توزيع منتجات مصانع السوبر فوسفات التي تنشأ في القصير وسفاجا :

إذا كنا ننظر إلى منطقة القصير وسفاجا كمنطقة صالحة لقيام صناعة السوبر فوسفات فإنه يتعين علينا دراسة كيفية توزيع منتجات تلك الصناعة بأقل كلفة ممكنة . إنه من الممكن استخدام البحر الأحمر في نقل منتجات السوبر فوسفات من القصير أو سفاجا إلى موانئ الوجه البحري ومن ثم إلى كافة أنحاء الدلتا وإلى صعيد مصر .

ولكن هذا الطريق طويل جداً خاصة إذا كانت كل مدينة من بعض السوبر فوسفات المنتج في سفاجا والقصير في صعيد مصر ، وأفضل وضع في هذا الصدد ، هو أن تقوم الحكومة بتوسيع ورصف الطريق الممتد ما بين القصير وقنا ، وأن ينقل السوبر فوسفات عبر هذا الطريق إلى النيل ، حيث يمكن نقله وتوزيعه في كافة أنحاء البلاد بكلفة زهيدة ، وإنشاء وتدعيم الطرق ما بين القصير وسفاجا وصعيد مصر لا ييسر لصناعة السوبر فوسفات نقل منتجاتها بكلفة يسيرة حسب بل إنه سيساعد أيضاً على ازدهار النشاط التجاري في الصعيد وييسر له تصدير منتجاته إلى الأقطار المجاورة واستيراد ما يلزم له منها بأقل تكاليف ممكنة للنقل .

## ٧ - استخراص المصادر الأخرى للفوسفات :

إن المناجم الأخرى للفوسفات أقل غنى من مناجم سفاجا والقصير كما أن منها ما هو بعيد عن حوض النيل أو صعب في مواصلاته فالمنجم الكائن بالواحة الخارجية بعيد عن النيل بمقدار ١٩٥ كيلومترا ولا يصله بالنيل إلا سكة حديد ضيقة ونقطة تلاقى تلك السكة الحديد بحوض النيل تبعد ٥٤ كيلومترا جنوب القاهرة والمنجم الذى بالواحة الداخلة أبعد من المنجم السابق ولا يصله بحوض النيل أى سكة حديد أو طريق صحراوى . يرى وبعد كلا من المنجمين السالفين وصعوبة مواصلتهما كانتا عاملا قويا في عدم استغلال المنجمين إلى الآن ولا يعنى ما تقدم أن نهمل استغلال تلك المناجم فالواقع أن هناك بعض العوامل التى قد تساعد مصانع السوبر فوسفات التى تنشأ في صعيد مصر مستخدمة الفوسفات المنتج في السباعية وواحة الداخلة وواحة الخارجة تلك العوامل هى :

( أولا ) القوة الكهربائية الرخيصة المنتجة من خزان أسوان عند إتمام ذلك المشروع .

( ثانياً ) تدعيم الطرق الصحراوية فيما بين سفاجا والقصير وصعيد مصر — وهو الأمر السابق اقتراحه — يسهل لمصانع السوبر فوسفات المنشئة في الصعيد في استيراد الكبريت وتصدير الجبس عن طريق سفاجا والقصير .

( ثالثاً ) تحويل الفوسفات في القطر المصرى — وخاصة بجوار أماكن وجوده — إلى السوبر فوسفات أمر له أهميته في تقايل كلفة الإنتاج إذ أنه يقلل من تكاليف النقل تلك التكاليف ذات التأثير البالغ على مادة رخيصة الثمن كالفسفات .

وينبغى علينا أن نلاحظ أنه ليس من الملائم طبعا إنشاء مصانع السوبر فوسفات في داخل الواحتين لبعدهن هذه الأماكن في الصحراء واضطرار أى مصنع في هذه الحالة إلى نقل جميع المواد اللازمة من فحم وكبريت إلى الواحة ونقل السوبر فوسفات من الواحة إلى الوادى فكلفة النقل في هذه الحالة تكون كلفة كبيرة ، هذا خلافاً عن كميات المياه التى تحتاجها عملية الصنع والتى



قد لا تتوافر في الواحات وعلى ذلك فإنه من الأوفر ثقل الفوسفات من الواحات إلى الوادى حيث يصنع .

أما عن تحديد موقع معين في الوادى يكون أكثر وفراً من غيره فإن هذا يتوقف على السوق الذى يصرف فيه الجبس المنتج فإذا كان الجبس سيصدر إلى الخارج كما سبق فإن اختيار مكان في الوادى قريب من مصدر المادة الخام ومن الطرق الصحراوية الموصلة إلى سفاجا أو القصير يكون أمراً ضرورياً .

وفي حالة ما إذا كان الجبس المنتج لن يصدر إلى الخارج لأن السوق المحلى بالنسبة له أهم من سوق التصدير فإنه من الأوفر أن نختار موقع المصنع بالقرب من كل من سوق الجبس وسوق السوبرفوسفات .





# عوائد عوامل الإنتاج كدخل وكنفقة إنتاج

للكنور عبد المنعم البنا

مدرس الاقتصاد بكلية التجارة بجامعة فؤاد الأول

هناك صعوبة تحليلية هامة تقابلنا كاقصاديين عند قيامنا بتحليل المشاكل الاقتصادية ، وهي ذلك التعارض بين مظهرى عوائد عوامل الإنتاج : مظهرها كنفقة إنتاج ومظهرها كقوة شرائية . فمن وجهة نظر عامل الإنتاج يعتبر العائد الذى يحصى عليه دخلا ومصدراً مطلب العمال ، إذا ما زاد ، زاد الطلب العمال فتزيد كمية المبيعات ويتسع نفق الإنتاج وتزيد العمالة ويشيع الرواج ويزيد النشاط الاقتصادى ، وإذا ما قل ، قل الطلب العمال فتقل كمية المبيعات ويضيق نطاق الإنتاج وتقل عمالة وينبع الكساد ويقل النشاط الاقتصادى . أما من وجهة نظر المنظم . فإن هذا العائد يعتبر نفقة من نفقات الإنتاج ، إذا ما زاد ارتفعت نفقة إنتاج ويضع مستوى الأسعار وقد يضيق نتيجة هذا نطاق الإنتاج فتزيد البطالة وينبع الكساد . وإذا ما قل ، انخفضت نفقة الإنتاج فيخف مستوى الأسعار ، يسع نطاق الإنتاج فتزيد العمالة ويشيع الرواج والنشاط الاقتصادى .

ولا شك أن هذا التعارض يقابلنا عند قيامنا بتحليل النظرى بحسب ، ولكنه يواجهنا أيضاً عند قيامنا برسم سياسة اقتصادية عامة أو عند محاولتنا حل مشكلة اقتصادية خاصة . وحيث أن عوائد عوامل الإنتاج المختلفة تختلف من حيث أهميتها النسبية كدخل وكنفقة إنتاج ، فيحسن بنا أن نتحرى عن هذه الأهمية عن طريق مناقشة هذه العوائد عائداً عائداً ، ولنبدأ بالأجور .

تكون الأجور الجزء الهام من نفقات الإنتاج بالنسبة لأغلب الصناعات وهي في الوقت نفسه تكون الجزء الأكبر من القوة الشرائية في الدولة ، خاصة وأن الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة للعمال كبير . وكثيراً ما تعتمد الحكومات على السياسة الأجرية لمقاومة التوراث الاقتصادية وما تتضمنه من رواج مصطنع لا يتطلبه حقيقة الطلب وما يعقبه من كساد ، كما تستخدمها الحكومات أيضاً كأداة للتوجيه الاقتصادي الطويل الأجل لمحاربة الكساد المزمن ( chronic Depression ) الذي يعثر النظام الرأسمالي والناشئ عن تناقص فرص الاستثمار كلما تقدم المجتمع . وفي حين أن الكلاسيكيين قد اهتموا بالأجور على أنها نفقة إنتاج ، فإن " كينز " اهتم بها على أنها قوة شرائية . وعلى هذا الأساس نجد أنه في حين نصيح " بيجو " بالعمل على تخفيض لمقاومة الكساد والبطالة ، فإن " كينز " قد نصح برفع الأجور الشال فزيد الاستثمار والعمالة .

ومقاومة الدورات الاقتصادية ، فإنه حسب منطق الـ  
 ن نعمل على رفع الأجور حتى نرفع من نفقة الإنتاج ونحصد من  
 في الإنتاج أثناء الرواج ، كما يجب أن تقاوم الكساد عن  
 على تخفيض الأجور حتى تنخفض نفقة الإنتاج فيقبل المستجور  
 بحيث تقاوم الكساد . أما حسب منطق الكينزية فإنه  
 على زيادة الأجور أثناء الكساد حتى يزيد الإنتاج الفعال  
 من الرواج ، كما يجب أن نعمل على تخفيض  
 الفعال ونحد من التوسع في الإنتاج

فهل يمكن الـ  
 من الرأيس - عاصمة  
 يختص بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة  
 عن طريق التحليل الاقتصادي :  
 رفع الأجور حتى ترتفع نفقة الإنتاج هذا  
 إنتاج . وفي الحقيقة :  
 إنه قد نرى عبارة :  
 إذ أن الزيادة في الأجور تؤدي إلى امتصاص جميع المد



لا يمكن بل لا ينبغي أن تكون هناك سياسة واحدة في كل وقت  
 إذ لو كان هذا الأمر متصفاً بالثبات والصلابة في كل وقت، لكانت النتيجة  
 الزواج إلى كساد، وهو ما لا ينبغي أن يحدث. إن السياسة الاقتصادية  
 في أوقات الزواج، كالأجور، قد يكون رطب الأجور، وإن كان الائتمانية تختلف  
 في الحالتين، إذ إن السبب في كل من الرأي الكلاسيكي هو رفع نفقة الإنتاج  
 حتى توفيق التوليع المصطنع معاً، والسبب في الرأي الكبري هو ارتفاع  
 قوة الشراء بالنسبة إلى أن يرفع الجميع المنتج من السلع.  
 هذا من الزواج، ولدى الآن إلى أي مدى يمكن أن يتفق الرأيان فيما يخص  
 باستخدام السياسة الأجرية لمقاومة الكساد. نلاحظ أن الكلاسيكيين يدعون  
 إلى تخفيض الأجور أثناء الكساد، كما قد منا إذ أنهم ينظرون إليها على أنها نفقة  
 إنتاج، في حين أن المنطق الكبري يؤدي بنا إلى رفعها إذ ينظر إليها على أنها  
 قوة شراء. قد يمكننا التوفيق أيضاً بين الرأيين في هذه الحالة وذلك إن كانت  
 مرونة الطلب على العمل كبيرة. إذ أن تخفيض الأجر، وهو ما ينادي به  
 الكلاسيكيون لعلاج الكساد، قد يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل بنسبة أكبر  
 من نسبة الانخفاض في الأجر، وتكون النتيجة زيادة نصيب العمال من الدخل  
 القومي وزيادة القوة الشرائية في أيدي طبقة العمال في مجموعهم على الرغم  
 من انخفاض مستوى الأجر بالنسبة للعامل الواحد. على أن هذا الشرط وهو  
 مرونة الطلب على العمل مرونة كبيرة من الصعب أن يتحقق أثناء الكساد،  
 لأن أرباب الأعمال قد يتوقعون استمرار الانخفاض في الأجر، ولذلك فهم  
 ينتظرون حتى تصل الأجور لمستوى منخفض جداً أي أن طلبهم على العمال  
 لا يزيد مجرد انخفاض الأجر.

ومن هذا التحليل السابق يمكن أن نستنتج أن الرأي الكلاسيكي قد يكون  
 أقرب إلى الصحة من رأي "كيتز" بشأن الوسيلة التي على الحكومة أن تتبعها لمحاربة  
 الدورات الاقتصادية عن طريق استخدام السياسة الأجرية. إذ أننا عند محاولتنا  
 للتوفيق بين الرأيين قد أخضعنا مظهر الأجور كقوة شرائية لمظهرها كنفقة  
 إنتاج، هذا فضلاً عن صعوبة توفير مرونة الطلب على العمال التي أشرنا إليها.  
 هذا فيما يخص السياسة الأجرية أثناء الدورة الاقتصادية. ولنتناقل الآن  
 السياسة الأجرية الطويلة الأجل كأداة لعلاج الكساد المزمن الذي يعرّض نظامنا

الإقتصادى الرأسمالى . والواقع أن هذه المشكلة اقتصادية اجتماعية وتحل مكاناً هاماً فى السياسة الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة : إذ أن العمال يمثلون غالبية الشعب ، ويعتمد مستوى معيشتهم فى الغالب على ما يكسبونه من أجر نظير عملهم .

وقد اختلفت الآراء فيما يختص بمستوى الأجور . فالبعض يرى أن العمل كأية سلعة أخرى يجب أن يخضع ثمنها لقانون العرض والطلب . فكلما زاد عرض العمال وكلما انخفض الطلب عليهم من جانب أرباب الأعمال ، انخفض أجرهم . وعلى العكس من ذلك كلما قل عرض العمال وكلما زاد الطلب عليهم من جانب أرباب الأعمال ، ارتفع أجرهم . ويرى هذا الفريق من "الكلاسيكيين" أنه يجب ألا تتدخل الدولة لرفع مستوى الأجور ، كما يجب ألا تفرض نقابات العمال مستويات للأجور لا تتفق مع القوانين الاقتصادية السالفة الذكر .

وينفر "الحديثون" من هذا الرأى قائلين إنه يجب ألا يعامل العمال كأية سلعة أخرى ، إذ أنهم يمثلون العامل الإنسانى من عوامل الإنتاج ، كما أن منهم تستمد القوة الشرائية فى الدولة ، وعلى هذا الأساس يجب ألا نترك أجورهم تهبط عن مستوى معين وإلا انخفضت القوة الشرائية فى الدولة وزادت حدة ما يعانيه المجتمع من أمراض اقتصادية . وينادى هذا الفريق بضرورة تدخل الحكومة لضمان مستوى أدنى لأجور العمال .

وهكذا نرى أنه بالنسبة للسياسة الأجرية الطويلة الأجل التى تهدف إلى محاربة الكساد المزمن والبطالة المزمنة ، يوجد أيضاً هذا التعارض التحليلى بين مظهرى الأجور كنفقة إنتاج وكقوة شرائية . ولنرى ما يحدث على أساس المظهر الأول : فلنفرض أن الحكومة أو نقابات العمال قد حددت أجراً للعمال أعلى مما تتطلبهم إنتاجيتهم الحدية فماذا تكون النتيجة ؟ هنالك أحد احتمالين : إما أن يكون الطلب على العمال مرناً ، أى يسهل الاستغناء عنهم وإحلال آلات محلهم ، كأن تستخدم الآلات الزراعية بدلاً من العمال الزراعيين ، وتكون النتيجة أن يتعطل كثير من العمال ؛ وإما أن يكون الطلب على العمال غير مرن أى لا يسهل الاستغناء عنهم ويضعب لإحلال الآلات محلهم ، كأن تكون طبيعة الصناعة يدوية لا آلية أو كأن يضعب استيراد الآلات كما يضعب صنعها محلياً أو كأن



تكون أثمان الآلات مرتفعة جداً . . . الخ . وهنا نلاحظ أن ارتفاع الأجر يؤدي إلى ارتفاع نفقات الإنتاج فيضيق نطاق الإنتاج وتزيد البطالة تبعاً لذلك . وهكذا نجد أنه سواء كان الطلب على العمال مرناً أم غير مرن فإن إهمال مظهر الأجر كنفقة إنتاج يؤدي إلى بطالة العمال . إلا أننا لو تركنا الأجر الاسمي لفعل قانون العرض والطلب حسب ماتمليه الاعتبارات الاقتصادية البحتة ، فإن مستوى الأجر قد لا يمكن العامل من أن يعيش في المستوى اللائق به كإنسان ، كما قد يؤدي إلى انخفاض في القوة الشرائية مما يعرقل النشاط الاقتصادي . فهل يمكن التوفيق هنا أيضاً بين مظهرى الأجر ؟ أرى أنه يجب أن نفرق بين العمل والعامل : فالعمل سلعة يعرضها العامل وهي تباع وتشتري كأية سلعة أخرى ، ويجب أن يخضع ثمنها للقوانين الاقتصادية ، ولا يجب أن يرتفع هذا الثمن عما تمليه هذه القوانين وإلا ارتفعت نفقة الإنتاج وأحجم المنظمون عن استخدامها ، طالما أن دافعهم هو الربح في نظامنا الرأسمالي . أما العامل فإنسان له حقوقه كمواطن قبل الدولة وعلى هذه الأخيرة ، لا على رب العمل ، أن تضمن له مستوى المعيشة الذي يليق به كإنسان ، وذلك بالعمل على إنشاء المشروعات العامة التي تفيد الطبقة العاملة كنشر التعليم المجاني والخدمات الصحية وإنشاء مساكن للعمال والتأمين ضد البطالة والمرض . . . إلى آخر ذلك مما يزيد من الدخل الحقيقي للعمال ومما يزيد من قوة شرائهم الفعلية . وهكذا يمكن التوفيق بين الرأيين فيما يختص بالسياسة الأجرية الطويلة الأجل وذلك بفصل العمل كسلعة عن العامل كإنسان . وأعتقد أن الخطأ الرئيسي الذي يعرقل تحليل مشكلة الأجور هو إصرار الاقتصاديين على ربط العمل بالعامل وعدم فصلهما في حين أن هذا الفصل لازم لعلاجنا لمشكلة البطالة المزمنة في المجتمع الرأسمالي . ويلاحظ أيضاً في هذا الأمر أننا أخضعنا الرأي القائل بأن الأجور قوة شرائية للرأى القائل بأنها نفقة إنتاج .

أما فيما يختص بسعر الفائدة فنلاحظ أننا نلمس نفس التعارض بين مظهره كنفقة إنتاج وكدخل . فسعر الفائدة يعتبر نفقة من نفقات الاستثمار ويعطيه "كيتز" أهميته عن هذا الطريق . وهو لهذا يرى أن جمود سعر الفائدة عند مستوى أعلى من الكفاية الحدية لرأس المال من أهم الأسباب التي تعرقل الاستثمار .

ومن ثم فإن هذه الجوانب ينبغي أن تحال في هذا الصدد إلى أن يمكن أن يقل عنه سعر الفائدة بإزالة لطف البنوك والمصارف من الاحتفاظ بمخزونات في شكل قرضي طلبية على قرضه ليستمر في أداة كل سعر الفائدة عن حد معين ومن جهة أخرى فإن الخدمات المصرفية التي تقوم بها البنوك للأفراد والمشاريع تستلزم دفع طلبية لا يقل عن نسبة معينة أيضاً لخطية المصارف تحت الأمانة وعلى هذا الأساس اقترح كثير من أن مقاومة الكساد علينا أن تتبع سياسة نقدية (Easy Money Policy) بحيث يخفض سعر الفائدة ويشجع الاستثمار ولكن من وجهة أخرى نلاحظ أن سعر الفائدة يعتبر مصدراً للطلب الفعال والقوة الشرائية في أيدي المقرضين وعلى هذا الأساس فإن انخفاضه قد يزيد من حدة الكساد، إذ أن هذا الانخفاض يخفض من القوة الشرائية للأفراد علينا أن نعترف بمدى الأهمية النسبية لسعر الفائدة كمنفعة من نفقات الاستثمار وكصدر للطلب الفعال

أما من أهمية سعر الفائدة كمنفعة استثمار فنلاحظ أنه أقل أهمية مما يبدو والواقع أن الأهمية التي أعطيت لسعر الفائدة كأداة للتوجيه النقدي قد بولغ فيها كل المبالغة وتؤكد هذه الحقيقة وجهات نظر عديدة تتفق كلها على أن أهمية سعر الفائدة قلت نسبياً من حيث تأثيره في حجم الإنتاج وبالتالي في النشاط الاقتصادي

فمن وجهة نظر السياسة المصرفية نلاحظ أنه لو كان سعر الفائدة أداة فعالة لتوجيه النشاط الاقتصادي لما لجأ البنك المركزي إلى وسائل أخرى كسياسة السوق المفتوحة وسياسة تغيير نسب الاحتياطي. ونلاحظ في هذا الصدد أنه أثناء الرواج يزيد الطلب على الائتمان زيادة كبيرة ويستمر تفاؤل أرباب الأعمال ويضرب على السلطات النقدية إيقاف تيار هذا الطلب المتزايد بحرق رفع سعر الخصم وسعر الفائدة. وكذلك في أوقات الكساد نجد أن التفاوض الذي يسود دينا الأعمال يفقد الثقة في الاستثمار وفي النشاط الاقتصادي وقد تستد موجة التفاوض وتستمر لمدة طويلة ويقل الطلب على الاقتراض لدرجة كبيرة حتى بأخفض الشروط وبمختلف المقررات، إذ تقل المبيعات وتزيد نسبة البطالة وتقل الأرباح ويقل الاقبال على الإنتاج. ومهما انخفض



سعر الخصم وسعر الفائدة فإن الإقبال على الاقتراض لا يزيد لوجود هذا التشاؤم وتوقع خسارة المشاريع ، حتى لقد ذهب البعض إلى القول إنه حتى ولو كان سعر الفائدة سالباً لما شجع المقرضين على الاقتراض للاستثمار في مشروعات خطيرة . ولقد كان فشل البنوك المركزية في الاعتماد فقط على سعر الخصم مما أدى إلى زيادة اعتماد على السياسات الأخرى خاصة تغيير نسب الاحتياطي تدريجياً ، كما اقترح البعض إلزام البنوك بالاحتفاظ باحتياطي خاص ( Special Reserve ) بجانب الاحتياطي العادي في الأوقات التي تزيد فيها احتياطات البنوك زيادة كبيرة إلى غير ذلك من الوسائل . بل إن وجود السياسة المالية ( Fiscal Policy ) وزيادة أهميتها خاصة منذ الكساد الكبير أعاد دليل على فشل سياسة المصرفية في علاج الأزمات الاقتصادية مما اضطر الحكومات إلى وسائل أخرى كإهتمام بالمشروعات العامة والقروض العامة والسياسة الضريبية كوسائل مالية لابد منها للتوجيه النقد.

ومن وجهة نظر نظرية النقدية البحتة فإننا نجد أن (١) الذي اعتبر أن مرونة الائتمان تؤدي إلى إحداث دورات اقتصادية وتفسد العلاقة بين إنتاج السلع الإستثمارية وإنتاج سلع الاستهلاك عن طريق التغيرات في هيكل الإنتاج ، عن طريق الإدخار الإجباري ، والذي أعطى أهمية كبيرة لسعر الفائدة النقدي وعلاقته بسعر الفائدة الطبيعي حيث بين أن تشجيع الاقتراض يخلق الائتمان وتخفيض سعر الفائدة النقدي يؤدي إلى اختلال التوازن الاقتصادي ، نجد أنه قد عدل من نظريته في بعض . إذ انتقد الكثير من مبرراته هذه وطالبوا عليه تلك الأهمية الكبرى التي عطاها لسعر الفائدة . وقد عد نظريته الجذلية على أساس الجمود قائلاً إن التغيرات في هيكل الإنتاج يمكن أن تحدث نتيجة تغير سعر الفائدة ولكن نتيجة تغير في مستوى الأرباح ، إذ أن زيادة دخول المستهلكين في أوقات الرخاء الناشئة عن زيادة الاستثمار في النشاط الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الطلب على سلع الاستهلاك فينشط إنتاجها وتصبح الموارد المخصصة لإنتاجها أقل مرونة وبالتالي يرتفع مستوى أسعارها . وحيث إن الأجور

F. A. Hayek, Prices and Production, London, 1931.

(١) E. A. Hayek, Profit, interest and Investment, London, 1939.

جامدة عادة ، أى أنها لا ترتفع بنفس نسبة الارتفاع فى الأسعار ، فإن الأجور الحقيقية تنخفض ، وهذا الانخفاض فى الأجور الحقيقية سوف يشجع أرباب الأعمال على زيادة ما يستخدمون من عمال وتقص ما يستخدمون من رؤوس الأموال ، أى يقل الطلب على سلع الإنتاج ويقل الاستثمار فى مراحل الإنتاج العليا المخصصة لهذه السلع ، ويزيد فى المراحل الدنيا المخصصة لإنتاج سلع الاستهلاك . وقلة الطلب على الاستثمار فى المراحل العليا تؤدي بدورها إلى نقص الدخول التى تدفع للمستهلكين فيقل طلبهم الفعال على سلع الاستهلاك فتتخفض الأسعار ولكن بنسبة أكبر من نسبة الانخفاض فى الأجور ، نظراً لوجودها ، فتقل الأرباح تبعاً لذلك ويزهد أرباب الأعمال فى استخدام العمال لارتفاع أجورهم الحقيقية ويزيد الإقبال على استخدام سلع الإنتاج فيحدث الانتعاش الإقتصادى من جديد وهكذا . وتبعاً لنظرية "هايك" الأولى كان يحدث هذا التحول عن طريق انخفاض سعر الفائدة النقدى . أى أن "هايك" قد شرح النظرية النقدية للدورة التجارية على أساس جمود الأجور والتغير فى مستوى الأرباح ونبذ الاعتماد على التغيرات فى سعر الفائدة النقدى كأداة لشرح هذه النظرية .

ومن وجهة نظر محاسبة التكاليف فإننا نلاحظ أن سعر الفائدة فى الغالب لا يكون إلا نسبة أو جزءاً صغيراً من نفقات الإنتاج الكلية . ولا يمكن الرد على هذا بأن سعر الفائدة مهم إذا كانت تحركات سعر الفائدة فى حدود واسعة . فسر الفائدة لا يزيد عادة عن ٩ أو ١٠٪ ، اللهم إلا إذا رفعنا سعر الفائدة حتى يصبح فى حكم الربا بل والربا الفاحش ! وهكذا نجد أن ارتفاع سعر الفائدة أو انخفاضه لا يؤثر كثيراً على نفقة الإنتاج الكلية ولهذا فإنه غير مهم كنفقة من نفقات الاستثمار كما تدل على ذلك محاسبة التكاليف فى الإنتاج .

ومن وجهة نظر التحليل الإحصائى فإنه قد دلت الأبحاث الإحصائية التى قام بها بعض الاقتصاديين على أن سعر الفائدة قلما يؤثر فى سياسة أرباب الأعمال من حيث تغيير نطاق إنتاجهم . ومن هذه الأبحاث ما قامت به جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية (١) وكانت إجابات أرباب الأعمال

J. F. Eborsole, American Economic Review, March 1938, (1) Supplement, p. 74



متفقة على أن سعر الفائدة ليس عاملاً رئيسياً في تغيير السياسة الإنتاجية ونطاق الإنتاج .

ومن هذه الأبحاث أيضاً ما قام بعض اقتصاديي جامعة أكسفورد<sup>(١)</sup> بسؤال بعض رجال الأعمال عن سلوكهم حيال التغيير في سعر الفائدة وقد اتفق أيضاً أرباب الأعمال على أن توقعات الربح هي العامل الرئيسي في تغيير نطاق الإنتاج لا سعر الفائدة . وإن اتفاق النتائج التي توصلت إليها هاتين الجامعتين في بلدين مختلفين لدليل على وجود عدم التحيز الإحصائي (Statistical bias) ولدليل على صحة هذه النتائج لاسيما وإن هاتين الجامعتين اشتهرتا بعلم الإحصاء الاقتصادي . وإن قيل إن هناك احتمالاً للخطأ في إجابات أرباب الأعمال فإنه يرد على ذلك بأنه حتى لو وجد هذا الاحتمال فإنه يقابله احتمال عدم الخطأ . وبعد هذا وحتى لو فرضنا أننا غلبنا احتمال الخطأ فهو لا يمكن أن يتعدى نسبة صغيرة . وعليه فحيث أن الإجابات كانت حوالى ١٠٠٪ لصالح عدم أهمية سعر الفائدة فإن النتيجة الإحصائية هي أن احتمال أن يكون سعر الفائدة أقل أهمية من العوامل الأخرى هو احتمال كبير جداً . أما العينة المأخوذة كأساس للبحث فقد كانت تكفى لطبيعة هذا البحث خاصة وقد طبقت نظرية العينات الطبقية (Stratified Samples) التي تصلح للبحوث الإحصائية الاقتصادية في الصناعة .

وهكذا نرى أن ما حاوله البعض أن يأخذوه على هذا البحث الإحصائي لا يقال من شأنه خاصة وأن الناقدين لم يقوموا ببحث إحصائي مماثل بل لم يقوموا ببحث إحصائي أصلاً في هذا الصدد ولم تتوفر فيه إمكانيات هذا البحث ، وخاصة أن النتائج الإحصائية التي توصلت إليها الجامعتان السالفتي الذكر يؤيدها المنطق الاقتصادي والمحاسبي كما ألمحنا سابقاً ، إذ لمفروض أن أية نتيجة إحصائية يجب أن يؤيدها التحليل العلمي الاقتصادي وإلا كانت مشكوكاً فيها . والواقع أنه يندر أن تجمع مختلف وجهات النظر الاقتصادية والمحاسبية والإحصائية على نتيجة ما كما أجمعت على قلة أهمية سعر الفائدة بالنسبة لأنشطة الإنتاج .

J. E. Meade and P. W. S. Andrews "Summary of Replies to (1) questions on Effects of Interest Rates" Oxford Economic papers No 1.

ويرى لندبرج (Lundberg) أنه يجب أن نفرق بين نوعين من أزمات الاستثمار ، واعتمد في هذه التفرقة على نوع الاستثمار . فإن كان الاستثمار في شكل صناعات تنتج سلع استهلاك ، فإن التوسع هنا يتوقف على الطلب الفعال على هذه السلع ، وتحدث الأزمة إذا زاد الادخار ، لأن هذا الأخير يقلل الإنفاق والطلب الفعال . وإن كان الاستثمار في شكل مشروعات طويلة الأجل كالسكك الحديدية والطرق ، فإن التوسع هنا يتوقف على وجود المدخرات اللازمة ، أكثر مما يتوقف على الطلب الفعال ، وتحدث الأزمة لندرة رأس المال<sup>(١)</sup> . على أنى لأجد أساساً قوياً لهذه التفرقة ، إذ أن النوع الأول ينتج عنه في النهاية سلع استهلاك ، والنوع الآخر ينتج عنه في النهاية خدمات استهلاك كخدمات النقل مثلا . وقد ينشأ مشروع عظيم للنقل ولكن لا يكون الإقبال عليه كافياً ، وهنا يمكن أن نسمى الأزمة ، أزمة إفراط في الاستثمار (Over investment) ناشئ عن قلة في الطلب الفعال على خدمات المشروع . ولا يغير من هذه النتيجة أن المشروع سوف لا يكون مهيئاً لخدمة المستهلكين إلا بعد مضي مدة طويلة تكون في أثنائها كمية رأس المال هي العامل المهم في التوسع . أى أنه حتى في المشروعات الطويلة الأجل نجد أنه حتى لو كان لسعر الفائدة بعض الوزن ، إلا أن نجاح المشروع يعتمد على الطلب الفعال على خدماته أو السلع التي ينتجها .

مما سبق يتضح لنا أن سعر الفائدة كنفقة استثمار أقل أهمية من العوامل الأخرى في مدى تأثيره على النشاط الإنتاجي ، وعلى رأس هذه العوامل توقعات الربح والطلب الفعال ، وقد أيدنا هذه النتيجة من وجهات نظر عديدة ولنبحث الآن في مدى أهمية سعر الفائدة كمصدر للدخل وللطلب الفعال :

إذا نظرنا إلى سعر الفائدة على أنه نفقة استثمار يجب ألا ننسى وجهة نظر المقرض (lender) إذ أن هذا الأخير يعتبر أن الفائدة التي يحصل عليها دخل وقوة شراء . ويظهر أن السياسة التقليدية المصرفية وما تبعها من توجيه كل الاهتمام إلى سياسة البنك المركزي لخفض سعر الخصم والفائدة لتشجيع الاقتراض والاستثمار ، قد قالت الاهتمام بسعر الفائدة كمصدر للدخل . وحين نأدى "كينز"

(١) Lundberg "Studies in the theory of Economic Expansion", (١) London 1930, pp. 261-2.



وتابعه بالعمل على إيجاد سياسة نقدية سخية واتباع الوسائل المالية الحكومية التي من شأنها تخفيض سعر الفائدة وتسهيل شروط الاقتراض ، فإن هؤلاء قد غفلوا عن الحقيقة الهامة التالية وهي أن انخفاض سعر الفائدة خاصة إذا كان هذا الانخفاض بدرجة كبيرة قد يزهّد في الاقتراض للاستثمار أي أنه يقلل الميل للاقتراض . ويلاحظ أن كثيراً من الأفراد والمؤسسات قد تعتمد على استثمار بعض أموالها في شراء أسهم أو سندات تغل لها دخلاً تعتمد عليه كل الاعتماد في القيام بالنشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي . وتلاحظ هذه الظاهرة بصفة خاصة إذا كان الدين الأهلي كبيراً ، إذ أن كثيراً من الناس والمؤسسات يعتبرون الدخل الذي تغته السندات الحكومية قوة شرائية . فإذا ما عرفنا أن أغلب الحكومات تتبع سياسة مالية من شأنها الاعتماد لحّد كبير على عقد القروض الأهلية وعلى سياسة العجز في التمويل ( Deficit Financing )<sup>(1)</sup> ، وإذا ما عرفنا أن الدين الأهلي خاصة بعد الحرب الأخيرة يكون جزءاً هاماً من الدخل القومي في أغلب الدول . لعرفنا مدى أهمية سعر الفائدة كقوة شراء ، كمصدر للطلب الفعال .

ومثل آخر أضر به في هذا الصدد ، شركات التأمين ، إذ أنها تسعى لاستثمار جل أموالها في أسهم وسندات تغل لها دخلاً يمكنها من القيام بنشاطها الإقتصادي في ميدان التأمين . فإذا ما انخفض سعر الفائدة انخفاضاً كبيراً فإن حافزها على مثل هذا الاستثمار سوف يقل . وهكذا نرى أنه في الأزمنة الحديثة تزايد أهمية سعر الفائدة كمصدر للقوة الشرائية ، ومن جهة أخرى يجب ألا نهمل الحقيقة الهامة الأخرى وهي أن سعر الفائدة لا يعتبر فقط نفقة للاستثمار ( Cost of investment ) ولكنه يعتبر أيضاً حافزاً من حوافز الاستثمار ( inducement to invest ) من وجهة نظر المقرض ، وبعبارة أخرى يعتبر حافزاً من حوافز الاقتراض للاستثمار . وبالحلقة هي أن اتباع السياسة النقدية السخية التي تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ، قد تؤدي إلى تشجيع الاستثمار على اعتبار أن سعر الفائدة نفقة إنتاج ولكنها قد تؤدي في الوقت ذاته إلى انخفاض الدخل والقوة الشرائية وإلى انخفاض الميل إلى الاقتراض . استثمار مما يمرقّل استثمار ويزيد من حدة الكساد . ولذلك يجب معرفة

(1) H. Johnson - Deficit Financing - London : Macmillan & Co. Ltd.  
Plus - Other Essays - New York : 1964 - pp. 1-56

مدى التأثير النسبي لسعر الفائدة في النشاط الاقتصادي كنفقة إنتاج وكفاءة شرائية . والواقع أن تأثيره كقوة شرائية قد يكون أقوى من تأثيره كنفقة إنتاج كما قد يظن . ولكن ليس معنى هذا أن سعر الفائدة له وزن اقتصادي ثقل فيها يخص النشاط الاقتصادي وكفاءة لسياسة التوجيه الاقتصادي ، إذ أن أهميته تتضاءل بجانب أهمية الأجور كنفقة إنتاج وكدخل . وقد رأينا أن سعر الفائدة كنفقة استثمار قليل الأهمية فيما يخص السياسة المصرفية وهو أيضاً كمصدر للدخل أقل أهمية من المصادر الأخرى للقوة الشرائية . وهناك نقطة هامة أخرى واعتبار آخر يجب أن نأخذه في الحسبان وهو أن أسعار الفائدة تتعدّد وقد ترتفع بعض الأسعار ويخفض البعض الآخر في وقت واحد مما يؤدي إلى تعقيد كبير إذا ما استخدمناه كأداة للسياسة النقدية في الدولة . إن تغيرات سعر الفائدة قد تساعد في توجيه النشاط الاقتصادي ولكن لا ييسر هذا إلا مع اللجوء إلى وسائل أخرى كثيرة لا داعي هنا لمناقشتها .

فمع أخذ هذه التحفظات في الحسبان هل يمكن التوفيق بين سعر الفائدة كنفقة استثمار كمصدر للقوة الشرائية ؟ على الحكومة أن تراعي الأهمية النسبية لمظهرى سعر الفائدة . فإن كانت أهميته كنفقة استثمار أقوى منها كمصدر للدخل فلا بأس من اتباع سياسة نقدية شجيرة لمقاومة الكساد عن طريق تخفيض سعر الفائدة النقدي . وإن كانت أهميته كمصدر للقوة الشرائية وكمحفز على الأقراض للاستثمار أقوى من أهميته كنفقة استثمار فقد يؤدي إنخفاض سعر الفائدة النقدي إلى إضعاف هذا الحافز وإلى إضعاف القوة الشرائية . وأعود فأكرر ما سبق أن أوردته من أن سعر الفائدة سواء أكان نفقة استثمار أو مصدراً للدخل فإنه ضعيف التأثير في النشاط الاقتصادي بالنسبة لعوائد عوامل الإنتاج الأخرى ، خاصة الأجور .

أما عن الربح فنلاحظ أنه من وجهة نظر المجتمع يعتبر فائضاً ولا يدخل في نفقة الإنتاج ، أما من وجهة نظر المنتج الفردي فهو يدخل في نفقة الإنتاج بل قد يكون جزءاً كبيراً منها . وعلى هذا الأساس أي على اعتبار أنه نفقة إنتاج . فإن العمل على تخفيضه قد يشجع الإنتاج . أما مظهره الآخر كقوة شرائية . فإنه سواء كان فائضاً أم لا فإنه يعتبر دخلاً لمالك الأرض . ولكن يلاحظ



أن الملاك عادة يكون ميلهم الحدى للاستهلاك منخفضاً ، نظراً لارتفاع مستوى دخلهم في المتوسط . أى أن ارتفاع دخل متسلسل الربح يجعل هذا الأخير مصدراً غير فعال للقوة الشرائية إذ يزيد ميلهم الحدى للادخار ويقل ميلهم الحدى للاستهلاك . ونفس القول ينطبق على ربح القدرة أو الكفاية إذ يتمتع أصحابها بفائض يشبه الربح كل الشبه فيما يختص بالتحليل السالف الذكر .

أما عن الربح فقد اختلفت الآراء في تعريفه . ولكن لو أخذنا بأكثر الآراء شيوعاً وهو أن أجر الإدارة العادى لا يعتبر ربحاً في المعنى الإقتصادى بل عائداً عادياً يدخل ضمن نفقات الإنتاج لوجدنا أن هذا الأجر العادى قد تكون أهميته كنفقة إنتاج أكبر من أهميته كمصدر للقوة الشرائية ، إذ أن دخل المنظمين عادة مرتفع بحيث يكون ميلهم الحدى للاستهلاك ضعيفاً . أما الربح الإقتصادى فهو فائض لا يدخل ضمن نفقات الإنتاج أما مظهره كدخل وكمصدر للقوة الشرائية فهو أيضاً غير مهم لنفس السبب السابق وهو أن من يعود عليه هذا الربح من المنظمين يكون ذا دخل عال عادة ، ولذلك فيكون ميله الحدى للاستهلاك ضعيفاً .

إلا أن هناك تحفظاً يجب ذكره في هذا الصدد وهو أن الحكومة يجب أن تراعى مآل الأرباح المتجمعة لدى أرباب الأعمال الذين يكون ميلهم الحدى للاستهلاك ضعيفاً وبالتالي يكون ميلهم الحدى للادخار عالياً . هل مآل هذه الأرباح هو الاكتناز أم الاستثمار ؟ أى يجب على الحكومة أن تراعى مدى الميل الحدى للاستثمار (Marginal Propensity to Invest) . فإن كانت المدخرات المتجمعة تستثمر وجب على الحكومة أن تتبع سياسة مالية ليس من شأنها عرقلة هذا الاستثمار . وإن وجدت الحكومة أن هذه المدخرات مآلها الاكتناز أو الاستهلاك الضار (Conspicuous Consumption) فلا ضير على الحكومة ولا تثريب من امتصاص جزء كبير من هذه المدخرات حتى تمول مشروعاتها العامة اللازمة لسد الثغرات التى تعثر الاستثمارات الفردية . وقد لوحظ في هذا الصدد أن أغلب الأرباح الصناعية تستثمر من جديد في الصناعة ، إما بتجديد الأصول القديمة أو توسيع نطاق الصناعات الموجودة وإما بإنشاء صناعات جديدة ، في حين أن أغلب الأرباح الزراعية

غالباً ما تكتنز أو تستخدم في شراء أراض جديدة إن تيسر ذلك ، أو تستخدم في الاستهلاك الغير منتج أى الاستهلاك الترفى . وعليه ، خاصة في بلد تنشد التصنيع كمصر ، يجب على الحكومة أن لا ترهق الأرباح الصناعية بالضرائب خاصة إذا كانت أرباحاً مكتسبة ( Earned ) ، لأن استثمارها في الصناعة يؤدي إلى زيادة العمالة وإلى خلق قوة شرائية جديدة مما يزيد من النشاط الاقتصادي .

وهناك اعتبار آخر يجب ألا تغفل الحكومة عنه عند محاولتها مقاومة الكساد عن طريق العمل على زيادة القوة الشرائية والدخل القومي . فقد يتراءى للحكومة أن تتبع سياسة مالية من شأنها القيام بالمشروعات العامة لكي تكمل النقص في المشروعات الخاصة ولكي تشيع موجة من النشاط الاقتصادي . ومن المعلوم لنا أن استثماراً معيناً يؤدي بفعل مكرر الاستثمار إلى استثمارات متتابعة وزيادات متتابعة في العمالة وفي الدخل وفي القوة الشرائية . فلنفرض أن الحكومة قامت بمشروع ما كبناء خزان مثلاً فإنه تنتج عنه عمالة أولية مباشرة وتمثل في تشغيل عوامل الإنتاج في المشروع ، وعمالة أولية غير مباشرة وتمثل في نشاط الصناعات التي تمتد المشروع بها يلزمه من خامات ورأس مال . . الخ ، إذ تزيد فيها العمالة نتيجة لذلك . وبجانب العمالة الأولية تنشأ عمليات أخرى تتمثل في النشاط المتتابع للصناعات الاستهلاكية الناتج عن زيادة القوة الشرائية في أيدي العمال الذين يزيد الطلب عليهم نتيجة للتوسع الاقتصادي . أى أن الدخل يشيع ويزيد إذا كان مكرر الاستثمار كبيراً وهذا يحدث إن كان الميل الحدى للاستهلاك كبيراً كما في البلاد ذات الدخل الأهل المنخفض كمصر . ويقلل من مكرر الاستثمار ومن شيوع القوة الشرائية وزيادة الدخل ، الثغرات ( Leakages ) التي تصيب هذا الأخير ، وعلى رأسها الميل الحدى للادخار إذ أنه يقلل من نسبة الانفاق . إلا أن هذه السياسة المالية الحكومية التي تهدف أصلاً إلى استخدام القوة الشرائية كأداة لمقاومة الكساد قد يقاوم أثرها الارتفاع في نفقة الإنتاج ، المظهر الثاني لعوائد عوامل الإنتاج ، إذ أن هناك خطراً انكماشياً هاماً يجب أن تعمل الحكومة وسعها على تجنبه إن هي أرادت النجاح لسياستها المالية ، وهو منافسة الحكومة للاستثمار الفردي منافسة قد تؤدي إلى التقليل من المشروعات الخاصة . فكثيراً ما تتنافس المشروعات



العامة مع المشروعات الخاصة . ذلك لأن التوسع في المشروعات العامة يؤدي إلى زيادة إقبال الحكومة على تأجير عوامل الإنتاج المختلفة . ومما لا شك فيه أن البطالة قد تمنع ارتفاع أسعار هذه العوامل ، ولكن نلاحظ من جهة أخرى أن أسعارها قد ترتفع عما يجب أن تكون عليه ، خاصة وأن الحكومة لاتراعى الربح عادة ولكن «المصلحة العامة» ، وقد يتراءى لها على هذا الأساس دفع أجور عالية للعمال حتى يزيد دخلهم . وعامل آخر يؤدي إلى نفس الاتجاه وهو شبه التضخم<sup>(١)</sup> أى ارتفاع النفقات والأسعار قبل أن نصل لحالة من العمالة الكاملة ، إذ أن عرض عوامل الإنتاج لا يصبح مرة واحدة وبغاة ، بل يميل لعدم المرونة كلما زاد تشغيل هذه العوامل . أى أن هذا الميل لعدم المرونة تدريجي ، كما أنه لا يظهر في وقت واحد بالنسبة لجميع عوامل الإنتاج . فقد تكون بعض عوامل الإنتاج وفيرة وبعضها نادرة أو قد يكون نفس العامل الإنتاجي متوفراً في جهة ما ، غير متوفر في جهة أخرى ، في حين يصعب نقله من مكان لآخر . ولذلك قد تبدأ الأسعار في الارتفاع قبل الوصول للعمالة الكاملة . ومما يساعد على ذلك جمود بعض عوائد عوامل الإنتاج كالأجور ، إذ أن نقابات العمال كثيراً ما تتمسك بالأجور العالية أثناء الكساد . وهكذا نرى أن منافسة الحكومة للمشروعات الخاصة من جهة ، ووجود ظاهرة شبه التضخم من جهة أخرى ، يؤديان إلى ارتفاع النفقات مما قد يعرقل الاستثمار الفردي فتحدث ثغرة في الدخل القومي نتيجة لهذا . أى أن السياسة المالية التي تهدف إلى استخدام عوائد عوامل الإنتاج في مظهرها كدخل ، كأداة لمقاومة الكساد ، قد تؤدي في الوقت ذاته إلى ارتفاع نفقات الإنتاج ، وهي المظهر الآخر لهذه العوائد ، مما يزيد من حدة الكساد . ولهذا يجب على الحكومة ألا تغالى في منافسة المشروعات الخاصة وألا تتدخل إلا بالقدر الضروري لتكملة النقص في الاستثمار الفردي .

فالسياسة الاقتصادية السليمة يجب أن تأخذ هذا التعارض بين مظهرى عوائد الإنتاج في الحسبان ، كما يجب أن توفق بين هذين المظهرين بما يتفق والنشاط الاقتصادى .

(١) قارن كينز في « النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقد » ص ٣٠١





## قسم العلوم السياسية

١ - محنة الديمقراطية والاتجاهات } للدكتور أحمد عبد القادر الجمال  
العملية الحديثة لمواجهة





## محنة الديمقراطية والاتجاهات العملية الحديثة لمواجهتها

للككتور - أحمد عبد القادر الجمال

أستاذ القانون العام المساعد  
بكلية التجارة ، جامعة فؤاد الأول

- ١ - مغزى الديمقراطية ، وتطورها التاريخي .
- ٢ - صراع الديمقراطية والدكتاتورية .
- ٣ - الأسباب الحقيقية لمحنة الديمقراطية .
- ٤ - الاتجاهات العملية لمجابهة محنة الديمقراطية .

### ١ - مغزى الديمقراطية وتطورها التاريخي

ليست الديمقراطية مجرد رمز تتحلى به الدساتير ويتشدد به الحكم ، وإنما هي ظاهرة من ظواهر السياسة تتطلع إليها الشعوب وتضحي في سبيلها بالأرواح ، والثلث الذي دفعته الجماعات في عصر الثورة الفرنسية وفي عصر ثورات سنة ١٨٤٨ خير برهان على ما تكبده الإنسان المتمدين من تضحيات في سبيل تحقيق أهداف الديمقراطية . ذلك الإنسان الذي شاء أن يعيش حراً ألياً ، ينعم بحياة جديرة به في ظل نظام سياسي يختار بمقتضاه نوابه لا صائديه ومضطهديه ، ليشرعوا نيابة عنه ويسهروا على رعاية مصالحه ، فإذا ما حاد هؤلاء عن جادة الصواب ، خذلهم واستبدلهم بغيرهم .

مغزى الديمقراطية فيما تقدمه من خدمات مادية ومعنوية للشعب ، فالعبرة فيها بالجوهر ، لا بما تحويه الدساتير المدونة من عبارات منمقة تشيد

بالحرريات وتسمو بها إلى سماء الخيال البعيد فإذا ما هبطنا بها إلى عالم الحقيقة والواقع تبخرت هذه الحرريات وصارت سرابا خادعا .

مغزى الديمقراطية فيما كسبته الجماعات والطبقات العاملة من إعلان حقوق الإنسان وحرياته (Declaration des droits de l'homme) وحقه الطبيعي في المساهمة في التشريع وقيادته دفة البلاد ، وفيما حققته من مساواة سياسية وقانونية . فقد أضفى الفرد بحكم سيادة الشعب خلية من خلايا الدولة الدائمة الحركة والنشاط ، له حقوقه السياسية ، ويساهم بقسط مهما صغر في الحياة العامة . كما صار الجميع سواء أمام التشريع والقضاء فلا تفرقة ولا امتياز .

لقد تساءل "ابراهام لنكولن" يوما ما لما إذا لا نثق ثقة كاملة في العدالة القصوى لحكم الشعوب ، هل هناك آمال أحسن وأبعد من هذه العدالة أو حتى مساوية لها في حياتنا . . . . إن هذا التساؤل ينم عما يحتاج به صدر الإنسان الحر من مشاعر ، ورغبته في حياة حرة حيث تسود المساواة والعدالة . ولقد ترددت هذه المشاعر أكثر من مرة في شكل عبارات فاه بها زعماء الديمقراطية وضحاياها<sup>(١)</sup> تذكر منها ما قاله "باتريك هنري" في ٢٣ مارس سنة ١٧٧٥ في الجمعية الثورية الأمريكية برتشموند من أعمال فرجينيا حيث قال : « نحن المجتمعين في سبيل الدفاع عن حريات البلاد واستقلالها ووضع أسس دستورها ، هل الحياة ثمينة لدينا والسلام عزيز وعذب عندنا إلى حد أن نعمل على شرائها باسترقاقنا ووضع السلاسل في أعناقنا ؟ أيها الرفاق : إمنعوا هذا بأية وسيلة ، وياربى القوى الجبار إنى لا أعرف الطريق الذى يريد سوى أن يسلكه ، ولكن فيما يختص بى امنحنى الحرية أو ازهق روحي » .

وقد ردّد "دانتون" أحد زعماء الثورة الفرنسية فيما بعدما يشبه عبارات سلفه فقال يدفع الشعب ويحضه على مواصلة الكفاح في سبيل تحطيم سلاسل الاستعباد « المرأة المرأة أنشدوها دائماً وفي كل وقت » .

هذه هى طريقة من جهاد الإنسان في سبيل الحصول على حقوقه وحريته<sup>(٢)</sup>

(١) راجع السياسة والحكم ، للدكتور أحمد المعري .

(٢) إذا كانت كفالة الحرّيات وحفظ حقوق المواطنين من أم أهداف الحكومات الديمقراطية الحرة ، فلا يقصد بذلك إطلاق الحرية من عقابها بلا نظام أو تحديد فالنظام وسيلة لحماية الحقوق والحرّيات ولا حياة للجماعة بدونها إذ الحرية المطلقة تؤدى الى فوضى تصيب المجتمع بأكبر الأضرار .

ومنها يتضح أن الديمقراطية كنظام للحكم يتلخص هدفها في أمرين : أولها تركيز السيادة الفعلية بيد المواطنين ، وثانيهما تقرير ضمان حريات الأفراد وحقوقهم . هذه هي الديمقراطية ، وهذا هو مغزاها الحق .

والديموقراطية ليست بدعة حديثة بل عرفها الاغريق والرومان (١) ، فقد قدر الإغريق أهمية حياة الجماعة في ظل سلطان الشعب وعملوا على تحقيق فكرة الديمقراطية بالكيفية التي رأوها وقتئذ . وما نراه اليوم من نظم الانتخاب وسائر أساليب الحكم الدستوري أساسه نظم روما القديمة وما ابتدعه من قواعد الانتخابات والتصويت والحكومة المنظمة الخ . . . غير أن ديمقراطية اليونان والرومان كانت أقل عمقاً وأضيق نطاقاً مما هو سائد في عصرنا الحاضر (٢) . فلم تكن الديمقراطية القديمة تعرف الحرية بمعناها الحديث إذ لم يكن للحكام وأولى الأمر حد لسلطانهم المطلق بل كل ما كانوا يعرفونه من الحرية ومعناها هو قيام الشعب بحكم نفسه واختيار حكامه ، أى أن حكوماتهم كانت شعبية . وهذا المعنى القديم للحرية هو ما نطلق عليه اليوم اسم الحرية السياسية . غير أن هذه الحرية السياسية التي عرفها الاغريق والرومان لم يكن من الضروري أن تؤدي إلى ضمان حقوق الأفراد وحرياتهم ، ولعل "دوجي" هو خير من أوضح الحاجة إلى وجود ضمانات تحمي الشعب من الحكومة الشعبية بقوله :

« إذا كانت هناك حكومة من الحكومات يجدر الاحتياط من استبدادها وأن تتخذ لذلك أقوى الضمانات ، فإن تلك الحكومة هي الحكومة الشعبية إذ أنها أكثر الحكومات ميلاً إلى الاعتقاد بأن سلطانها يجب أن يكون مطلقاً (٣) .

(١) كلمة ديموقراطية اغريقية ومعناها حكومة الشعب والحكم الديموقراطي أو المبدأ الديموقراطي Le Principe Democratique يقوم على أساس مبدأ السيادة الشعبية Souveraineté Populaire فالشعب يجب أن يمارس شؤنه بنفسه في الديموقراطية المباشرة أو بواسطة نوابه في الديموقراطية النيابية .

(٢) كانت ديموقراطية المدن اليونانية القديمة ديموقراطية مزعومة ولم تكن الحكومات هناك في الواقع سوى حكومات ارسقراطية نظراً لان الرقيق وهو يمثل السواد الأعظم من سكان المدن اليونانية كان محروماً من التمتع بالحكم والحقوق السياسية ولذلك تركزت السلطة في يد نفر قليل نسبياً بالنسبة لمجموع سكان المدن اليونانية — راجع برتلي صفحة ٤٥ وما بعدها .

(٣) راجع دوجي — الجزء الأول ص ٧٥١ ، ومما هو جدير بالذكر ان الدول القديمة وان عرفت الديموقراطية كنظام سياسي فاتها لم تعرفها كذهب فلسفي إذ لم يعرف عن أحد مفكري أو فلاسفة الاغريق أو روما القديمة أنه بحث عن أصل السلطة ومشروعيتها .



وقد أثبت لنا التاريخ ماعناه الاغريق والرومان من الديمقراطية ، فقد كان المواطن خاضعاً للدولة خضوعاً تاماً دون قيد ولا شرط ، فثروة المواطن تحت تصرف الدولة ، وعليه أن يعتق دين الدولة ، بل إن الأمر قد تجاوز هذا الحد ، فقد أجازت أثينا نفي المواطن دون محاكمة ودون جريمة يرتكبها إذا رأت الدولة أنه ذو أطماع كبيرة يخشى خطرهما . زد على ذلك أن الحكومات القديمة كانت تتدخل في صغريات الأمور مثل تحديد ملابس المواطن طبقاً لتماذج معينة .

هذه هي الديمقراطية التي كانت معروفة قديماً ، والحرية في ذلك العهد كانت في نظر الأفراد معناها المساواة ، إذ كان الفرد يعتبر نفسه حراً إذا كان تصرف الدولة إزاءه مجرد تنفيذ أو تطبيق لقاعدة عامة وضعت لجميع الأفراد على السواء .

ولم تهمل الأديان أمر الديمقراطية فقد ورد في القرآن الكريم قوله عز وجل « وأمرهم شورى بينهم » وكذلك قوله تعالى : « وشاورهم في الأمر » كما أننا نجد نصوحاً تحبذ فكرة الديمقراطية في كل من الإنجيل<sup>(١)</sup> والتوراة .

والديمقراطية وإن كانت فكرة قديمة إلا أن تطبيقها أمر حديث العهد ، فالنظام الديمقراطي الذي يرمي إلى إشراك أكبر عدد ممكن في الحكم بطريق مباشر أو غير مباشر لم يطبق عملياً إلا بعد الثورة الفرنسية . ويرجع الفضل في تطبيق المبدأ الديمقراطي عملياً إلى كتابات الفلاسفة وبالأخص الفرنسيين الذين اتخذوا من المبدأ الديمقراطي وسيلة لمهاجمة النظم الملكية الاستبدادية ، فملوك فرنسا كانوا يعتمدون على ما أطلق عليه اسم النظريات الدينية لتدعيم سلطانهم المطلق ، فهم مسئولون أمام الخالق عز وجل وحده وعلى الشعب واجب الطاعة والرضوخ مهما كان في أعمالهم من شذوذ أو مجافاة لروح العدالة . فلم يكن بد والحالة هذه إلا أن يلجأ الكتاب والفلاسفة إلى فكرة الديمقراطية يطلبون منها العون للحد من طغيان الملوك ، فالغرض من استخدامها لم يكن عزل الملوك والأباطرة وإنما تقييد سلطانهم .

وأول من اتخذ من المبدأ الديمقراطي عوناً له لتأييد سيادة الشعب هو "فيليب بو Philippe Pot" الفرنسي عام ١٤١٤ فقد قرر أمام جمعية الهيئات العمومية

(١) فقد ورد في الإنجيل ( إن كبراء الأمم يحكونها ويتحكمون فيها فيجب أن لا يوجد ذلك بينكم ) ولا شك أن مدلول هذا القول هو الأخذ بفكرة الديمقراطية .

عند بحث موضوع الوصاية على الملك القاصر شارل الثامن أن الشعب هو صاحب السلطان وهو الذى يهبه للملك . وعلى ذلك فطالما أن الملك قاصر فالشعب « أو الجمعية التى تمثله » هو صاحب الحق فى تنظيم الوصاية على شارل الثامن (١) كما تمسك بالمبدأ الديمقراطى البروتستانت والكانتوليك أثناء الحروب الدينية فى القرن السادس عشر لتقييد سلطان الملوك الذى تجاوز وقتئذ كل حد معقول . من ذلك يتضح أن المبدأ الديمقراطى كان فى ذلك الحين نظرية فلسفية لمحاربة الاستبداد ، وفى أواخر القرن السادس عشر أرجع الكتاب والفلاسفة المبدأ الديمقراطى إلى فكرة التعاقد وهى أن الشعب هو صاحب السيادة والسلطان قد تنازل عن هذا السلطان للحاكم ( الملك ) بشروط معينة ، أى أن هناك تعاقد أحد طرفيه مجموع الشعب والطرف الآخر الحاكم ، فإذا خرج الحاكم على هذه الشروط أو استباح حريات الشعب واعتدى على حقوقه ، فهو فى هذه الحالة ذا صلب ظالم يجب مقاومته ويصبح حكمه بلا أساس قانونى يستند إليه ويجوز استرداد السلطة منه . ومن ذلك يظهر أن الديمقراطية حتى القرن السابع عشر كان أساسها المبادئ الثلاثة الآتية :

- ١ - الشعب هو صاحب السيادة وحده .
- ٢ - قد عهد الشعب بالسلطة إلى الحاكم ( الملك ) .
- ٣ - إذا تجاوز الحاكم حدود سلطته واعتدى على حقوق الشعب جاز استرداد السلطة منه (٢) .

وقد كان من نتائج طغيان لويس الرابع عشر وخلفائه من الملوك الفرنسيين أن تقوى المبدأ الديمقراطى ، وأخذت فكرة سيادة الشعب تنتشر وصارت الديمقراطية مبدأ سياسياً تغنى به الساسة والفلاسفة كما ظهرت فى أواخر القرن الثامن عشر فكرة عدم قابلية التنازل عن السلطة أو السيادة ( L'inalienabilité de la souveraineté ) باعتبار أنها ملتصقة بالشعب وبذلك تجلت فكرة الديمقراطية فى وضع جديد وقد أيد "جان جاك روسو" هذا الاتجاه وصاغ نظرية العقد الاجتماعى التى أصبحت أنجيل الثورة الفرنسية .

(١) كان الأمراء وقتئذ يرون أنهم أصحاب الحق فى تنظيم الوصاية على الملك القاصر دون الشعب .

(٢) راجع مبادئ القانون الدستورى - لدكتور السيد صبرى - الطبعة الثانية ، ص ٤٦

ونظرية العقد الاجتماعي أساسها أن كل فرد في الجماعة يتنازل عن سلطته للمجموع وليس للملك كما كانت تشير فكرة التعاقد السابق الإشارة إليها .  
وطبقاً لنظرية "روسو" يصبح الملك الموظف الأول في الدولة ليس إلا  
والشعب أن يسترد السلطة في أى وقت شاء .

وقد ظلت الديمقراطية نظرية فلسفية ( Doctrine ) فلم تتقيد بها الدساتير  
أو تشير إليها. إلى أن نشبت الثورة الفرنسية وأعلنت حقوق الإنسان  
في ٢٦ أغسطس سنة ١٧٨٩ ونصت المادة الثالثة منه على مبدأ سيادة الأمة ،  
فقررت أن السيادة كلها مركزة في الأمة وكل هيئة وكل شخص يتولى الحكم  
إنما يستمد سلطته من الأمة .

وبإعلان حقوق الإنسان صارت الديمقراطية مبدءاً قانونياً جديداً تقوم  
عليه أسس الحكم في الدول الديمقراطية ، وبذلك خرج المبدأ الديمقراطي  
من النطاق النظري إلى النطاق العملي . وقد أخذ هذا المبدأ ينتشر بسرعة بعد  
ذلك فتناقص ظل الملكيات المطلقة ، وأخذت بمبدأ السيادة الشعبية معظم  
الدساتير الحديثة وبالأخص بعد الحرب العظمى الأولى ، فقلما نجد دستوراً  
حديثاً لم يشير إليه<sup>(١)</sup> . والديمقراطية بالكيفية التي دافع عنها "جان جاك روسو"  
ترى إلى تحقيق سيادة الشعب لا لذاتها وإنما باعتبارها وسيلة تؤدي  
إلى تحقيق الحرية والمساواة السياسية . ويطلق على الديمقراطية التي بهذا الشكل  
اسم الديمقراطية السياسية .

ولا جدال أن هذا الثوب السياسي الذي لبسته الديمقراطية كان طبيعياً ،  
إذ أنها ظهرت في وقت كانت فيه الحرية والمساواة هي أهم ما يشغل بال القوم ،  
يوم كانت الحقوق والحريات عبارة عن أحلام وأوهام ، ويوم كان الاستعباد  
والسلطان المطلق طابع الملكيات المستبدة ، ويوم كانت نظم الاقطاع والطوائف  
هي النظم المقررة السائدة .

(١) فتنص مثلا المادة ٢٣ من الدستور المصري لسنة ١٩٢٣ على أن جميع السلطات  
مصدرها الأمة واستعمالها يكون على الوجه المبين في هذا الدستور .  
كذلك وردت في دساتير تشيكوسلوفاكيا ١٩٢٠ وبولونيا سنة ١٩٢١ ولتوانيا  
سنة ١٩٢٢ واليونان سنة ١٩٢٨ ورومانيا سنة ١٩٢٣ وتركيا سنة ١٩٢٤ وغيرها  
مواد تشير إلى سيادة الأمة وإن جميع السلطات مصدرها الشعب .



أما الآن وقد تطورت الحياة الاجتماعية وجدت أمور لم يكن المواطنون يعلقون عليها أهمية فيما مضى ، فالأفكار تتجه سريعاً نحو تحقيق المساواة الاجتماعية ولذلك قيل إن أزمة الديمقراطية الحالية ترجع إلى طغيان الحرية وترجيحها على المساواة الاجتماعية .

## ٢ - صراع الديمقراطية والدكتاتورية

جرت عادة الشعوب على تغيير النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بغية الاهتداء إلى ما يرتاح له الأهليون ويعتقدون أن فيه سعادتهم . فمنذ انخرط الإنسان في سلك الجماعة ونشأت الأمم ، والنظريات الاقتصادية والسياسية في تغيير مستمر ، وطبقاً لهذا التغيير والتعديل انتقلت الثروات والنفوذ والجاه والسلطان من طبقة إلى أخرى فخل نظام انتخاب الرئيس محل توارث العرش كما سادت الديمقراطية وقضت على الأوتقراطية ، ورغم هذا التغيير المتواصل لم يصل العالم بعد إلى ذلك النظام المثالي الذي ينشده .

وإذا كانت الجماعة قد حققت في ضوء النظام الديمقراطي بعض ما تصبو إليه من إصلاح نظم الحكم فإنها لم تدرك بعد كل ما كانت ترجوه ، ولذلك كثر بحث الفلاسفة والمفكرين عن أفضل النظم التي توافق الإنسان وأسمى القواعد التي تنهض بالأمم ، هل هي الديمقراطية أم هي الدكتاتورية التي تقضى بترك قيادة البلاد إلى شخص معين ؟ وهل هي الحرية ممزوجة بالنظام الفردي أم هي التدخل في مختلف المرافق ؟

اتجه بحث المفكرين الغربيين إلى ما يقاسيه العالم بعد الحربين الأخريتين ، ولاحظوا عدم استقرار أساليب الحكم ، وحاولوا تشخيص الداء على أنه نتيجة اعتماد فريق هام من قادة المدنية الغربية وساستها على المادة والسرعة دون أن يأبهوا لعوامل الإصلاح مما أدى إلى وقوع الحرب وتوالى الكوارث على الدول الأوروبية . وقال المفكرون أيضاً إن هذه الحالة وما تفضي من مشكلات علاوة على مشكلات الحرب العالمية الأولى التي عجز القادة عن حلها أو اتخذوا لها الحلول المعوجة يرجع إلى تحبط الحكومات بعد هذه الحرب ، وسيرها على غير هدى وضعف سياستها ، وتحول تيار الرأي العام باستمرار وتتابع سقوط الوزارات

سريعاً دون تحقيق الخدمات لمن أولوها الثقة ، مما أدى إلى ضياع الثقة في الحكومات البرلمانية وضعف الأمل في تذليل الصعوبات التي تواجهها . وقالوا إن الديمقراطية هي المسئولة عن هذه الكوارث والأحداث الجسام<sup>(١)</sup> .

وقال كتاب وساسة آخرون إن ضعف الديمقراطية وفشلها في حل المشكلات الحديثة وبالأخص الأزمة الاقتصادية التي واجهت العالم منذ سنة ١٩٣٠ إلى قبيل الحرب العالمية الثانية زجت بالجماعات في حياة سياسية من نوع لم يألّفه الفرد ، نوع يمتزج الفرد فيه بالدولة وتفنى شخصيته . وقد رأينا هذه الظاهرة في إلحاح الجماعات على الحكومات أن تنقذها من ورطتها الاقتصادية وأن تعالج أزمات البطالة وكساد التجارة وفوضى العملات .

وقد انتقد شراح وساسة محنون سياسة التدخل والحد من حرية الفرد ، وقالوا إنه تخطيط ويأس زج بالجماعات في حياة أشبه ما تكون بحياة المعسكرات يصبح المرء فيها كالآلة الصماء ويفقد كيانه الخاص ككائن آدمي له مشاربه الخاصة .

ولعل الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية تثبت لنا أن روح عدم الثقة في النظام الديمقراطي قد انتشرت إلى حد كبير ، فالتجأت عدة دول إلى حركات ثورية أو انقلابية أدت إلى قيام النظم الدكتاتورية في هذه الدول ، ومنها ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا واليونان ورومانيا . ولذلك كان من رأى بعض الشراح وقتئذ أن النظام الديمقراطي مآله الزوال القريب والانتقراض النهائي من الوجود .

ورغم أن نتيجة الحرب العالمية الثانية وهزيمة الدول الدكتاتورية قد خيبت آمال القائلين بزوال النظام الديمقراطي ، غير أن عدداً ليس بالقليل من الدول قد هجر الديمقراطية الغربية إلى أنظمة ذات نزعة ماركسية وهي ما يطلق عليه اسم الديمقراطية الشعبية .

والواقع أن الشعوب وإن كانت في قرارة نفسها لا تمجد نظم الديمقراطية التي ورثتها عن القرن التاسع عشر كما ينبغي ، غير أنها كذلك بريئة من النظم الدكتاتورية التي دفعت إليها بحكم الظروف والضرورة . فكل ما تنشده الجماعات

(١) راجع الدكتور أحمد العري — السياسة والحكم .

وتمناه من أعماق قلوبها هو تطبيق سليم للديمقراطية السياسية مع عدم إغفال الناحية الاجتماعية ، وذلك حتى يكمل النقص الذى نسب إلى الديمقراطية وهو أنها لم تحقق لسواد الشعب كل ما كان يتمناه ويصبو إليه .

### ٣ - الأسباب الحقيقية لمحنة الديمقراطية

من أسباب نجاح الديمقراطية أن ظهورها وانتشارها كان فى وقت نشاط ورواج اقتصادى ، ولقد كان من نتائج هذه الظروف الحسنة ارتفاع مستوى المعيشة . كما أن الأخذ بالمبدأ الديمقراطى أدى إلى حل كثير من المسائل التى كانت موضع خلاف ومناقشة مثل مبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ الاقتراع العام وخلافهما من المبادئ التى شغلت الأذهان فترة طويلة <sup>(١)</sup> .

وقد كانت النتيجة الحتمية لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص فى مسائل التعليم ، التوسع فى السياسة التعليمية ، وكان لهذا الأمر أثر كبير فى تطور الحياة الثقافية والفكرية بالنسبة للمواطنين ، فالتسعت دائرة آمال الشعوب التى أخذت بفكرة الديمقراطية ثم تطورت هذه الآمال وصارت مطالب تؤيدها الكتل الشعبية بحماسة . كذلك كان من أهم أسباب انتشار الديمقراطية السياسية الرغبة فى القضاء على الامتيازات التى كانت تمنح للأفراد والطبقات بغير حساب . فقد كان من دوافع انتشار الديمقراطية فى دول أوربا الغربية الرغبة فى تحرير الطبقة المتوسطة من نفوذ ملاك الأراضي الإقطاعيين ، وقد تم هذا التحرير فعلا عن طريق الأخذ بنظام الاقتراع العام . وقد كان الأخذ بهذا المبدأ من الأمور السليمة ، فالفرد فى ظل النظام الديمقراطى لا يعتبر أكثر من فرد ، وما دام كل فرد أقدر على معرفة مصالحه من غيره ، لذلك كان مبدأ الاقتراع العام هو الذى يوضح رغبة الأغلبية عن طريق التشريع . فإذا وعينا هذه الأمور جميعها أدركنا أهمية التطور الذى اعترى المجتمع نتيجة الأخذ بالمذهب الديمقراطى .

وقد كان هذا التطور الجديد هو نفسه السبب فى محنة الديمقراطية . ففى ظل النظام الديمقراطى حصلت طبقة جديدة من الشعب على السلطة السياسية ، إذ ترمى الديمقراطية إلى التوسع فى منح الحقوق السياسية للأفراد ، غير أن هذا التوسع فى منح الحقوق السياسية قد قابله من الجهة الأخرى تركيز السلطة

(١) عبد المنجى رجب - الرسالة .



الإقتصادية في يد نفر قليل ، إذ يقوم النظام الرأسمالي الذي صاحب الديمقراطية منذ نشأتها على هذا التركيز . ولما كانت هاتان النتيجتان ، ونعني بذلك التوسع في الحقوق السياسية وتركيز السلطة الإقتصادية لا تنسجان ، لذلك كان من الطبيعي أن يفكر من بيدهم الحقوق السياسية والسلطة ( وهم الفئة الكثيرة ) استعمال هذه السلطة لتحقيق ما أطلق عليه المساواة الإقتصادية . وقد طالبت هذه الكثرة فعلا بتوزيع القوة الإقتصادية على أسس جديدة <sup>(١)</sup> وحاولت تحطيم العقبات والموانع التي تعترض الطريق إلى هذه الأهداف الجديدة المحيية إلى النفوس .

لذلك نرى أن الشعوب قد بدا منها الميل في كثير من الدول إلى رفض مبادئ الديمقراطية الرأسمالية ، بل إن الأمر قد تجاوز هذا الحد ورفضت شعوب كثيرة حتى مجرد اعتبار هذه النتائج عادلة <sup>(٢)</sup> . هذه حقيقة ثابتة لا مجال لإنكارها ، فالشعوب أصبحت تدين اليوم بما أطلق عليه العدالة الاجتماعية والديمقراطية الإقتصادية . ولم تغد المبادئ الديمقراطية الخلافة مثل التمثيل النسبي وحق الانتخاب وحق الاستفتاء في الأخذ بناصر الديمقراطية وإنقاذها من عثرتها ، وهنا يكمن السر الحقيقي في محنة الديمقراطية وأزمته .

ونحن وان كنا نعتقد أن الديمقراطية هي النظام السياسي المثالي لحكم الشعوب ( ولا نقول إنه قد بلغ حد الكمال المطلق ، فالكمال للخالق وحده ) إلا أننا نعتقد بحق أنها تتعرض لمحنة أعظم لا يعلم إلا الله نتيجتها إذا ربطت مصيرها بالنظام الرأسمالي بشكله الحالي <sup>(٣)</sup> . فالكثيرون يعتقدون أن هذا الارتباط يخالف طبيعة الأمور ، فبينما ترمى الديمقراطية إلى إزالة الفوارق السياسية بين الطبقات تهدف الرأسمالية إلى الاحتفاظ بهذه الفوارق <sup>(٤)</sup> .

---

(١) يرى ماديسون ( Madison ) أن الملكية هي المصدر الدائم لكل انقسام .

(٢) الأستاذ عبد المنجي رجب — الرسالة .

(٣) اختلفت الآراء بخصوص العدالة الاجتماعية والديموقراطية الإقتصادية ، فمن قائل ( كلسن Kelsen ) أن هذين المطلبين لا علاقة لهما بالديموقراطية بحجة أن هذه أمور لا تتحقق إلا في ظل نظام دكتاتوري ، إلى قائل ( هوبسون Hobson ) إن الديمقراطية السياسية لا يمكن تحقيقها بدون المساواة الإقتصادية .

(٤) راجع لاسكي أزمة الديمقراطية 1934 Laski : Democracy in Crisis

وإذا كان أنصار الرأسمالية لا يسلمون بحق المواطنين في المطالبة بتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص من حيث توزيع القوة الاقتصادية على أسس جديدة تكفل للمواطنين مستوى اقتصادياً متقارباً لأن مصالح هذه الطائفة تتنافى مع مثل هذا التغيير ، لذلك كان أخشى ما نخشاه هو حصول هذا التغيير قهراً . فقد أثبت التاريخ أن هناك ظروفاً قد يفضل الشعب في ظلها أن يقامر بمستقبله مع ما في ذلك من خطر الخراب والهزيمة على أن يخضع لظروف يرى أنه لا يمكنه احتمالها . لذلك يعتقد الكثيرون أن الديمقراطية الرأسمالية مصيرها الزوال .

أضف إلى ذلك أنه مما أضعف الثقة بالنظام الديمقراطي هو عدم تطبيق مبادئ الديمقراطية النيابية تطبيقاً صحيحاً . ففرنسا التي كان يجب أن تكون مثالا للديمقراطية الحقة لم تسلك الطريق السوي وفي ذلك يقول الأستاذ ” بريدو “ الفرنسي ، أن النظام الديمقراطي البرلماني الفرنسي منذ سنة ١٨٧٥ يعاني في تطبيقه من الناحية العملية غير قليل من التشوهات التي أفسدت هذا النظام ، بل إن إنجلترا مهد النظام الديمقراطي البرلماني بدأت قواعد هذا النظام بها تختل وتضطرب بعد الحرب العظمى ، فالتضامن الوزاري انتهكت حرمة ، إذ نرى بعض الوزراء يصوتون ضد المشروعات الهامة للحكومة كما أن مبدأ المسؤولية الوزارية البريطانية التي كان يضرب بها المثل قد تفكك عراها ، فالقاعدة البرلمانية التي تقضى بضرورة تقديم الوزارة استقالتها حين تقترح الأغلبية البرلمانية ضدها بعدم الثقة أو بصدد مسألة هامة لم تطبق دائماً إذ نجد أن الوزارة عام ١٩٢٩ ظلت باقية في الحكم رغم اقتراع المجلس ضدها بخصوص مشروعين هامين .

#### ٤ - الاتجاهات العملية لمجابهة محنة الديمقراطية

##### (١) إنجلترا وفرنسا

إذا اتخذنا الوقائع العملية مقياساً لوجدنا أنه منذ الحرب العظمى الأولى ند أعطت كل من إنجلترا وفرنسا عناية لا بأس بها للديمقراطية الاقتصادية .

فلقد كان من نتائج الحركات الاشتراكية قبل الحرب ظهور النظام الديمقراطي الجديد في هاتين الدولتين - ففكرة الديمقراطية الاقتصادية هناك

لم تكن وليدة المشكلات الاجتماعية والإقتصادية التي تولدت عن الحرب هناك ، مثل التعويضات وديون الحرب والبطالة وفوضى العملات ، بل ان رسوخ قدم الديمقراطية السياسية في تلك الدول كان السبب المباشر لظهور الديمقراطية الإقتصادية . وإذا كانت هذه الفكرة قد ظلت وقتئذ غامضة فالسبب في ذلك يرجع إلى ظهور الشيوعية في روسيا القيصرية عقب ثورة سنة ١٩١٧ وعملها ضد الديمقراطية .

ولعل ظروف الثورة الروسية جعلت من الضروري التضحية بالديمقراطية السياسية نظير الديمقراطية الإقتصادية المستقبلية ، والله أعلم متى ستتحقق هذه الديمقراطية المرجوة في الدول التي أخذت بالنظام الشيوعي .

والواقع في نظرنا أن المثل الاشتراكية ليست على الإطلاق متعارضة مع الديمقراطية ، بل قيل كذلك ، وإن كنا نشك كثيراً في صحة هذا القول ، إن المثل الشيوعية المتطرفة في وفاق مع الديمقراطية ، وأنه إذا كانت هناك حقيقة ثابتة فهي أن الفاشية هي العدو المشترك للديمقراطية والشيوعية على حد سواء .

وإذا رجعنا إلى التاريخ وتينا الأحداث الماضية ، لوجدنا أن غرض الكومنترن المباشر والطريقة التي اتبعها البلشفيك لتحقيق المثل الشيوعية في الفترة التي بين الحربين لا تتفق إطلاقاً مع الديمقراطية وأساليبها ، فقد كان الشيوعيون في ذلك الحين يعملون على صب جام غضبهم على الديمقراطية الاشتراكية المعتدلة ، وهم بذلك إنما كانوا يمهّدون الطريق للفاشية ويعملون على إضعاف الديمقراطية . وقد نجحت هذه الخطة وقتئذ لأن الديمقراطيات الغربية كانت مضطربة داخلياً من جراء المشكلات المعقدة كالبطالة وفوضى العملات ، وماخوذة خارجياً بضرورة العمل على إيجاد أمن جماعي في أوروبا . ولذلك كان ميل الديمقراطيات في أوروبا الغربية ضعيفاً نحو إيجاد ديمقراطية إقتصادية ، وبالتالي كانت جميع الحكومات الاشتراكية التي جاءت بعد الحرب العالمية الأولى غير مستقرة وقصيرة العمر . ومنذ سنة ١٩٣٣ عملت روسيا على تغيير سياستها فكانت تشجع تكوين جهات شعبية داخل الدول من الأحزاب اليسارية لمحاربة الفاشية ومقاومتها ، ولكن هيئات فإن الوقت المناسب قد فات إلى غير رجعة . واشتركت بعد ذلك روسيا في عصبة الأمم ، غير أن حكومات الدول الأعضاء



في العصبية وبالأخص فرنسا وانجلترا كانت في حيرة بين عدم ثقتها في روسيا البلشفية وخوفها من الدول الفاشية .

حقيقة قامت فرنسا بتجربة جريئة لتحقيق الديمقراطية الاقتصادية في عهد وزارة "بلوم" غير أن هذه التجربة فشلت . ولم يكن سبب الفشل البرنامج الاجتماعي وما شمله من إصلاحات اعتبرها الشعب الفرنسي غير عادلة ، بل سببه أن الظروف وقتئذ كانت غير ملائمة فمثلا نظام العمل أربعين ساعة أسبوعياً كان يتعارض مع فكرة تقوية فرنسا حربياً ضد الدول الفاشية ، كما أن زيادة المعاشات كانت من شأنها إضعاف مالية الدولة وقت الاستعداد للحرب ضد النازية . لذلك كان من الصعب على فرنسا أن تعيد بناء أسس نظامها الإقتصادي وقت هبوب العاصفة . أما إنجلترا فقد قامت وقتئذ بتحقيق بعض وجوه الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي ولكن بمحذوحيطة .

هذه كانت الحال في الفترة بين الحربين يوم بدأت إنجلترا وفرنسا بمحاولات لتحقيق بعض أهداف الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية ، غير أنه بانتهاء الحرب العالمية الثانية أصبح الأمر مختلفاً ، إذ وضع أن للحياة الاقتصادية أثر هام في الحياة الدستورية ، وأصبحت الجماعات تتطلب من الحكومات نوعاً من الحياة يكون أقل عناء مما كان في عهد الانقلاب الصناعي ، لذلك قامت الديمقراطيات في أوروبا الغربية وبالأخص إنجلترا بجهود كبيرة في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية ، فتم الاستيلاء على الصناعات الكبرى وعين أصحابها مديريين لها يتناولون مرتبات ثابتة دون أن تكون لهم حصة في الأرباح ، كذلك أنشأ فريق من الدول الغربية مساكن للعمال تدفع أثمانها على أقساط . كما تم تأميم الطب وأصبح تعيين طبيب لكل عدد من الأسر يسهر على علاجها أمراً مألوفاً . وصل سعر الضريبة التصاعدية في بريطانيا إلى ٩٤٪ من الربح ، كما بلغت فئة ضريبة التركات هناك في أحيان كثيرة ٩٥٪ من التركة . كذلك نجد أن فرنسا سارت في هذه النواحي أشواطاً بعيدة إذ أصبحت الحكومة الفرنسية تمتلك ٨٠٪ تقريباً من الأراضي الزراعية ، كما وصلت فئة الضريبة التصاعدية هناك إلى ٧٥٪ من الأرباح .

## (ب) السويد والنرويج والدانمرك :

في بلاد السويد انعدمت الفروق الكبيرة بين المواطنين ، فالثراء الفاحش والفقير المدقع ، صاروا أمرين نادرين ، كما اتبع الحزب الاشتراكي هناك سياسة اجتماعية واقتصادية ترمي إلى الإصلاح دون الاهتمام بالتأمين ونظرياته . وقد نجح هذا الحزب في تكوين حكومة اشتراكية قوية عملت على تحسين حال الفقراء في المدن والريف على حد سواء . كما عمدت الحكومات هناك إلى زيادة الضرائب المباشرة ، وكان معظم الزيادة على ذوى الدخل الكبيرة . أما الفقراء فقد كانت الزيادة بالنسبة إليهم خفيفة ومقبولة — ولم تهمل الدولة هناك أمر التعليم والصحة فزادت معاشات كبار السن وإعانة الفقراء والمتعطلين وقررت التأمين الاجتماعي . لذلك قيل بحق إن الخدمات الاجتماعية في السويد قد أصبحت مشابهة لمثيلاتها في إنجلترا ، بل وتزيد عنها في بعض النواحي وبالأخص في الناحية الصحية .

ولم تقف جهود الحكومات في السويد عند هذا الحد ، بل عملت على تشجيع نقابات العمل وعاونت هذه النقابات في التوفيق بين العمال وأرباب الأعمال ، ولم تهمل الحكومة شأن الرأسمالية وإن كانت لم تحاربها بل عملت على إعطائها الفرص اللازمة لكي تزيد من كفايتها الإنتاجية وذلك حتى يمكنها فرض الضرائب عليها . وبذلك توفرت الأموال اللازمة للخدمات العامة السابق الإشارة إليها ، كذلك راقبت الحكومات هناك الرأسمالية مراقبة فعالة بغية تحقيق الصالح العام .

أما النرويج فقد اتبعت سياسة اجتماعية شبيهة بالسياسة التي اتبعت في بلاد السويد ، فعملت على زيادة الضرائب زيادة كبيرة على الأغنياء كما عملت على تحسين الخدمات الصحية والعناية بأمور التعليم . وعند ما تولت حكومة العمال شؤون الحكم هناك قضت على البطالة والاستغلال وراقبت الرأسمالية ، كما قامت الحكومة هناك بجهود محسوسة في سبيل تحسين الخدمات الاجتماعية .

ولم تقل الدانمرك عن السويد شأنًا من حيث العمل على تحقيق المساواة الاجتماعية . فالسياسة التعليمية تقوم هناك على أسس ديمقراطية حقة ، كما اتبعت هذه الدولة نظام الضرائب التصاعدي حتى يتم تحقيق المساواة بين الغنى والفقير .

كما طبق نظام التعاون هناك إلى أقصى الحدود . ومما هو جدير بالذكر أن نظرة رجال القانون هناك إلى المتهمين في القضايا تختلف باختلاف الأشخاص ، فحادث سيارة تقع من طيبب أو محام ثرى قد تكون عقوبتها غرامة مائة جنيه ، في حين أن نفس هذه الحادثة إذا وقعت من سائق عادى لا يحكم عليه بأكثر من جنيهين . فالغرامة هناك يجب أن تتناسب مع ثروة الشخص ومركزه الاقتصادى ، أى أن مبدأ الغرامة التدريجية مطبق في هذه البلاد .

### (ج) دول شرق أوروبا :

خطت دول شرق أوروبا منذ عام ١٩١٨ خطوات مختلفة نحو التطور الاقتصادى والاجتماعى .

ففى بعض دول أوروبا الشرقية قامت حكومات أرستقراطية على غرار الارستقراطية القديمة ، وفى بعض أخرى كانت هناك حكومات من الطبقة الوسطى ، فى حين أن دول أخرى لم يكن بها حكومة من هذا النوع أو ذاك ، بل كانت طبقاتها الحاكمة فى دور التكوين .

وقد كانت الحكومات فى بولندا وهنغاريا قائمة على أرستقراطية الأراضى ، فكان الحكم من طبقة كبار الملاك . ولكن منذ سنة ١٩١٨ أخذت طبقة «برجوازية» فى الظهور وأخذ نفوذها يزداد لاسيما بعد أن تنهت هذه الطبقة لأهمية الأمور الاقتصادية . وفى ذات الوقت أخذ نفوذ ملاك الأراضى فى الانكماش ، ولكن رجال الطبقة الوسطى الذين أخذوا فى الظهور وقتئذ كانوا يفكرون بعقلية الطبقة الأرستقراطية ، لذلك كانت معظم الضرائب هناك ضرائب غير مباشرة يقع عبؤها على الفقراء ، إذ كانت هذه الضرائب مفروضة على المواد الضرورية ، وقد أخذت هذه الضرائب فى بعض دول هذا الجزء من القارة شكل احتكارات حكومية لبعض السلع مثل الدخان والكبريت والملح .

ففى يوغسلافيا كانت الحكومة تحتكر بيع الدخان بثمن يساوى عشرين مرة الثمن الذى تحصل به الحكومة من المتجدين . حقيقة كان ربح الدولة عظيم ولكن على حساب إنكار العدالة الاجتماعية وظلم المواطنين .



وليت الأمر قد اقتصر على ذلك ، بل الأدهى والأمر أن حصيلة هذه الضرائب كانت تصرف لصالح الطبقة الحاكمة ولا يعود على المواطن الذى دفعها شئ منها فى صورة إصلاح اجتماعى أو اقتصادى . فالضرائب الثقيلة تكون مقبولة وعبؤها محتملا عندما تصرف حصيلتها لصالح الشعب ويشعر بذلك المواطن ، وهذه أمور لم تتحقق فى دول شرق أوروبا .

أما تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص فى مسائل التعليم ، فظاهر فى دول البلقان ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا عنه فى بولندا وهنغاريا ، فقد صرفت حكومات هذه الدول مبالغ كبيرة على الجامعات وأمدتها بالمعدات العلمية ومساعدتها على تحقيق أغراضها بعض المؤسسات الأمريكية مثل مؤسسة روكفلر . والواقع أنه بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا يمكننا أن نقرر أن التعليم قد بلغ شأواً كبيراً ودرجة تقارب ما وصلت إليه دول غرب أوروبا .

كذلك أقامت تشيكوسلوفاكيا نظمها الاقتصادية على أسس جديدة ، وذلك بإصدار القوانين المعروفة باسم قوانين الإصلاح الزراعى .

أما فى رومانيا فبالرغم من أن توزيع الأراضى قد حطم الملكيات الكبيرة ، وبالرغم من أن حالة الرومانيين المادية كانت أحسن من غيرهم إلا أن حالتهم الثقافية كانت أقل ، لذلك كان بؤس الفلاحين ، وقسوة الموظفين ، ووجود طبقة ممتازة ينقصها الشعور بالمسئولية الاجتماعية وعلى استعداد لتجاهل المبادئ القويمة فى مقابل المناصب أو عطف الحاكم حائلا يحول دون تقدم الديمقراطية المرجوة فى هذه البلاد .

وإذا كانت هذه هى الحال فى بلاد شرق أوروبا ، فكيف يمكن للديمقراطية أن تزدهر فى مثل هذا الجو ؟ دول قادتها وحكامها مشغولون بتحقيق مصالحهم الخاصة ، وآمالهم الواسعة ، ولا وقت لديهم للتفكير فى إصلاح الحالة ، دول تنفق حصيلة الضرائب فيما يرضى الحاكم دون أى اعتبار لرغبات المواطنين وحاجاتهم .

ورغم ذلك فقد كان هؤلاء السادة يخشون البلشفية ، وإن كانوا قد مهدوا بأعمالهم لها ، ولذلك أخذوا بنظم الحكم الفاشى والأمبريالزم ، فساءت الأمور ولم يكن من الممكن إصلاح هذه الحالة إلا باختفاء هذه الطبقة من الحكام والسادة وظهور طبقة جديدة لم تتلوث بعد .

هذه هي وقائع الدول العملية لإزاء الديمقراطية لإتقاذها من كبوتها . والواقع أنه إذا كان عطف بعض الدول على النظم المعادية للديمقراطية أمراً مشكوكاً فيه بعد الحرب العظمى الأولى ، فمن المؤكد أن الشعور الثورى ازداد في أعقاب الحرب العالمية الثانية . فقد ظهر أن الجيل الجديد أصبح ينفر في بعض الدول من الديمقراطية ويميل إلى النظم الفاشية ، وذلك بعد أن شعر الأفراد بعبء الحياة وأصبح كل ما يرجوه المواطن هو تحقيق العدالة الاجتماعية ، وحمايته من الاستغلال والتلاعب ، وتخفيف عبء الضرائب أو رفعها من على كاهل الفقراء . ولعل ازدياد النفور من الديمقراطية عقب الحرب العالمية الثانية يرجع إلى اشتداد تيار المحسوبية والوساطة ، وعدم احترام مبدأ تكافؤ الفرص ، وشدة وطأة النظام الرأسمالى ، وتكدس الأموال والثروات والأراضي الزراعية في يد عدد قليل من الأفراد ، بينما ظل الباقون في بؤس دائم ، لا يجدون ما كلاً أو ملبساً أو دواء ، بل من المواطنين من يبيت على الطوى ! ولذلك اعتقد فريق كبير من الشعوب أن حالة كهذه لن تسوء في ظل أى نظام آخر أكثر مما هي عليه الآن . ومن ثم إذا كان هناك ما نخشاه فهو أن الأحداث الماضية قد أثبتت أنه إذا لم تشعر طبقة من الشعب براحة في وجودها أو تحس بأنها لا تستحوذ على سلطتها ومركزها الذى يتفق مع العدالة ، فإنها تندفع بتهور وسرعة نحو أهداف خيالية تعتقد أن فيها خلاصها وسعادتها . وهنا يكن الداء وقد يعز الدواء .

والواقع أن هذا القول ينطبق الآن على المواطنين ، سواء من كان منهم في دول القارة الأوروبية أو في غيرها من الدول ، ولا سيما دول الشرق ، حيث الفقر ، والاستغلال ، وغير ذلك من المآسى التى لا تقف عند حد أو حصر .

وإذا كانت الدول الأوروبية وبالأخص الغربية منها قد عملت على اتقاء هذه العاصفة بإدخال مشروعات اجتماعية مختلفة في نظمها بغية وقف هذا التيار الجارف من التدمير المكبوت ، فإن الدول الشرقية على العموم ما زالت متخلفة ، هذه الناحية .

هذه هي محنة الديمقراطية . وهذه هي اتجاهات الدول لإقالتها من عثرتها . بر أنه يجب ألا يفهم من قولنا هذا أن الديمقراطية نظام فاشل ، لأنها لم تحقق شعوب ما تصبو إليه من عدالة اجتماعية وديمقراطية اقتصادية . إذ الواقع

أن الديمقراطية السياسية هي أفضل نظام سياسى وجده الانسان . غير أننا نعتقد جادين ألا قيام للديمقراطية من عثرتها إلا إذا تطورت هذه الديمقراطية السياسية وعملت على تقريب الفوارق الاقتصادية بين الطبقات المختلفة وتحقيق العدالة الاجتماعية للمواطنين ، حتى يشعر الفرد بكيانه الأدمى ، ويشعر المواطن أن النظام المثالى السياسى الذى ناضل وتحمل الأذى فى سبيله أعواماً طويلة ، يكفل له بجانب حقوقه السياسية حقوقاً اقتصادية وعدالة اجتماعية . أما القول بأن الديمقراطية السياسية لا دخل لها بهذه الشؤون ، فهو قول وإن صح فى الماضى ، فإنه يجب أن يكون اليوم محل نظر .



## قسم التاريخ الاقتصادى

---

العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات  
المتحدة الأمريكية فى القرن التاسع عشر |  
للدكتور أحمد أحمد الحنّى



## العلاقات الاقتصادية

بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية

في القرن التاسع عشر

للككتور أحمد أحمد الحنة

أستاذ التاريخ الاقتصادي المساعد بكلية التجارة

أعلنت الولايات المتحدة استقلالها عن بريطانيا في اليوم الرابع من شهر يوليو سنة ١٧٧٦ ، ولكن ذلك الإعلان لم يضع حداً لحرب الاستقلال التي استمرت بعد ذلك حتى اضطر القائد الانجليزي "كورنوالس" إلى التسليم في ١٩ أكتوبر سنة ١٧٨١ وأمضيت معاهدة السلم التمهيدية في ٣٠ نوفمبر سنة ١٧٨٢ والمعاهدة النهائية في ٣ سبتمبر سنة ١٧٨٣<sup>(١)</sup> .

هكذا ولدت الولايات المتحدة الأمريكية وصارت دولة مستقلة بين دول العالم في الربع الأخير من القرن الثامن عشر . أما مصر فقد احتلت هي الأخرى في النصف الأول من القرن التاسع عشر مكانة لا يستهان بها على الرغم من تبعيتها للدولة العثمانية ، إذ نالت استقلالها الداخلي وأصلحت شؤونها وازدادت مقدرتها الإنتاجية ، فارتبطت مع الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات اقتصادية أخذت في النمو حتى وصلت إلى حالتها في الوقت الحاضر . وهأنذا أبين فيما يلي تلك العلاقات في القرن التاسع عشر :

### ١ - العلاقات الزراعية

تولى محمد علي حكم مصر في سنة ١٨٠٥ ، فاهتم بالإنتاج الزراعي مما أدى إلى إحضار عدد من الخبراء الزراعيين الأجانب لتعليم الفلاحين المصريين

---

(١) بنيه ( ستيفن قنست ) : أمريكا ( ترجمة ) . القاهرة ١٩٤٥ ص ٦٧٠٦٢٠٥٩



الأساليب الزراعية الصحيحة<sup>(١)</sup> . ومن هؤلاء الخبراء أشخاص من سوريا وأمريكا لتعليم الفلاحين زراعة قطن محو والعناية به<sup>(٢)</sup> . ويقرر "دروفتي" القنصل العام الفرنسي في مصر في سنة ١٨٢٤ أن محمد علي أرسل في طلب مزارعين من أمريكا للعناية بزراعة قطن محو<sup>(٣)</sup> . وقد حضر فعلا إلى مصر "جرجي هاوس" الأمريكي الخبير بزراعة القطن بناء على طلب محمد علي ، وشاهد مزارع القطن في مصر ، ووقف على طريقة المصريين في زراعته ، ثم شرح لمحمد علي رأيه في زراعة القطن كالآتي : « إن الأتبان التي ستخصص لزراعة القطن يجب أولا تطهيرها جيدا ، ثم يجرى فتح مصارف فيها كمجارى المياه بعيدة عن بعض بستان أشجار ، وتزرع التقاوى فيها بعد ستة أشبار عن بعضها ، ولما يبدأ في التخضير والنمو يجرى فحص الأشتال بدقة إذا كانت الأغراس يزيد عدد فروعها عن ثلاثة تقطع الزيادة منها باليد وبدون مسها بسكين ، ويترك الفرع الأصلي وفرعين معه ، وبعد عمل ذلك على هذا الوجه وتطويقها بالراب من جميع نواحيها الأربعة ، يجرى ربيها حسب القاعدة يعنى حسب قابلية الأتبان ، ولما تكبر تلك الفروع ويبلغ طولها شبرين يبقى الفرع الأساسى فقط ، وتقطع سائر الفروع جميعا باليد ، وإذا وجد في أسفل الفرع فسائل صغيرة وأوراق فيجرى تنظيفها لغاية علو شبر عن سطح الأرض ، ولما يبلغ عمر هذه الفروع سنة يطلق عليها اسم عروس ، وفي حالة بلوغها ثلاث سنوات توصف باسم جدل ، وحينئذ يجب قلعها وتطهير أرضها جيدا كما هو مذكور أعلاه ؛ وإن الفروع التي عمرها سنة تبقى على حالها ، ولما يحل موسم التنظيف يجرى تنظيفها بالوجه المذكور أعلاه ، وتقطع الفسائل باليد والأوراق التي عليها لغاية علو شبر من سطح الأرض ، وأن تبقى ثلاثة فروع فقط على النوع الأصلي من الفروع التي تنبت ما فوق الشبر المذكور ، وتقطع الفروع الأخرى . وقبل حرث المزرعة يلزم ربيها ثمانية أيام بالتالى ، وعدم

(١) دكتور أحمد احمد الحته : الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير . القاهرة

١٩٥٠ ص ١٤٥

(٢) قطن محو هو قطن جوميل أو القطن الهندي وقد زرعه مصر منذ سنة ١٨٢١

Charles-Roux : La Production du Coton en Egypte, p. 156.

Driault : L'Expédition de Crète..., p. 28 (Drovetti au Ministre, (٣)

Alexandrie, 24, 7, 1824).

الإهمال بخصوص ترتيبها ، وبعده يجرى قياس الفرع والفروع التي أقيمت عليه لغاية علو أربعة أشبار ونصف ، ويقطع الباقي باليد ، وأن يجرى الاهتمام برى الفروع مرة في كل سبعة أو ثمانية أيام بدون إهمال » (١) .

هذه هي طريقة ”جرجى هاوس“ الأمريكى فى زراعة القطن ، شرحها لمحمد على فامر بتجربتها فى قطعة أرض بالقليوبية تتراوح بين فدانين وثلاثة أفدنة بإشراف ”جرجى هاوس“ نفسه وإرشاده رغبة فى الحصول على محصول وفير من القطن (٢) .

وقد قام ”جرجى هاوس“ بتعليم بعض الفلاحين من قرية بسوس بالقليوبية زراعة القطن على حسب طريقته ، فلما تعلموها أخذوا فى تعليم غيرهم (٣) .

هكذا أفادت مصر من خبرة ”جرجى هاوس“ الأمريكى فى زراعة القطن الجديد فى أوائل عهده ، كما عملت فيما بعد على الاستفادة من خبرة الولايات المتحدة فى زراعة القطن وصناعة السكر ، إذ انتهر الخديو إسماعيل فرصة اشتراك مصر فى معرض فيلادلفيا فى سنة ١٨٧٦ وكلف ”هنرى برغش“ رئيس القسم المصرى فى ذلك المعرض أن يدرس زراعة القطن وصناعة السكر فى الولايات المتحدة ، ويجمع المعلومات اللازمة عن ذلك الموضوع رغبة فى الانتفاع بها فى مصر (٤) .

وفضلاً عن الاستفادة من خبرة الولايات المتحدة فى الزراعة ، جلبت مصر منها بعض البذور والنباتات لزراعتها . فاستحضر محمد على من أمريكا فى سنة ١٨٢٥ بذور قطن سى أيلند (٥) ، وهو أعلى رتبة من قطن محو المعروف باسم قطن جوميل أو القطن الهندى الذى توسعت مصر فى زراعته إذ ذاك . وقد أنتج قطن سى أيلند فى مصر فى السنتين الأولى والثانية محصولاً مساوياً

(١) بهذا النص أخطاء لغوية ولكن أثبتته هنا كما فى الأصل . دفتر ١٧ مئة تركى رقم ٦٢٥ [ أمر إلى أحمد آغا ناظر القليوبية فى ١٥ جمادى الثانية سنة ١٢٤٠ (فبراير سنة ١٨٢٥) ] .

(٢) المرجع السابق .

(٣) دفتر ١٩ مئة تركى رقم ٤٤٤ ( من الملية الى رشيد افندى ناظر القسم الاول من القليوبية فى ٩ شعبان سنة ١٢٤١ ) .

(٤) Les Archives Europeennes du Règne d'Ismail (Abdin). No. 36/5. H. Brugsch à Ismail, 20, 1, 1877.

(٥) دفتر ١٨ مئة تركى رقم ٧٤٦ ( مكتوبة الى بوغوص فى ٩ رجب سنة ١٢٤٠ ) .

لأحسن نوع له في بلاده الأصلية ، إلا أنه في السنة الثالثة أنتج قطناً أقل جودة من قطن محو ، ولذا كان من الضروري تجديد بذوره كل سنتين للحفاظ على جودته ومميزاته ، وتبعاً لذلك فضلت عليه زراعة قطن محو ، وعلى الرغم من هذا استمرت زراعته إلى عهد إسماعيل<sup>(١)</sup> .

وكذلك جلب محمد علي في سنة ١٨٢٨ الأرز من أمريكا ، ووزعه على بعض الفلاحين لزراعته ، رغبة في الحصول على أرز من النوع الأمريكي<sup>(٢)</sup> . كما جلب "لاركنج" وهو انجليزي سكن مصر منذ حوالى سنة ١٨٣٩ ، الأرز الأمريكي ووزعه في مصر<sup>(٣)</sup> .

وأيضاً جلب إبراهيم بن محمد علي إلى حديقته بجزيرة الروضة أغلب النباتات الأوروبية والأمريكية والهندية ، وبذلك أصبحت تلك الحديقة مكاناً هاماً لأقامة النباتات الأجنبية وإجراء التجارب الزراعية<sup>(٤)</sup> .

ومن الأشجار الأمريكية التي جلبتها مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر وزعتها في أراضيها شجرة القشطة وشجرة الياز<sup>(٥)</sup> وشجرة البكان<sup>(٦)</sup> .

هكذا تأثرت الزراعة المصرية بالولايات المتحدة فأفادت من خبرتها ، وأقلمت بعض نباتاتها ، كما تأثرت بالحرب الأهلية فيها .

قامت تلك الحرب في ١٢ أبريل سنة ١٨٦١ وانتهت في ٤ أبريل سنة ١٨٦٥<sup>(٧)</sup> . فاستمرت بذلك أربع سنوات نقص فيها إنتاج الولايات المتحدة من القطن نقصاً كبيراً بعد أن كان محصولها منه في سنة ١٨٥٨

---

(١) دكتور أحمد أحمد الحنة : الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير  
ص ١٩٨ — ١٩٩

(٢) الاوامر العلية بدار المحفوظات العمومية ( أمر الى محافظ رشيد في ١١ شوال سنة ١٢٤٣ ) .

(٣) لاركنج Larking :

American Archives (Abdin Copy). From the U.S. Consul General, Alexandria, 20, 5, 1851 and 15, 6, 1851.

(٤) دكتور أحمد أحمد الحنة : الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير ص ١٥٧

(٥) كلوت : لمحة عامة إلى مصر (ترجمة) ج ١ ص ٢٧٤ — ٢٧٥

(٦) دلشيثالري : حداثق القاهرة ومنتزهاتها ص (ترجمة) ص ٦٣

(٧) بنيه (ستيفن فنسنت) أمريكا (ترجمة) ص ص ١٢٢ — ١٢٣ ، ١٢٧



يعادل  $\frac{2}{3}$  محصول العالم ، إذ بلغ ٥٨٨٠٠٠ طن صدر منه إلى أوروبا ١٦٨٨٧٢ طناً . ونتج عن ذلك النقص أن حرمت أوروبا من القطن الأمريكي ، فاتجه أصحاب مصانع الغزل والنسيج إلى البلاد الأخرى التي تنتج القطن <sup>(١)</sup> . فقررت جمعية مانشستر للقطن من أول الأمر إرسال سكرتيرها "هايوود" <sup>(٢)</sup> في بعثة إلى مصر والهند رغبة في توسيع زراعة القطن حتى يعوض المحصول الجديد النقص المنتظر في القطن بسبب الحرب الأهلية الأمريكية <sup>(٣)</sup> . وفعلًا حضر مبعوث تلك الجمعية إلى مصر ورغب إلى واليها سعيد الإكثار من زراعة القطن <sup>(٤)</sup> . فعملت مصر بالنصيحة وتوسعت في زراعة القطن حتى زاد محصولها منه عما كان عليه من قبل <sup>(٥)</sup> . وقد أكد سعيد لصناع مانشستر في أثناء زيارته لـ إنجلترا في سنة ١٨٦٢ أن محصول القطن المصري في السنة التالية سيكون أزيد من محصول السنة السابقة لها بمقدار النصف على الأقل . وتبعاً لذلك التأكيد نصح سعيد جميع كبار أصحاب الأراضي من المصريين بزراعة ربع أطيانهم قطناً ، فأخذ هؤلاء بالنصيحة وبدأوا يستعدون لذلك التوسع في زراعة القطن باستيراد كميات كبيرة من البذور وآلات مختلفة للزراعة والري <sup>(٦)</sup> .

وقد اشتد الطلب على القطن المصري من البلاد الصناعية وبخاصة إنجلترا مما أدى إلى ارتفاع ثمنه ارتفاعاً كبيراً حتى وصل متوسط ثمن القنطار منه ٢٣ ريالاً في سنة ١٨٦٣ و  $٣٦\frac{1}{4}$  ريالاً في سنة ١٨٦٤ و ٤٥ ريالاً في السنة التالية ، بعد أن كان متوسط ثمنه ١٢ ريالاً في سنة ١٨٦١ ، فتساقطت الحكومة وبأمر أصحاب الأطيان وصغارهم في بذل أقصى الجهود للإكثار من زراعة القطن والحصول على أكبر محصول منه <sup>(٦)</sup> . ونتج عن ذلك التسابق أن عمت زراعة

(١) Douin (G.) : Histoire du Règne du Khédive Ismail, (Roma, 1933) T. I. p. 257. Charles-Roux : Op. cit., p. 75.

(٢) هايوود Haywood

American Archives. From the U. S. Consul General, Alexandria. 20, 7, 1861.

Ibid, 13, 11, 1861.

(٣)

Ibid, 5, 11, 1862.

(٤)

Ibid.

(٥)

Crouchley : The Economic Development of Modern Egypt, 1938, pp. 134-135. Charles-Roux : Op. cit., pp. 81-85.

(٦)

القطن أنحاء القطر المصرى ، فأصبح القطن يزرع فى جميع مديريات الوجه البحرى ، بعد أن كان من قبل يزرع فى مديرتى المنوفية والغربية بصفة أساسية وفى مديرتى الدقهلية والشرقية بصفة ثانوية ، كما امتدت زراعته إلى الوجه القبلى (١) ، واشترك الجميع فى الإكثار من زراعة القطن سواء أكانوا من كبار أصحاب الأقطان أم من صغارهم ، فإسماعيل والى مصر وأكبر حائز للأقطان فيها زرع ١٠٠,٠٠٠ فدان قطناً فى سنة ١٨٦٤ أى ثلث أقطانه ، بينما زرع الفلاح الصغير فداناً أو فداناً ونصف فدان قطناً (٢) .

وتبعاً لذلك بلغ محصول مصر من القطن المحلوج ما يقرب من ١,٥٠٠,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٢ ، فلواعتبرنا متوسط محصول الفدان ٤ قناطير لكنت مساحة القطن فى تلك السنة نحو ٣٧٥,٠٠٠ فدان . أما فى سنة ١٨٦٣ فقد زرعت مصر ٧٠٠,٠٠٠ فدان قطناً (٣) ، وفى السنتين التاليتين زادت مساحة القطن كثيراً وزاد المحصول تبعاً لذلك حتى أن صادرات مصر من القطن زادت من ٦٠٠,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦١ إلى ٨٢٠,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٢ و ١,٢٨٧,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٣ و ١,٧٣٦,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٤ و ٢,٥٠٧,٠٠٠ من القناطير فى سنة ١٨٦٥ (٤) .

ولكن انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية فى ٤ أبريل سنة ١٨٦٥ كان نهاية لذلك التوسع الكبير فى زراعة القطن فى مصر ، لأن الولايات المتحدة عادت إلى تصدير القطن بعد الحرب فانخفض سعره حتى وصل متوسط ثمن القنطار فى مصر ٢١<sup>١</sup>/<sub>٢</sub> ريالاً فى سنة ١٨٦٦ ، مما أدى إلى إنقاص زراعة القطن فى مصر عما كانت عليه فى أثناء الحرب ، إلا أن ذلك النقص لم يؤد إلى إرجاع مساحة القطن المصرى إلى ما كانت عليه قبل الحرب بل استمرت أكبر من مساحته الأولى (٥) .

(١) Douin : Op. cit., T. I. p. 258.

(٢) Douin : Op. cit., T. I. pp. 259, 261-262.

(٣) American Archives. From the U. S. Consul General, Alexandria, 5, 9, 1863.

(٤) Ibid, 1, 4, 1866.

(٥) Charles-Roux : Op. cit., pp. 99-100, Crouchley : Op. cit. pp. 134-135.

وتبعاً لاتساع زراعة القطن المصري في أثناء الحرب زاد عدد المحالج التي تدار آلاتها بالبخار في مصر فبعد أن كانت ٢٤ محلجاً في يونيه سنة ١٨٦٢ بها ١١٠٠ آلة من آلات الخليج ، أصبحت نحو ٥٠ محلجاً في نوفمبر من السنة نفسها و ١١٢ محلجاً فيما بعد ، وآلات تلك المحالج أسرع بكثير في العمل من الدواليب التي كان الفلاحون يستعملونها إذ ذاك ، لأن الدواليب ينتج عشر ما تنتجه الآلة البخارية في نفس الوقت ، ولذلك سايرت تلك المحالج البخارية نهضة القطن المصري من حيث زيادة المحصول الكلي والسرعة في تصديره إلى الخارج ، غير أن مساحة القطن المصري نقصت بعد الحرب فقلت صادراته عما كانت عليه ، مما أدى إلى وقف العمل في بعض تلك المحالج (١) .

ونتيجة عن توسع مصر في زراعة القطن في أثناء الحرب أن ضعفت الأطنان نتيجة لإنهاكها بزراعة القطن حتى أصبح إنتاج الفدان من القطن قنطارين فقط ، بعد أن كان خمسة قناطير في المعتاد (٢) ، كما أن زراعة القطن في بعض الأراضي سنوات متتالية أدت إلى انحطاط نوع القطن وتغيره عن أصله فضلاً عن ضعف الأطنان « فبعد أن كان في الابتداء محصول الفدان الواحد خمسة قناطير من القطن لم يحصل منه بعد الزراعة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة إلا قنطار واحد من القطن فقط » (٣) .

وعلى الرغم من ذلك الضعف فقد ارتفع ثمن الأطنان في أثناء الحرب نتيجة لارتفاع ثمن القطن وزيادة قيمة الإنتاج الزراعي تبعاً لذلك (٤) .

وقد أثرت سياسة التوسع في زراعة القطن المصري في أثناء الحرب في توزيع الغلات الزراعية في مصر إذ زادت مساحة القطن على حساب مساحات بعض

---

(١) American Archives. From the U. S. Consul General, Alexandria, 5, 11, 1872

دكتور أحمد أحمد الحنة : الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير ص ١٤٤

الدواليب آلة خشبية تدار بالارجل Douin : Op .cit, T. I. p. 264. T. II. p. 121

(٢) American Archives. From the U. S. Consul General, Alexandria, 1, 4, 1866.

(٣) فيجري : حسن البراعة في علم الزراعة ج ٢ ص ٢٨ — ٢٩

Donin : Op cit., T. I. p. 25<sup>١</sup>.

(٤)



الغلات الأخرى ، لأن ارتفاع ثمنه أغرى أصحاب الأقطان على التوسع في زراعته وإهمال زراعة الحبوب ، فزادت مساحته زيادة كبيرة وبخاصة في أواخر الحرب على حساب مساحة الحبوب ، مما أدى إلى نقص محصولها فارتفعت أسعارها حتى أصبح ثمن الأردب من الشعير ١٨٠ قرشاً بعد أن كان ٤٥ قرشاً ، وأصبح ثمن الأردب من القمح يتراوح بين ٢٦٠ و ٢٧٠ قرشاً ، وقلت صادراتها حتى انعدمت تماماً في سنة ١٨٦٥<sup>(١)</sup> ، وأصبح إنتاج الحبوب غير كافٍ للاستهلاك المحلي ، فمنعت الحكومة تصديرها من مصر من ٨ أبريل سنة ١٨٦٤ إلى ١٧ مايو سنة ١٨٦٦ ، وأعفت وارداتها من الرسوم الجمركية من ٨ مارس سنة ١٨٦٤ إلى أول يولييه سنة ١٨٦٦ ، غير أن مساحة الحبوب زادت بعد الحرب نتيجة لنقص مساحة القطن وارتفاع ثمن الحبوب عما كان عليه قبل الحرب على الرغم من هبوطه في يولييه سنة ١٨٦٦ إلى ١٥٠ قرشاً للأردب من القمح و ١٣٠ قرشاً للأردب من الفول و ٨٥ قرشاً للأردب من الشعير ، وبذلك عاد التوازن بين مساحة القطن ومساحة الحبوب<sup>(٢)</sup> .

هذا ما حدث لزراعة الحبوب في مصر من جراء التوسع في زراعة القطن في أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ، أما قصب السكر فقد أهملت زراعته كذلك ، وقلت مساحته لنفس السبب ، فنقصت صادرات السكر المصري . غير أن انخفاض ثمن القطن بعد الحرب وجه الاهتمام إلى زراعة القصب وإنتاج السكر ، فأخذت صناعة السكر في مصر تتقدم بسرعة منذ سنة ١٨٦٧<sup>(٣)</sup> .

وكذلك أدى التوسع في زراعة القطن المصري في أثناء الحرب إلى إهمال زراعة الخضر ونباتات العلف في مصر ، فقلت الخضر ، وارتفع ثمنها إلى ثلاثة أمثال ، كما قلت نباتات العلف ، وارتفع ثمنها فساءت تغذية الحيوانات

(١) American Archives. From the U. S. Consul General Alexandria. 24. 2, 1865 and 19, 8, 1869. Douin : Op. cit., T. I. pp. 260, 283, T. II, p.p. 119, 120.

(٢) Douin : Op. cit., T. I. p. 261, T. II. p.p. 119, 120. American Archives. From the U. S. Consul General, 19, 8, 1869.

(٣) American Archives. From the U. S. Consul General, Cairo, 14, 11, 1876. Les Archives Europeennes du Règne D'Ismail. No 21/1. Rapport Prar Beardsley, p.p. 23 24. Douin : Op. cit., T. I. pp. 263-264.

وانتابها الهزال ، فلما انتهت الحرب وقصت مساحة القطن ، عادت زراعة الخضر ونباتات العلف إلى سيرتها الأولى (١) .

هكذا أثرت الحرب الأهلية الأمريكية في توزيع الغلات الزراعية في مصر ، كما أثرت في أصحاب الأقطان والفلاحين إذ تدفق المال إلى مصر نتيجة لارتفاع ثمن القطن ، وتكونت فيها ثروات كبيرة بسرعة ، وحصلت جميع الطبقات تقريبا في القرى على نصيب من الانتعاش العام ، وكسب الفلاح في ذلك العهد كثيراً إلا أنه أنفق أمواله بسرعة في شراء العبيد والأواني الفضية والحلى والأثاث والملابس الحريرية ومواد الترف وفي الأغذية ، فبدأ يتناول خبز القمح بدلا من خبز الذرة ، ونشأت في القرى التي على شئ من الأهمية في الوجهين البحري والقبلي أفران يملكها أشخاص من الإيطاليين أو المالطيين أو اليونانيين . وفضلا عن هذا الإسراف في وقت ارتفعت فيه أسعار الأشياء ، كان على أصحاب الأراضي مواجهة تكاليف زراعة القطن إذ وردت كمية كبيرة من المحارث البخارية وطلسمات الري البخارية التي تستلزم عمالا فنيين لإدارتها بمرتبات كبيرة . كل ذلك جعل كبار أصحاب الأقطان وصغارهم يلجأون إلى الإقراض من المرايين بفوائد فاحشة وصلت إلى ٦٠ ٪ سنوياً معتمدين في سداد ديونهم هذه على أقطانهم ، ولكن ثمن القطن المصري انخفض تبعاً لانتها الحرب ، مما أضاع آمال الزارعين ، وجعلهم عاجزين عن دفع ديونهم ، وأوقعهم في أزمة شديدة في سنة ١٨٦٥ لم ينقذهم منها إلا الحكومة التي أخذت على عاتقها تسديد ديونهم للدائنين على أن تتقاضاها منهم على سبعة أقساط سنوية (٢) .

هكذا تأثرت الزراعة المصرية بالولايات المتحدة الأمريكية فأفادت من خبرتها وجابت بعض نباتاتها ، وتأثرت بحربها الأهلية . أما الولايات المتحدة فقد اهتمت بالحاصلات الأساسية في مصر لأهميتها في البلدين .

Ninet (J.) : La culture de coton en Egypte et aux Indes. (1)  
(Revue de deux Mondes, 15 juillet, 1866), pp. 353, 356. Doum : Op. cit., T. I, pp. 260, 283.

Ninet (J.) : Op. cit., pp. 354-355. Doum : Op. cit., T. I, pp. 259, (2)  
283-285.

American Archives, From the U. S. Consul General, Alexandria,  
21,2, 1865.

فلما اكتشف القطن الأشموني في مصر وبدأت تجربة زراعته في سنة ١٨٧٣ ،  
وظهر في أول الأمر أن محصوله أكبر من محصول أى نوع آخر من القطن ، اهتمت  
به الولايات المتحدة فكتبت المقالات عنه في صحفها ، كما جربت زراعته  
في أرضها في سنة ١٨٧٧ ، فضلاً عن وقوفها بوساطة قنصلها العام على طريقة  
زراعته في مصر ومدى نجاحه فيها <sup>(١)</sup> .

وكذلك عندما وصل إلى علم حكومة الولايات المتحدة أن نوعاً جديداً  
من القطن يسمى ( باميه ) ظهر في مصر ، أرسلت إلى قنصلها العام تستفسر  
عن ذلك القطن . بجاءها الرد بأن قطن باميه هو القطن الأشموني ، وفي نفس  
الوقت أرسلت إليها بذوره <sup>(٢)</sup> .

وأيضاً كان قنصل الولايات المتحدة العام في مصر يوافي بلاده بأخبار  
القطن المصرى ومقدار محصوله لما في ذلك من أهمية تجارية لبلاده . واليك  
ما يقوله في رسالة إلى وزارة الخارجية في نوفمبر سنة ١٨٧٨ : « ربما يكون  
من المهم لأشخاص كثيرين في الولايات المتحدة أن يعلموا حقيقة محصول  
القطن المصرى الذى يجمع الآن ، فهو قليل جداً ورتبته منخفضة » <sup>(٣)</sup> .

هذا عن القطن . أما الأرز المصرى فقد اهتم به في سنة ١٨٥١ أمريكى  
يسمى « دامل » عندما علم بتفوقه على الأرز الأمريكى من براون ، وطلب  
من حكومته الحصول على كمية من أنواع الأرز المصرى ، فكلفت قنصلها العام  
في مصر بذلك . وبناء على هذا فحص القنصل العام أنواع الأرز الذى يزرع  
في الدلتا فوجد أنها لا تتفق مع الوصف الذى وصفها به براون ، كما حصل على  
المعلومات اللازمة عن الأرز المصرى من « لاركنج » وهو انجليزى سكن مصر  
١٢ سنة ، واشتغل فيها بزراعة الأرز المصرى والأرز الأمريكى . وقد كتب  
« لاركنج » تقريراً عن الأرز المصرى جاء به أن لذلك الأرز نوعين : الأول الأرز  
الأبيض ويسمى عين البنت ، والثانى الأرز الأحمر ويسمى فحل ، وأن الأرز  
الأمريكى يفوق الأرز المصرى بنوسيه ، وأنه أسهل في الزراعة لأنه ينضج

American Archives, From the U.S. Consul General, Cairo 4, (١)  
5, 1877 and 12, 11, 1877.

American Archives, From the U.S. Consul General, Cairo, 8, 8, (٢)  
1878.

Ibid, 20, 11, 1878.

(٣)



في وقت أقصر فيوفر بذلك على الزارع نفقات كبيرة في الري فضلاً عن سهولته في عملية الدرس . وقد أرسل القنصل العام الأمريكي هذا التقرير مع نتيجة فحصه لأنواع الأرز المصري إلى بلاده <sup>(١)</sup> .

## ٢ - الجهود لإقامة العلاقات التجارية وتنميتها

بذلت كل من مصر والولايات المتحدة جهوداً محدودة لإقامة العلاقات التجارية بينهما ، وتنمية تلك العلاقات . واليك تلك الجهود :

### أولاً - جهود الولايات المتحدة :

#### ١ - وكلاؤها في مصر وجهودهم :

كان للولايات المتحدة وكيل في القسطنطينية يرعى مصالحها في الدولة العثمانية <sup>(٢)</sup> ، ولم يكن لها من يمثلها في مصر إلى أن عين في سنة ١٨٣٢ وكيلها في القسطنطينية تاجراً انجليزياً هو "جون جليدون" مندوباً قنصلياً لها في الاسكندرية <sup>(٣)</sup> ، يمثلها في القاهرة وكيل له هو ابنه جورج جليدون <sup>(٤)</sup> .

وفي أواخر سنة ١٨٣٤ كان للولايات المتحدة في البلاد التي يحكمها محمد علي وكالات بالاسكندرية والقاهرة ودمياط في القطر المصري وبالقدس ويافا وعكا في فلسطين وبصيدا وبيروت وطرابلس واللاذقية والروضة وحلب في سوريا وبنخانيا وقنديا في جزيرة كريت ، كما أن نائب قنصل الولايات المتحدة في بيروت اتخذ لنفسه لقب القنصل العام لسوريا وقام بأعمال تلك الوظيفة . وبناء على ذلك عين كثيراً من الوكلاء في الثغور التي على ساحل سوريا <sup>(٥)</sup> .

وقد اقترح "هدجسن" في تقريره إلى وزير الخارجية الأمريكية المؤرخ ٢ مارس سنة ١٨٣٥ ، تعيين قنصل عام لبلاده في مصر بلقب « القنصل العام

(١) Ibid, Alexandria, 20, 5, 1871 and 15, 6, 1851.

دامل Damill براون Brown

(٢) American Archives. Letter from Hodgson, Pera of Constanti-nople, 10, 6, 1834.

(٣) Ibid. Report on Egypt by Hodgson, 2, 3, 1835, pp. 29, 59.

From the U. S. Consular Agent, John Gliddon, 8, 12, 1834.

(٤) Ibid. Letter from Hodgson, Malta, 2, 12, 1834.

(٥) Ibid. Report on Egypt by Hodgson, 2, 3, 1835, p. 57.

لمصر وسوريا والملحقات التابعة لمحمد علي باشا « لرعاية مصالحها التجارية في مصر وسوريا وبلاد العرب »<sup>(١)</sup> .

وفي سنة ١٨٣٥ منحت الولايات المتحدة « جون جليدون » مندوبها القنصلي في الاسكندرية لقب قنصل<sup>(٢)</sup> .

وفي سنة ١٨٣٩ نشبت الحرب بين السلطان العثماني ومحمد علي ، وتدخلت بعض الدول الأوروبية ، وانتهى الخلاف بصدور فرمان سلطاني في فبراير سنة ١٨٤١ عتق بآخر في يونيه من نفس السنة ينص على إعطاء محمد علي حكومة مصر وراثية ، ثم صدر فرمان آخر بتولية محمد علي على أقاليم السودان .

وبهذا تغير الوضع الأول لحكومة محمد علي إذ خرجت من نفوذها سوريا وبلاد العرب وجزيرة كريت فضاع بذلك السبب الأول في مطالبة « هاجسن » بتعيين قنصل عام لبلاده في مصر وهو اتساع الأقاليم التي يحكمها محمد علي .

وبناء على ذلك استمر « جون جليدون » قنصلاً للولايات المتحدة في مصر حتى وفاته في يوليو سنة ١٨٤٤ فحل محله « اسكندر تود »<sup>(٣)</sup> .

وفي ٢٤ فبراير سنة ١٨٤٩ وصل « ماك كولي » إلى مصر وهو أول قنصل عام للولايات المتحدة فيها<sup>(٤)</sup> .

هكذا أنشأت الولايات المتحدة في مصر أول قنصلية لها في سنة ١٨٣٢ وأول قنصلية عامة لها في سنة ١٨٤٩

وقد بذل القناصل العامون للولايات المتحدة في مصر جهوداً مشكورة لإقامة العلاقات التجارية بين البلدين وتثبيتها . ففي سنة ١٨٥٤ أرسل القنصل العام الأمريكي إلى وزارة خارجيته صندوقاً يحتوي على عينة من المنسوجات القطنية التي يشتد الطلب عليها في مصر<sup>(٥)</sup> .

Ibid. pp. 52-56.

(١)

Ibid. From the U. S. Consul, 20, 10, 1835.

(٢)

American Archives. From the U. S. Consulate, 10, 7, 1844.

(٣)

اسكندر تود Alexander Tod

Ibid. From the U. S. Consul General, 9, 3, 1849 and 24, 2, 1865.

(٤)

ماك كولي McCauley

Ibid., Alexandria, 4, 5, 1854.

(٥)

وفي سنة ١٨٦١ ، عندما حضر إلى مصر مندوب جمعية مائستتر للقطن. رغبة في توسيع زراعة القطن المصري ، طلب قنصل الولايات المتحدة العام من الحكومة المصرية التصريح لأصحاب المصانع الأمريكية بالحصول على القطن المصري فوافقت الحكومة على طلبه (١) .

وفي سنة ١٨٦٣ ، عندما أخذت مصر تستورد الآلات البخارية مثل المحاريث والطلبات لاستخدامها في الزراعة والرى نتيجة للتوسع في زراعة القطن ونتيجة لوباء المواشى الذى أنقص عدد حيوانات الزراعة نقصاً كبيراً ، كتب القنصل العام الأمريكى في مصر إلى وزارة خارجيته رسالة يحرض فيها بلاده على منافسة إنجلترا في توريد تلك الآلات ، مبيناً أن إنجلترا تحتكر تقريباً هذا النوع من الصناعة (٢) .

وعلى الرغم من تشابه الحاصلات الأساسية في مصر والولايات المتحدة. مما يضعف العلاقة التجارية بينهما ، أعلن بعض القناصل العامين الأمريكيين في مصر أنه من المستطاع قيام تجارة بين الطرفين ؛ ففي سنة ١٨٥٣ كتب «رتشارد ب. جونز» القنصل العام الأمريكى في مصر رسالة إلى وزير خارجية بلاده يتعجب فيها من أن الولايات المتحدة ليست لها سفينة تجارية واحدة في السنة بين السفن التى تدخل الإسكندرية وتغادوها ، كما يقرر أنه من الممكن بالعناية والحكمة قيام تجارة ناجحة بين البلدين (٣) . وفي سنة ١٨٧٣ أعلن بيرزلى القنصل العام الأمريكى في مصر في رسالة إلى وزير خارجيته ثم في تقرير مطول أنه من الممكن بل ومن السهل قيام تجارة مربحة بين مصر والولايات المتحدة إذا وجدت المواصلات المباشرة المنظمة بينهما ، لأن مصر يمكنها أن تصدر إلى الولايات المتحدة البن والبلح والصمغ والعاج وريش النعام والصوف والخرق والجلود ، بينما تستطيع الولايات المتحدة أن تصدر إلى مصر الآلات وخشب البناء والزيت والبتروال والأحذية والجلود والأثاث وآلات الزراعة والرى (٤) .

Ibid., 13, 11, 1861.

(١)

Ibid., 18, 6, 1863.

(٢)

American Archives. From the U.S. Consul General, Alexandria (٣)

1, 6 1853. Richard B. Jones رتشارد ب. جونز

Ibid., Cairo, 30, 4, 1873. Les Archives Europeennes d'Ismail (٤)

No. 21, 1. Rapport par Beardsley, Caire. 15, 9, 1873, pp. 36-38.



هكذا بذل قناصل الولايات المتحدة العامون في مصر جهوداً محموداً لإقامة العلاقات التجارية بين مصر وبلادهم ، وتنمية تلك العلاقات .

## ٢ — بعثة هدجسن :

انتهت الحرب الأولى بين السلطان ومحمد علي بعقد اتفاقية كوتاهية في مايو سنة ١٨٣٣ ، وبها أصبح محمد علي والياً على سوريا بجميع أقسامها وإقليم أطلنه على ساحل آسيا الصغرى ، فضلاً عن الأقاليم التي في حوزته من قبل وهي مصر وبلاد العرب والسودان وجزيرة كريت .

هكذا اتسعت الأقاليم التي يحكمها محمد علي مما دعا رئيس الولايات المتحدة إلى تعيين "وليم ب . هدجسن" المترجم بالسفارة الأمريكية في القسطنطينية مندوباً خاصاً في مصر للتأكد من مدى الرغبة في إقامة علاقات تجارية مع محمد علي منفصلة عن العلاقات التجارية مع الباب العالي ، ومدى استطاعة ذلك من الوجهة العملية <sup>(١)</sup> .

وقد أرسل وزير الخارجية إلى هدجسن تعليمات مفصلة عن بعثته هذه مؤرخة ١٠ / ١٠ / ١٨٣٣ تلخص فيما يلي :

- ١ — التأكد من مدى سلطة محمد علي في عقد المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية ، ومدى استطاعة الدخول معه في اتفاق لمصلحة التجارة الأمريكية .
- ٢ — الوقوف على حالة القنصليات المختلفة في مصر ، وما إذا كان هناك قناصل بدون براءات من الباب العالي .
- ٣ — معرفة أحوال الزراعة والصناعة والتجارة في مصر ، وبيان أحسن الوسائل لإقامة العلاقات التجارية وتحسينها بين الولايات المتحدة والأقاليم التي يحكمها محمد علي .
- ٤ — الانتهاء من مهمة البعثة في مصر في مدى ثلاثة أشهر ابتداء من الوصول إليها .

---

American Archives. vol. VI Instructions from the Secretary <sup>(١)</sup> of State to William B. Hodgson Regarding his Mission to Egypt, Washington, 10, 10, 1833.

هـ - الرجوع إلى واشنطن حيث يقدم تقريراً تاماً مفصلاً عن موضوع البعثة إلى وزارة الخارجية . وذلك بعد جمع كل المعلومات اللازمة التي تمكن رئيس الولايات المتحدة من الحكم على قيمة العلاقات التجارية القائمة أو التي يمكن قيامها مع الأقاليم التي يحكمها محمد علي ، وكذلك على صلاحية وإمكان الدخول معه في اتفاقات بشأن تلك العلاقات<sup>(١)</sup> .

تسلم "هدجسن" تلك التعليمات في ٣ يولييه سنة ١٨٣٤ ، وقام من القسطنطينية في ٧ يولييه في طريقه إلى مصر<sup>(٢)</sup> ، فوصل إلى الاسكندرية في ٢٤ أغسطس ، وخرج من البحر الصبحى في ١٣ سبتمبر<sup>(٣)</sup> .

وبعد خروجه بأيام قلائل قابل محمد علي بواسطة "جون جليدون" المندوب القنصلي للولايات المتحدة في مصر ، كما قابل "بوغوص" ناظر الخارجية والتجارة . وكانت نتيجة مقابلاته لهاسارة جداً إذ اشتمل الحديث على الأمل في قيام اتصال بين البلدين في المستقبل أوثق مما كان عليه إذ ذاك ، كما بحث بكل سرور التجارة المتوقعة بينهما ، وأحصيت السلع التي تقوم على أساسها تلك التجارة<sup>(٤)</sup> .

وفي ٢٩ سبتمبر غادر "هدجسن" الاسكندرية إلى القاهرة عاصمة مصر<sup>(٥)</sup> . وفيها قابل حبيب أفندى وهو كتخدا محمد علي الذي تلقاه بالبشر والسرور وزوده بوصف طويل لموارد مصر الزراعية . ومن القاهرة سار "هدجسن" في النيل حتى وصل إلى مصنع تكرير السكر في اليرمون فزاره ، كما زار في الطريق مصانع القطن في بني سويف والمنيا وملوى . ومن ملاحظاته الشخصية في تلك الزيارات حصل على فكرة صحيحة عن موارد مصر الزراعية والصناعية وعن حالتها السياسية والاجتماعية ، وبعد زيارته هذه رجع "هدجسن" إلى الاسكندرية ، ثم غادرها في ٥ نوفمبر في طريقه إلى الولايات المتحدة فوصل

Ibid.

(١)

Ibid., Letter from Hodgson to the Secretary of State, Constantinople, 7, 7, 1834.

(٢)

Ibid., Alexandria, 25, 8, 1834 and 28, 9, 1834.

(٣)

Ibid., 28, 9, 1834. Report by Hodgson, 2, 3, 1835, p. 55.

(٤)

Ibid., Alexandria, 28, 9, 1834.

(٥)

إلى مالطة في أول ديسمبر ومكث في المحجر الصحي بها ٢٠ يوماً مضاهياً في تجهيز تقريره المستند من مصادر متعددة ووثائق بلغات مختلفة<sup>(١)</sup>.

وبعد وصول « هودجسن » إلى واشنطن قدم إلى وزير الخارجية تقريراً مؤرخاً ٢ مارس سنة ١٨٣٥ عن موضوع بعثته إلى مصر<sup>(٢)</sup>.

وكان قد أرسل من قبل إلى وزير الخارجية الأمريكية عدداً من الرسائل تتصل ببعثته منها : رسالة من الاسكندرية بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٨٣٤ ، وفيها ذكر بعض المعلومات عن القطن والأفيون في مصر ، وبين مدى التجارة بين الاسكندرية والولايات المتحدة<sup>(٣)</sup> ، ورسالة أخرى من الاسكندرية بتاريخ ٢٨ سبتمبر وفيها وصف مقابلاته لمحمد علي وبوغوص ، وبين العلاقات بين محمد علي والسلطان ، وشرح الخلاف بين « جليدون » المندوب القنصلي للولايات المتحدة « وكامبل » القنصل العام الانجليزي<sup>(٤)</sup> ، ورسالة ثالثة من المحجر الصحي في مالطة بتاريخ ٢ ديسمبر وفيها وصف مقابلاته لحبيب أفندي كتحدا محمد علي ، وذكر زيارته لمصانع القطن في بني سويف والمنيا وملوى ومصنع تكرير السكر في اليرمون ، وزيارة محمد علي التفتيشية للوجه البحري ، واحتكاره للتجارة . كما وصف حالة الفلاحين المصريين<sup>(٥)</sup>.

تلك هي المعلومات التي ذكرها « هودجسن » في بعض رسائله إلى وزير الخارجية . أما تقريره الذي قدمه في واشنطن فهو تقرير مفصل بحث فيه الموضوعات الثلاثة التي جاءت في تعليمات وزير الخارجية ، كما ذكر فيه نتيجة ملاحظاته في مصر عن موضوعات أخرى لا تدخل مباشرة في التعليمات ولكنها ذات أهمية لوزارة الخارجية ، وكذلك أرفق بالتقرير بحثاً عن الخاصلات الأمريكية والمصرية التي يمكن أن تقوم على أساسها تجارة مباشرة بين البلدين ، فضلاً عن النقود والموازين والمكايل والمقاييس في مصر ، وتجارة الصومال<sup>(٦)</sup>.

(١) Ibid., Lazaretto of Malta, 2, 12, 1834 and 13, 12, 1834.

اليرمون بلدة بالقرب من ملوى — كتحدا = وكيل .

(٢) Ibid., Report by Hodgson, 2, 3, 1835, p 29.

(٣) Ibid., Letter from Hodgson to the Secretary of State, Alexandria, 25, 8, 1834.

(٤) Ibid., 28, 9, 1834. كامبل Campbel

(٥) Ibid., Lazaretto of Malta, 2, 12, 1834.

(٦) Ibid., Report by Hodgson, 2, 3, 1835, pp. 29, 45.



بحث هـدجسن في تقريره الموضوع الأول من تعليقات وزير الخارجية وهو مدى سلطة محمد علي في عقد المعاهدات فشرح العلاقات بين محمد علي والسلطان مييناً استقلال محمد علي الفعلي وتبعيته الشكلية للسلطان ، ثم ذكر أن محمد علي لم يعقد معاهدات مع الدول الأجنبية ، كما لم يعقد معها اتفاقات تجارية مستثنياً من ذلك اتفاقاً من المتوقع إبرامه مع الحكومة الانجليزية لتنظيم عوائد المرور على البضائع الانجليزية الآتية من الهند أو الذهابة إليها بطريق الخط الحديدي الذي ينتظر إنشاؤه قريباً بين السويس والقاهرة . وأخيراً بين هـدجسن موقف كل من بريطانيا وفرنسا والروسيا من محمد علي (١) .

وفي الموضوع الثاني وهو حالة القنصليات المختلفة في مصر ، وما إذا كان هناك قناصل بدون براءات من الباب العالي ، اعتمد هـدجسن على المعلومات التي أمده بها كل من القنصل العام البريطاني والقنصل العام الروسي والتي أيد صحتها بوغوص ناظر الخارجية المصرية (٢) .

بدأ هـدجسن الموضوع بالكلام عن البراءات فذكر أن القناصل في مصر قدّموا براءاتهم المعلقة لهم من الباب العالي إلى محمد علي ما عدا القنصل الفرنسي وقنصلين آخرين من قناصل الدول الصغرى لأن براءاتهم لم تأت بعد من القسطنطينية . غير أن محمد علي كان يكتفى بأمر تعيين القنصل دون الاهتمام بالبراءة . أما وكلاء القناصل في مصر ومن دونهم من الوكلاء فلا يعطون براءات بل يقومون بأعمال وظائفهم بمقتضى أمر من محمد علي (٣) .

وذكر هـدجسن اسم القنصل العام في مصر لكل من بريطانيا وفرنسا والروسيا وهو في نفس الوقت مندوب سياسي لبلاده ، وكذلك اسم القنصل العام لكل من النمسا وسردينيا وهولنده والسويد وتسكانيا وصقلية ، وأيضاً اسم قنصل كل من أسبانيا والدانمرك وبروسيا واليونان والولايات المتحدة الأمريكية (٤) .

Ibid., pp. 29-33.

(١)

Ibid., p. 33.

(٢)

Ibid., pp. 33-35.

(٣)

(٤) جاء بورنج إلى مصر في سنة ١٨٣٧ وغادرها في السنة التالية وقد ذكر في تقريره

أن لكل من أسبانيا واليونان قنصلاً عاماً في مصر . (Bowring : Op . cit., p. 81.) . كان لقب جون جليدون مندوباً قنصلية ولكنه في نفس الوقت يقوم بأعمال قنصل الولايات المتحدة في الإسكندرية .

وأثبت مرتبات بعضهم ، كما ذكر بياناً بالموظفين في القنصلية ، وشرح وظائفهم وواجباتهم فقال : إن القنصل العام في مصر يشرف على شؤون بلاده السياسية والتجارية في مصر وسوريا وبلاد العرب وجزيرة كريت ، ويتصل بمحمد علي مباشرة ، ويبعث رسائله رأساً إلى وزارة خارجية بلاده بينما يرسل صوراً من الرسائل الهامة إلى سفيرها في القسطنطينية . ويقوم كل من القنصل العام الانجليزي والفرنسي والروسي في الاسكندرية صيفاً وفي القاهرة شتاء تبعاً لمكان انعقاد ديوان محمد علي لأنه في نفس الوقت مندوب سياسي لبلاده . أما القناصل العامون الآخرون والقناصل ومنهم عدد يشتغل بالتجارة فإنهم يقيمون باستمرار في الاسكندرية . وللقنصل ولاية قضائية في المسائل المدنية والجنائية على رعايا دولته في مصر فيفصل بينهم في جميع الدعاوى أو يعهد بذلك إلى لجنة تحكيم . وفضلاً عن تلك السلطة القضائية فإن القنصل يأخذ من السفن التي تحمل البضائع إلى الموانئ التابعة لدائرة اختصاصه رسوماً معينة تبعاً لتعريفة محددة (١) .

وكل قنصل يمثل في القاهرة وهي العاصمة وكيل قنصل ، كما يوجد وكلاء قناصل في رشيد ودمياط ولا يوجد في غير تلك الأماكن الثلاثة في مصر وكلاء قناصل لأية دولة إلا بريطانيا حيث لها وكلاء في السويس والقصر على البحر الأحمر ، وفي قنا على النيل ، وفي جده ومخا على ساحل بلاد العرب . ولهؤلاء الوكلاء فائدة كبيرة للبريد والرسائل الحكومية من الهند واليهما ، والسفن التجارية والموظفين والمسافرين الانجليز (٢) .

أما مأمور القنصلية فتناط به الشؤون القضائية ويقوم بالأعمال الكتابية في المحكمة القنصلية ، ويحفظ المحاضر ، ويسجل أعمال القنصلية ، ويحفظ ويسجل الوصايا والعقود والمستندات القانونية الأخرى لرعايا دولته ، كما تودع عنده النقود ، ويعهد إليه بأموال القنصلية (٣) .

---

American Archives. Report by Hodgson, 2, 3, 1835, pp. 35-38. (١)

Ibid., p. 37. (٢)

Ibid., pp. 37-38. (٣)

ولما كان الفصل في القضايا بين المصريين وروايا الدول الأجنبية في مصر في يد محمد علي أو من ينييه ، فإن مترجم القنصلية يحضر محاكمة الأجنبي التابع لدولته سواء أكان مدعياً أم مدعى عليه <sup>(١)</sup> .

وفضلاً عن هؤلاء الموظفين كان بالقنصليات الفرنسية والروسية والنمساوية والسردينية ملحقون وهم طلبة يدرسون اللغات الشرقية توطئة لتعيينهم مترجمين ثم قناصل بعد ذلك <sup>(٢)</sup> .

وكان بالقنصلية البريطانية أيضاً سكرتير خاص وقواصان أى حارسان تركان وشخصان آخران للمراسلة <sup>(٣)</sup> .

واليك قائمة بأسماء الجهات التي يعين فيها عادة القناصل ووكلاء القناصل في الأقاليم التي يحكمها محمد علي كما ذكرها هدجسن :

في مصر : الاسكندرية والقاهرة ورشيد ودمياط .

في فلسطين : القدس ويافا .

في باشوية عكا : عكا وصيدا وبيروت .

في باشوية طرابلس : اللاذقية وطرابلس .

في باشوية حلب : الاسكندرونة وحلب .

في باشوية دمشق : دمشق .

في جزيرة كريت : خانيا وقتنديا <sup>(٤)</sup> .

تلك هي المعلومات التي ذكرها هدجسن في تقريره عن النظام القنصلي في مصر وهو الموضوع الثاني من تعليمات وزير الخارجية . أما الموضوع الثالث فهو أحوال الزراعة والصناعة والتجارة في مصر ، وأحسن الوسائل لإقامة العلاقات التجارية وتحسينها بين الولايات المتحدة والأقاليم التي يحكمها محمد علي .

Ibid., p. 38.

(١)

Ibid., p. 36.

(٢)

Ibid., p. 36.

(٣)

Ibid., p. 42.

(٤)

منذ أن فتح محمد علي سوريا عينت بريطانيا قنصلاً طاماً لها في دمشق تاباً لقنصلها العام

في مصر .



بدأ هـدجسن الموضوع الثالث بصـادرات مصر ووراداتها في سنة ١٨٣٢ فذكر أن قيمة الصادرات بلغت ٨٩٥٥٦٤٨ دولاراً وأن قيمة الواردات بلغت ٧٩٦٩٣٨٩ دولاراً ؛ ثم بين مقدار تجارة مصر في تلك السنة من صادرات وواردات بالدولارات مع كل من النمسا وانجلترا وفرنسا وجزر الايونيان واليونان ومالطة وسردينيا والولايات البابوية وتسكانيا وتركيا والسويد ، ثم أورد قائمة مفصلة بالصادرات المختلفة والواردات المتنوعة التي صدرتها مصر إلى الدول أو استوردتها منها في سنة ١٨٣٢ (١) . .

ثم قرر هـدجسن أن تجارة الولايات المتحدة مع مصر إذ ذاك كانت غير مباشرة ، ولذلك لم تظهر في قائمة الصادرات والواردات . ولكنه في نفس الوقت أرفق بتقريره بحثاً بين فيه الحاصلات الأمريكية والمصرية التي يكن على أساسها قيام تجارة مباشرة بين البلدين (٢) .

وفي ذلك البحث قرر هـدجسن أن الحاصلات الأساسية في مصر والولايات المتحدة متشابهة ، فكلاهما ينتج القطن والأرز والحبوب والسكر ، ولذلك لا يمكن قيام تجارة على أساس تلك الحاصلات الهامة . غير أن في مصر سلعاً ترد إلى الولايات المتحدة عن طريق التجارة غير المباشرة مما يشجع على إقامة تجارة مباشرة مع الإسكندرية (٣) . وذكر هـدجسن الحاصلات المصرية التي تلائم السوق الأمريكية مبيناً سعر كل منها ، والحاصلات الأمريكية التي تلائم سوق الاسكندرية مبيناً المقدار المطلوب من كل منها مع سعره في مصر ، وذلك رغبة في إرشاد التجار الأمريكيين . وإليك ما ذكره من الحاصلات المصرية :

الصمغ العربي ، وصمغ جدة ، والصمغ العنبري ، وصمغ البخور ، والصمغ المر ، والعلقم ، وملح النوشادر ، والأفيون ، والسنامكي ، وصبغة الكولا ، والعفص الحلبي ، والحناء ، والملح ، والنظرون ، وملح البارود ، وبذر الكتان ، وبذر البرسيم ، والسهمس ، والخس ، والقرطم ، والبلح ، والكتان ، والمنسوجات البيضاء ، وريش النعام ، والترمس .

Ibid., pp. 46-47.

(١)

Ibid., p. 45.

(٢)

Ibid., p. 47.

(٣)

أما الحاصلات الأمريكية التي ذكرها فهي : الفحم ، والقطران ، والقار ، والراتينج ( القلفونيا ) ، وعطر التربينينا ، وخشب الموجني ، وخشب القديسين ، وأخشاب الصبغة ، والروم ، وورق التبغ ، والتبغ ، وستة أنواع من السمك ، والمأكولات من لحم وجبن وزبد وبقساط وبسكويات ودقيق ، والفلفل ، والبهار ، والقرنفل ، والسكر ، والشموع ، ودهن رأس الحوت ، والشاي ، والقرمز الأسود ، والعشبة ، والمنسوجات القطنية ، ومنسوجات الهند الشرقية ، والنحاس ، والرصاص ، والحديد ، وزيت الحوت ، وقشر البلوط للصبغة ، والأخشاب ، والمجاذيف ، والرصاص الخام ، والاسبيداج ، والسلاقون (١) .

تلك هي الحاصلات المصرية والأمريكية التي رأى هـدجسن أن في الاستطاعة قيام تجارة مباشرة بين البلدين على أساسها . وقد أتبعها بملاحظات هامة للتجار الأمريكيين منها أن معظم الصادرات المصرية تباع بأرخص الأثمان في فصل الشتاء ، وأن حاصلات بلاد العرب تأتي إلى مصر في يناير ، وأن الصادرات ليست عليها رسوم أما الواردات فتدفع عنها رسوم مقدارها ٣٪ من قيمتها ، وأن بيع الحاصلات المصرية يكون إما نقداً وإما بكيالات تستحق الدفع بعد مدة تتراوح بين شهرين وستة أشهر على حسب نوع البضاعة ، وأن السفن الأمريكية تستطيع عند عودتها أن تأخذ حمولتها من الزيت والنبذ والقوة والفاكهة من الأقاليم المجاورة لمصر وهي سوريا وقبرص وكريت وساحل آسيا الصغرى (٢) .

وكذلك أثبت هـدجسن في ذلك البحث المرفق بالتقرير بياناً بالنقود والموازن والمكايل والمقاييس في مصر ، كما شرح تجارة الصومال مبيناً صادراتها ووارداتها وبعض الملاحظات عنها (٣) .

هكذا أثبت هـدجسن في بحثه المرفق بالتقرير أنه من المستطاع قيام تجارة مباشرة بين مصر وبلادها .

وقد ذكر هـدجسن في تقريره كما سبق أن تجارة الولايات المتحدة مع مصر إذ ذاك كانت غير مباشرة . وأتبع تلك الحقيقة بيان عن حركة السفن التجارية

Ibid., pp. 14 - 23.

(١)

Ibid., pp. 18 - 19, 23.

(٢) تستخرج من جذور نبات القوة صبغة حمراء

Ibid., pp. 23 - 28.

(٣)

في ميناء الاسكندرية من منتصف سنة ١٨٣٣ إلى منتصف سنة ١٨٣٤ ظهر منه أن الولايات المتحدة لم تكن لها سفينة واحدة بين السفن التجارية التي وصلت إلى الاسكندرية في تلك المدة وعددها ٦٣٤

ولم يكن عدد السفن التجارية التي تصل إلى الاسكندرية سنوياً ثابتاً بل يزيد أو ينقص تبعاً لمقدار الإنتاج ومدى الطلب ، ولذا فقد بلغ عددها في بعض السنين ١٢٤٠ سفينة <sup>(١)</sup> .

ويقرر هــدجسن أن الواردات إلى الدولة العثمانية حرة من القيود ، ورسومها قليلة إذ يدفع الأجانب المتمتعون بالامتيازات الأجنبية ضريبة على الواردات مقدارها ٣٪ بينما يدفع المسلمون ٤٪ والذميون ٥٪ ، فضلاً عما يدفعونه من إتاوات جبرية وعوائد مرور لا يدفعها الأجانب . وتلك القواعد التجارية كانت سارية في مصر إذ ذاك لأنها جزء من الدولة العثمانية ، ولذا كانت الضريبة على الواردات الأجنبية ٣٪ وفي نفس الوقت لا تفرض على السفن رسوم على حمولتها ولا تفرض عليها عوائد ميناء اللهم إلا نصف دولار أو دولاراً واحداً مقابل إذن التخليص من الجمر . ونتج عن تلك الضريبة القليلة على الواردات الأجنبية أن فرض محمد علي ضرائب مباشرة ثقيلة على الصناعة المحلية والثروة الزراعية ، كما أصبحت الصناعة المصرية بدون حماية أمام رؤوس أموال الأجانب ومهارتهم ، فضلاً عن حرمان التجارة من الحماية والتشجيع <sup>(٢)</sup> .

وتبعاً للنظام التجاري في مصر ، كان للدول التي بينها وبين الباب العالي معاهدات ، الحق في التجارة مع مصر فلا تفضل إحداها على الأخرى ولا تمنح امتيازات خاصة ، كما لا توضع عراقيل في سبيل رعايا تلك الدول الذين يتجرون مع مصر ، علماً بأن قنصل كل دولة يتولى حماية رعاياها وممتلكاتهم ، وله عليهم ولاية قضائية في الشئون المدنية والجنائية <sup>(٣)</sup> .

ونتج عن المزايا السابقة التي يتمتع بها الأجانب في الدولة العثمانية أن اشتدت الرغبة في إنشاء القنصليات فيها وتهاافت الأشخاص على مناصبها حتى أنهم كانوا

Ibid., p. 45.

Ibid., pp. 46 - 48.

Ibid., p. 47.

(١)

(٢)

(٣)



يعرضون أحياناً آلافاً من الدولارات للحصول على أحد تلك المناصب . وذلك لأن القنصل أصبح — تبعاً للعرف الناتج من سوء استخدام الامتيازات — يحمي أرواح الرعايا المسلمين والذميين وممتلكاتهم من ظلم السلطات التركية وابتزازها الأموال ، ونظير تلك الخدمات يحصل القنصل على المال <sup>(١)</sup> .

هكذا شرح هـدجسن القواعد التجارية في مصر ، وبين أثرها . وبعد ذلك أثبت في تقريره بياناً مفصلاً عن إيرادات مصر ومصروفاتها في سنة ١٨٣٣ ، وقد بلغت الإيرادات ١٧,٦١٨,٥٠٠ دولار بينما بلغت المصروفات ١٥,٥١٥,٥٠٠ دولار <sup>(٢)</sup> .

واختتم هـدجسن تقريره يبحث كيفية إنشاء علاقات تجارية بين الولايات المتحدة ومصر ، وكيفية تنمية تلك العلاقات ، فاقترح تعيين قنصل عام للولايات المتحدة في الاسكندرية لحماية مصالحها التجارية ورعايتها في مصر وسوريا وبلاد العرب وذلك للأسباب الآتية :

١ — اتساع الأقاليم التي يحكمها محمد علي : تمتد تلك الأقاليم من جبال طوروس في آسيا الصغرى إلى جبال الحبشة في الجنوب ، وتشمل سوريا ومصر وسنار والمجاز وجزيرة كريت وهي أقطار غنية أهلة بالسكان تنتج للتجارة الخارجية ما قيمته خمسة وعشرون مليوناً من الدولارات تقريباً ، ويبلغ عدد سكانها تسعة ملايين ، وتطل على البحر المتوسط والبحر الأحمر وفي كل منهما تجارة واسعة للولايات المتحدة ، فقد كادت الولايات المتحدة في وقت من الأوقات تحتكر بن اليمن ، وتقدر صادراته بمليون من الدولارات ، ولا يزال الأمريكيون إذ ذاك يمدون أوروبا بذلك البن . ويزعم محمد علي فتح اليمن فإذا تمكن من ذلك قويت الأسباب التي من أجلها يجب تعيين قنصل عام للولايات المتحدة في الاسكندرية . وفضلاً عن ذلك فإن للولايات المتحدة تجارة غير مباشرة مع مصر وسوريا وجزيرة كريت ، ومن الممكن قيام تجارة مباشرة مع مصر على أساس الحاصلات المصرية والأمريكية التي ذكرت

Ibid., p. 48.

(١)

Ibid., pp. 48-51.

(٢)

في البحث المرفق بالتقرير ، مع العلم بأن دار الصناعة البحرية بالاسكندرية قد حصلت على بعض الإمدادات من الولايات المتحدة <sup>(١)</sup> .

٢ - نفوذ محمد علي الفعلي في الأقاليم التي يحكمها : تتمتع تجارة الولايات المتحدة في الدولة العثمانية بالامتيازات الأجنبية إلا أن تنفيذها في الأقاليم التي يحكمها محمد علي بيده هو لأن الباب العالي لم تعد له أية سلطة في إدارة شؤون مصر ، كما أن شروط المعاهدة بين الولايات المتحدة والباب العالي التي تضمن للأمريكيين سلامة أرواحهم وأملاكهم في مصر وسوريا لا تنفذ إلا بوساطة محمد علي ، مع العلم بأن في سوريا من الأمريكيين عدداً من الأسر والارسابيات الدينية ، وقد رفع الظلم عن أحدهم بوساطة المندوب القنصلي في مصر بينما القائم بأعمال السفارة الأمريكية في القسطنطينية لم يستطع ذلك . ولذا يجب أن يكون تقديم الشكاوى إلى محمد علي عن طريق القنصل العام الأمريكي في مصر . وفضلاً عن ذلك فإن الحكومات الأوروبية أرسلت تفويضات جديدة إلى وكلائها في مصر تجعلهم قناصل عامين في مصر وسوريا والملحقات التابعة لمحمد علي . وذلك بجارة منها لمقتضيات الظروف وتحقيقاً لرغبات محمد علي <sup>(٢)</sup> .

٣ - رغبة محمد علي : أبدى محمد علي رغبته في تعيين الولايات المتحدة قنصلاً عاماً لها في مصر ، كما سأل بوغوص ناظر الخارجية المصرية هـدجسن عن مدى استعداد الولايات المتحدة لتعيين قنصل عام لها في مصر حتى يكون مندوبها مساوياً في الدرجة لمندوبي الدول الأخرى ، وذلك فضلاً عن أن محمد علي يتطلع إلى تأييد الدول الأجنبية فإن أرسلت إليه الولايات المتحدة وكلاء مساوياً في المرتبة لوكلاء الدول الأوروبية كان ذلك في صالح تجارتها في المستقبل <sup>(٣)</sup> .

هذه هي الأسباب التي بنى عليها هـدجسن اقتراحه بضرورة تعيين قنصل عام للولايات المتحدة في الاسكندرية .

Ibid., pp. 52 - 53.

Ibid., pp. 53 - 55.

Ibid., pp. 55 - 56.

(١)

(٢)

(٣)

وقد وضع هـدجسن مشروعا لنظام القنصلية العامة الأمريكية في مصر  
كما يلي :

يجب أن يكون لقب القنصل العام للولايات المتحدة في الاسكندرية  
« القنصل العام لمصر وسوريا والملحقات التابعة لمحمد علي باشا » حتى يكون  
مماثلا في ذلك لغيره من المندوبين الأجانب ، كما يجب أن يكون له نفوذ  
على قناصل الولايات المتحدة ووكلائهم الموجودين في دائرة اختصاصه ، بحيث  
يكتبونه ويقدمون اعتراضاتهم على السلطات المحلية إلى الحكومة العليا عن  
طريقه ، ولا يقوم وكلاء القناصل بتعيين مندوبين أقل منهم دون موافقته .

وتبعاً لذلك النظام يكون موظفو القنصلية العامة ومرتباتهم كما يأتي :

القنصل العام . . . . .	٣٠٠٠ دولار
تلميذ قنصلية ( يدرس اللغات ويعمل سكرتيراً ومأمور قنصلية ) ٦٠٠	»
مترجم . . . . .	٣٠٠
قواص ( حارس تركي ) . . . . .	١٢٠ دولاراً
« مراسلة » ( تركي ) . . . . .	٦٠
المجموع	٤٠٨٠ دولاراً

وفضلاً عن تلك المرتبات تحتاج القنصلية العامة في مصر إلى نفقات  
إضافية .

ومن الضروري أن يكون للقنصلية العامة الأمريكية في مصر في أول أمرها  
مترجم من الإفرنج يحل محله في آخر الأمر مترجم أمريكي هو تلميذ القنصلية  
بعد أن يدرس اللغات الشرقية . ويجب أن يكون تلميذ القنصلية من خريجي  
إحدى الكليات (١) .

تلك هي المعلومات والاقتراحات التي ذكرها هـدجسن في تقريره ورسائله  
عن بعثته في مصر ، تلك البعثة التي كان غرضها التأكد من مدى الرغبة في إقامة  
علاقات تجارية مع محمد علي منفصلة عن العلاقات التجارية مع الباب العالي ،  
ومدى استطاعة ذلك من الوجهة العملية .

Ibid., pp. 56 - 59.

(١)



وقد تمكن هـدجسن من استيفاء البحث في الموضوعات التي تتصل بمهمته في مصر وأثبت أن من الممكن قيام علاقات تجارية بين الولايات المتحدة ومصر، كما اقترح تعيين قنصل عام لبلاده في الاسكندرية لرعاية مصالحها التجارية في مصر وسوريا وبلاد العرب . وعلى الرغم من أن هـدجسن تقدّم باقتراحه هذا إلى وزير الخارجية في تقريره المؤرخ ٢ مارس سنة ١٨٣٥ فإن أول قنصل عام للولايات المتحدة لم يصل إلى مصر إلا في ٢٤ فبراير سنة ١٨٤٩

هكذا كانت جهود الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة علاقات تجارية مع مصر ، وتنمية تلك العلاقات . فعينت مندوباً قنصلياً لها في الاسكندرية في سنة ١٨٣٢ ، ثم أرسلت هـدجسن في بعثة خاصة إلى مصر في سنة ١٨٣٤ ، ثم منحت مندوبها القنصلي لقب قنصل في سنة ١٨٣٥ ، ثم جاء إلى مصر أول قنصل عام لها في فبراير سنة ١٨٤٩ ، وأخذ قناصلها الامون منذ ذلك الوقت في خدمة علاقاتها التجارية مع مصر .

#### ألمانيا — جهود مصر :

أما مصر فقد بذلت هي الأخرى جهوداً مجودة لإقامة العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة وتنمية تلك العلاقات . وإليك تلك الجهود :

عنى ولاية مصر بإقامة العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة وتنميتها ، فعندما عين جون جليدون مندوباً قنصلياً للولايات المتحدة في مصر ، لم يتردد محمد علي في اعتماد تعيينه والسماح له بمباشرة أعماله على الرغم من صغر مرتبته بالنسبة لوكلاء الدول الأجنبية في مصر إذ اعتبر تعيينه فاتحة لعلاقات تجارية يمتنى قيامها وتنميتها<sup>(١)</sup> .

وكذلك أبدى محمد علي في سنة ١٨٣٤ رغبته في أن يكون للولايات المتحدة قنصل عام في مصر ، كما استفهم بوغوص ناظر خارجيته من هـدجسن عما إذا كانت حكومته تنوى تعيين قنصل عام لها في مصر حتى يتساوى مندوبها في المرتبة مع مندوبى الدول الأخرى<sup>(٢)</sup> .

Ibid., pp. 55 - 56.

(١)

Ibid., pp. 55 - 56.

(٢)

وأيضاً عندما قابل هـدجسن محمد على وبوغوص ، كتب إلى وزير خارجيته  
ينبئه بأن نتيجة مـقابلاته سارة جداً ، وأن الحديث اشتمل على عبارات الأمل  
في قيام اتصال أوثق بين البلدين في المستقبل ، وأن إقامة علاقات تجارية بينهما  
بحـث بكل سرور<sup>(١)</sup> .

وقد أكد بوغوص لهـدجسن في مـقابلتين خاصتين أن محمد على يقدر الولايات  
المتحدة تقديراً عظيماً ويرغب في توثيق العلاقات معها أكثر مما هي عليه لاعتقاده  
أن في ذلك فائدة متبادلة للبلدين<sup>(٢)</sup> .

وكذلك عرض محمد على محصول الأفيون في مصر على تاجر أمريكي ، ولكن  
ذلك التاجر تنحى عن الشراء<sup>(٣)</sup> .

وأخيراً أراد محمد على أن يعتمد على الولايات المتحدة في استيراد ما يحتاج  
إليه من المواد الخام والأدوات الحربية في حالة قيام حرب ثانية بينه  
وبين السلطان واحتمال قطع علاقاته التجارية مع أوروبا في أثناءها . ولذلك  
أرسل إلى الولايات المتحدة جورج جليدون وهو ابن القنصل الأمريكي  
في الإسكندرية للأغراض الآتية :

- ١ — شراء دائرة لتبييض الأرز ومـعصرة لزيت بذر القطن .
- ٢ — استحضار ستة من الأمريكيين الميكانيكيين والمهندسين لمباشرة  
إنشاء الدائرة والمـعصرة المذكورتين .
- ٣ — جمع بيانات وتقديرات ورسومات ومشروعات ونماذج واقتراحات  
عن جميع الموضوعات المفيدة لمصر ، وأيضاً تنشيط ادخال الآلات الأمريكية  
وغيرها .
- ٤ — مدّ التـجار الأمريكيين بجميع المعلومات المتصلة بمصر وتـجارتها رغبة  
في إقامة العلاقات التجارية المباشرة بين البلدين .

Ibid., Letter from Hodgson to the Secretary of State, (١)  
Alexandria, 28, 9, 1834.

Ibid., Report by Hodgson, 2, 3, 1835, p. 55. (٢)

Ibid., Letter from Hodgson to the Secretary of State, (٢)  
Alexandria, 25, 8, 1834.

وقد وصل جورج جليدون إلى الولايات المتحدة في آخر يناير سنة ١٨٣٧ ، وقابل رئيسها فكلفه أن يقدم تقريراً عن العلاقات السياسية والتجارية بين مصر والولايات المتحدة وتقريراً آخر عن القنصليات الأمريكية في الأقاليم التي يحكمها محمد علي ففعل ذلك ، وبعد أن أتم مهمته في الولايات المتحدة رجع إلى مصر فوصل إلى الإسكندرية في ٢١ مايو سنة ١٨٣٨ <sup>(١)</sup> .

هذه هي جهود محمد علي لإقامة علاقات تجارية بين مصر والولايات المتحدة . أما سعيد فقد أعرب لقنصل الولايات المتحدة العام في مصر في سنة ١٨٥٤ عن شعور الصداقة العظمى نحو الولايات المتحدة ورغبته في جعل الاتصال بها أوثق مما هو عليه ، كما عبر عن أمله في أن يجد تجارها من مصلحتهم إقامة تجارة مع مصر لأنه سيلقى كل القيود التي فرضها سلفه على التجارة . وقد بدأ بإلغاء منع بيع الحبوب وتصديرها ، وكذلك إلغاء العوائد المفروضة على المواد الغذائية عند دخولها المدن ، فضلاً عن أنه سوف لا يسمح بأية احتكارات فيما بعد ، وقد طلب بانرة أمريكية فإذا أعجبه سيتوسع في الطلب <sup>(٢)</sup> .

وكذلك عندما طلب القنصل العام للولايات المتحدة في سنة ١٨٦١ التصريح لأصحاب المصانع الأمريكية باستيراد القطن المصري بمناسبة حضور مندوب جمعية مانشستر للقطن إلى مصر ، وافق سعيد على ذلك الطلب ، وقرر معاملة أصحاب المصانع الأمريكية على قدم المساواة مع أمثالهم من البريطانيين في الحصول على القطن المصري ، كما صرح للقنصل العام الأمريكي بأنه لم يقصد مطلقاً بما قاله لمندوب جمعية مانشستر للقطن حرمان الأمريكيين من الحصول على نصيب مماثل في الامتيازات التي أعطيت لأصحاب رؤوس الأموال البريطانيين <sup>(٣)</sup> .

وفضلاً عن تلك الجهود التي بذلتها ولاية مصر لإقامة العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة ، عمدت مصر إلى الدعاية لتجارها في الولايات المتحدة ،

(١) Ibid., From George Gliddon to the Secretary of State. New York, 15, 4, 1837, Alexandria, 10, 7, 1838.

(٢) Ibid., from the U.S. Consul General, Alexandria, 18, 9, 1854.

(٣) Ibid., 13, 11, 1861.



فاشتركت في معرض نيويورك العام في سنة ١٨٥٣ إذ أرسلت إليه حاصلاتها الزراعية والصناعية <sup>(١)</sup> ، كما اشتركت في معرض فيلادلفيا في سنة ١٨٧٦ فكان لقطنها وسكرها وقع عظيم ، وقد منحتها هيئة التحكيم دبلومين بينت فيهما المزايا العظيمة لهذين المحصولين . وهكذا احتلت مصر مركزاً مشرفاً في فيلادلفيا ، وتركت في أمريكا ذكريات مؤثرة ، وبدأ الشعب الأمريكي وبخاصة التجار يوجهون اهتمامهم إلى ثروة مصر الزراعية وإلى مقدرة سكانها الإنتاجية ، ومن ثم قدمت بعض الطلبات إلى المنتجين المصريين <sup>(٢)</sup> .

### ٣ - مدى العلاقات التجارية

بدأت الولايات المتحدة علاقاتها التجارية مع بعض بلدان البحرين المتوسط والأحمر قبل قيامها مع مصر فمنذ سنة ١٨٠٤ وهي تستورد من أزمير الأفيون وهو من السلع ذات الأهمية العظمى في التجارة الأمريكية ، ومنذ ذلك التاريخ أيضاً وهي تستورد البن من اليمن حتى أنها كادت في وقت من الأوقات تحتكره ، وكذلك كان لها قنصل عام في وجاقات الغرب قبل أن يكون لها مثل ذلك في مصر <sup>(٣)</sup> .

والسبب في تأخر قيام العلاقات التجارية الأمريكية مع مصر هو تشابه الحاصلات الأساسية في البلدين إذ أن كلاهما ينتج القطن والحبوب والسكر فلا يمكن قيام تجارة مباشرة بينهما على أساس تلك الحاصلات الهامة <sup>(٤)</sup> .

وعلى الرغم من رواج التجارة المصرية في الربع الثاني من القرن التاسع عشر فإن هودجسن يقرر أن تجارة الولايات المتحدة مع مصر تجارة غير مباشرة ، ولذلك لم تظهر في قائمة الصادرات والواردات المصرية في سنة ١٨٣٢ <sup>(٥)</sup> ،

Ibid., 17, 9, 1853.

(١)

Les Archives Europeennes de Règne d'Ismail No. 36/5 From

(٢)

H. Brugsch, Berlin, 20, 1, 1877.

American Archives. Letter from Hodgson to the Secretary

(٣)

of State, Alexandria, 25, 8, 1834. Report by Hodgson, 2, 3. 1835, pp. 52, 56.

Ibid., Report by Hodgson, 2, 3, 1835, p. 14.

(٤)

Ibid., pp. 44-45.

(٥)

كما يقرر أن الولايات المتحدة تحصل على سلع مصرية عن طريق التجارة غير المباشرة <sup>(١)</sup> . ولذلك لم يكن هناك تاجر أمريكي واحد في الاسكندرية بين التجار المقيمين فيها في آخر سنة ١٨٣٧ وعدد هم ٧٢ تاجرا ، كما لم تصل سفينة واحدة للولايات المتحدة إلى الاسكندرية بين السفن التجارية التي وصلت إليها في السنوات ١٨٢٦ و ١٨٣٦ و ١٨٣٧ <sup>(٢)</sup> .

وكذلك كانت تجارة الولايات المتحدة مع سوريا وجزيرة كريت غير مباشرة إذ كانت عن طريق أزمير <sup>(٣)</sup> . مع العلم بأن محمد علي استمر يحكمهما حتى أوائل سنة ١٨٤١

وعلى الرغم من أن تجارة الولايات المتحدة مع مصر كانت غير مباشرة في ذلك العهد فإن مواطناً أمريكياً باع سفينتين حربيتين لمحمد علي في سنة ١٨٢٥ وأخذ في مقابلتهما حاصلات مصرية <sup>(٤)</sup> . كما وصلت من نيويورك إلى الإسكندرية شحنة من خشب القديسين وخشب الموجنى و سلع أخرى لدار الصناعة البحرية التي أنشأها محمد علي <sup>(٥)</sup> ، وكذلك اشترى محمد علي بعض مكابس القطن الأمريكية لتعبئة القطن المصرى وكان منها في بولاق ستة مكابس في حوالى سنة ١٨٣٨ <sup>(٦)</sup> ، كما جلب محمد علي من الولايات المتحدة دائرة تبييض الأرز تدار بالبخار أنشئت في رشيد وقام بإدارتها شخص جاء من تلك البلاد خصيصاً لذلك <sup>(٧)</sup> .

وقد ذكر هدجسن في تقريره المؤرخ ٢ مارس سنة ١٨٣٥ أن « بعض شحنات السفن ترسل الآن إلى الإسكندرية » <sup>(٨)</sup> من الولايات المتحدة ، كما قرر في بحثه المرفق بالتقرير أن التجار الأمريكيين قد بدأوا يدخلون سوق الأفيون المصرى فعلا للمضاربة في هذا العقار الذى يزيد ما به من مورفين ١٢٪.

Ibid., p. 14.

Bowring : Op. cit., pp. 74 - 76, 80.

American Archives. Report by Hodgson, 2, 3, 1835, p. 53.

Ibid., p. 53.

Ibid., p. 53 Letter from Hodgson to the Secretary of State  
Alexandria, 25, 8, 1834.

Bowring : Op. cit., p. 20.

(٧) الوقائع المصرية عدد ٢٣ المحرم سنة ١٢٦٣

American Archives. Report by Hodgson, 2, 3, 1835, p. 53.

عما بالأفيون التركي ، وقد حلل الأفيون المصري في كل من لندن وبوسطن <sup>(١)</sup> .

هكذا بدأت بين مصر والولايات المتحدة تجارة مباشرة ولكنها ضئيلة وغير ثابتة حتى أن القنصل العام الأمريكي في مصر كتب رسالة في يونيه سنة ١٨٥٣ إلى وزير خارجيته يتعجب فيها من أن بلاده ليست لها سفينة تجارية واحدة في السنة بين السفن التي تصل إلى الاسكندرية وتغادرها <sup>(٢)</sup> . ومع هذا فقد صدرت مصر من الاسكندرية إلى الولايات المتحدة ٤٨٣ بالة من القطن في سنة ١٨٥٢ و ٣٠٠ بالة من القطن في سنة ١٨٥٣ <sup>(٣)</sup> .

وأخذت التجارة المباشرة بين مصر والولايات المتحدة تزداد ببطء ولكن على الرغم من زيادتها لم تكن في سنة ١٨٦١ كافية لوضعها في خانة منفردة في قائمة الصادرات والواردات المصرية ، وكانت أهم صادرات مصر إلى الولايات المتحدة في تلك السنة الخرق والصمغ ، بينما أهم وارداتها منها الآلات والأثاث والثلج . وقد بلغ عدد السفن الأمريكية التي وصلت إلى الاسكندرية في تلك السنة ٢٤ من مجموع السفن الواردة وعددها ١٨٤٤ سفينة شراعية <sup>(٤)</sup> .

وقد اضمحلت التجارة المباشرة بين مصر والولايات المتحدة لنشوب الحرب الأهلية الأمريكية في أبريل سنة ١٨٦١ حتى أن عدد السفن الأمريكية التي وصلت إلى الاسكندرية نقص من ٢٤ سفينة في سنة ١٨٦١ إلى ٩ سفن في سنة ١٨٦٢ من مجموع السفن الشراعية الواردة إلى الميناء في تلك السنة وهو ٢٠٩٢ سفينة ، ثم إلى سفينة واحدة من نيويورك إلى الإسكندرية وسفيتين من الإسكندرية إلى نيويورك في سنة ١٨٦٤ <sup>(٥)</sup> .

غير أن تلك الحرب كانت في نفس الوقت سبباً في انتعاش تجارة مصر الخارجية لوقف تجارة الولايات المتحدة مع أوروبا <sup>(٦)</sup> ، إذ اشتد الطلب

Ibid., pp. 14 - 15.

Ibid., from the U.S. Consul General, Alexandria, 1, 6, 1853.

Ibid., 10, 1, 1854.

Ibid., 27, 1, 1862.

Ibid., 3, 2, 1863, and 24, 2, 1865.

Ibid., 3, 2, 1863.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

(٦)



على القطن المصرى وارتفع متوسط ثمن القطن منه من ١٢ ريالاً في سنة ١٨٦١ إلى ١٣ ريالاً في سنة ١٨٦٢ و ٢٣ ريالاً في سنة ١٨٦٣ و ٣٦½ ريالاً في سنة ١٨٦٤ و ٤٥ ريالاً في سنة ١٨٦٥<sup>(١)</sup> ، فتوسعت مصر في زراعته وزادت صادراتها منه من ٦٠٠,٠٠٠ قنطار في سنة ١٨٦١ إلى ٨٢٠,٠٠٠ قنطار في سنة ١٨٦٢ و ١,٢٨٧,٠٠٠ قنطار في سنة ١٨٦٣ و ١,٧٣٦,٠٠٠ قنطار في سنة ١٨٦٤ و ٢,٥٠٧,٠٠٠ قنطار في سنة ١٨٦٥<sup>(٢)</sup> ، كما زادت قيمة تلك الصادرات نتيجة لارتفاع الثمن من ٧,١٥٤,٤٠٠ دولار في سنة ١٨٦١ إلى ٢٤,٦٠٣,٣٠٠ دولار في سنة ١٨٦٢ و ٤٦,٧٨٢,٤٥٠ دولاراً في سنة ١٨٦٣ و ٧٤,٢١٣,٥٠٠ دولار في سنة ١٨٦٤ و ٧٧,٢١٥,٦٠٠ دولار في سنة ١٨٦٥<sup>(٣)</sup> وتبعاً لذلك زادت قيمة الصادرات المصرية من ١٨,٧١٧,٠٥٢ دولاراً في سنة ١٨٦١ إلى ٣٩,٠٣٤,٧٠١ دولاراً في سنة ١٨٦٢ و ٦٠,١٥٧,٢٩٥ دولاراً في سنة ١٨٦٣ و ٨٢,٢٢٨,٥٨٠ دولاراً في سنة ١٨٦٤ و ٨٤,٣٠٦,٧٥٠ دولاراً في سنة ١٨٦٥ ؛ غير أن ثمن القطن المصرى انخفض بعد انتهاء الحرب الأهلية حتى صار متوسط ثمن القطن ٢١½ ريالاً في سنة ١٨٦٦ ؛ وتبعاً لذلك نقصت مساحة القطن في مصر عما كانت عليه ، فنقصت صادراته في سنة ١٨٦٦ إذ بلغت ١,٧٨٥,٠٠٠ قنطار قيمتها ٥٧,١٢٠,٠٠٠ دولار ، مما أدى إلى نقص قيمة الصادرات المصرية في تلك السنة إذ بلغت ٦٥,٣٥٢,٢٥٠ دولاراً ، أى أنها نقصت نحو ١٩ مليوناً من الدولارات عن السنة السابقة نتيجة لنقص كمية القطن وقيمه<sup>(٤)</sup> .

وكما زادت صادرات مصر من القطن في الكمية والقيمة نتيجة لنشوب الحرب الأهلية الأمريكية زادت صادراتها من بذرة القطن كمية ومقداراً وذلك لأن كمية بذرة القطن زادت بنسبة زيادة محصول القطن ، كما زادت قيمتها نظراً لاستخدامها في صناعة الزيت والكسب مما رفع ثمنها كثيراً

(١) Crouchley : Op. cit., pp. 134-135.

(٢) American Archives. From the U.S. Consul General, Alexandria, 1, 4, 1866.

(٣) Ibid., 24, 2, 1865 and 17, 6, 1867.

الدولار = ٢٠ قرشاً

(٤) Ibid., 17, 6, 1867.

في السوق ، ونظراً لشدة الطلب عليها نتيجة لوقف التجارة الأمريكية مع أوروبا واحتياج بعض الدول إليها لاستعمالها في الصناعة والزراعة ، مما أدى إلى ارتفاع ثمنها حتى أصبح ثمن الأردب منها في سنة ١٨٦٢ أعلى من ثمن الأردب من القمح إلا أنه في فبراير سنة ١٨٦٣ انخفض قليلاً فأصبح  $\frac{3}{4}$  دولارات بينما كان ثمن الأردب من القمح ٤ دولارات (١) .

وقد بلغت صادرات الاسكندرية من بذرة القطن ٣,٦٢,٢٥٤ أردبا في سنة ١٨٦١ قيمتها ١,٢٢٥,٠٦٠ قرشاً و ٤٥,٣٥٩ أردبا في سنة ١٨٦٢ قيمتها ٢,٦٧٥,٩٥٠ قرشاً و ٧٢٦,٢٠٨ أردب في سنة ١٨٦٣ قيمتها ٤٧,٣٥٠,٠٠٠ قرش و ٩١٥,٤٠٠ أردب في سنة ١٨٦٤ قيمتها ٥٣,٠٩٣,٠٠٠ قرش و ١,٢٩٢,٣٠٠ أردب في سنة ١٨٦٥ قيمتها ٦٣,٥٢٥,٠٠٠ قرش . أما في سنة ١٨٦٦ فقد نقصت صادرات مصر من بذرة القطن إلى ٧٠٥,٨٧٧ أردبا قيمتها ٤٢,٧١٤,٠٠٠ قرش وذلك تبعاً لنقص كميتها وانخفاض ثمنها (٢) .

ويقابل الزيادة في صادرات مصر من القطن وبذرتة في أثناء الحرب الأهلية الأمريكية نقص في صادراتها من الحبوب والسكر . وذلك لأن مساحة القطن زادت على حساب مساحات الحبوب والقصب فنقصت صادرات الحبوب حتى انعدمت في سنة ١٨٦٥ ، كما منعت الحكومة تصدير الحبوب من مصر من ٨ أبريل سنة ١٨٦٤ إلى ١٧ مايو سنة ١٨٦٦ ، وصرحت باستيرادها معفاة من الضرائب الجمركية من ٨ مارس سنة ١٨٦٤ إلى أول يولييه سنة ١٨٦٦ ، وبعد انتهاء المدة المحددة في كل من المنع والاستيراد صرحت الحكومة بتصدير الحبوب واستيرادها على أن تدفع عنها الرسوم الجمركية المعتادة في الحاليتين ، فعادت مصر إلى تصدير الحبوب إذ صدرت ٢٩٣,٩٥٤ أردبا من الحبوب في سنة ١٨٦٦ منها ٢٧٩,٦٩٤ أردبا من الفول و ١٢,٥٣٨ أردبا من القمح ، وبلغت صادراتها من الحبوب في السنة التالية ما يقرب من صادراتها منها

Ibid., 3, 2, 1863.

(١)

Ibid , 24, 2, 1865. Douin : Op. cit., T. I. p. 264.

(٢)

صادرات مصر من بذرة القطن في سنة ١٨٦٢ أقل من السنة السابقة لها نظراً لاستخدام كمية كبيرة منها في زراعة القطن المصري الذي زادت مساحته في تلك السنة .

في سنة ١٨٦٣<sup>(١)</sup>. وإليك بياناً بصادات الحبوب بالأردب من ميناء الإسكندرية:

السنف	سنة ١٨٦١	سنة ١٨٦٢	سنة ١٨٦٣	سنة ١٨٦٤	سنة ١٨٦٧
القول	٦٠٧٩٦١	٣٩٠٠٠٠	٥١٠٧٠٠	٥٨٠٠٠	٥٨٠٠٠٠
القمح	٩٣٨٥٣٤	١٢٩٢٨٧٧	٨٥٨٤٠٠	٨٧٠٠٠	٧٩٧٩٠٠
الذرة	٨٩٨٦	٨٢٠٣٣	١٥٢٠٠٠	١٤٠٠	٧٠٤٠٠
الشعير	١٩١١٧٦	٢٧٩٥٧٦	١١٥٩٠٠	٥٦٠٠	١٢٥٥٠٠
المدس	٥٣٧٤٨	٧٥١٨٥	٦٢٠٠٠	٢٧٠٠	٤٢٨٠٠ <sup>(٢)</sup>

أما السكر فقد نقصت صادراته من ١٤١٤٨ قنطاراً في سنة ١٨٦١ إلى ١٣٢٢٦ قنطاراً في سنة ١٨٦٢ و٧٦٥٧ قنطاراً في سنة ١٨٦٣ و٢٣٠٠ قنطار في سنة ١٨٦٤ و١٥٤٤ قنطاراً في سنة ١٨٦٥ و١٠٩٠ قنطاراً في سنة ١٨٦٦ ، فضلاً عن ذلك النقص في صادرات السكر المصري لم يكن السكر النقي أو المكر كافياً للاستهلاك المحلي مما أدى إلى استيراده من فرنسا وإنجلترا . ولكن منذ سنة ١٨٦٧ أخذت صناعة السكر في مصر تتقدم بسرعة للعناية بها تبعاً لانخفاض ثمن القطن حتى زادت صادرات السكر المصري من ٥٤٩٨٢ قنطاراً في سنة ١٨٦٧ إلى ٩٨٦,٦٠٥ قنطير في سنة ١٨٧٤<sup>(٣)</sup> .

تلك هي آثار الحرب الأهلية الأمريكية في صادرات مصر . أما وارداتها فقد ازدادت هي الأخرى زيادة كبيرة تبعاً لزيادة القوة الشرائية عند المصريين وبخاصة أصحاب الأقطان والفلاحين نتيجة لمكسبهم الكبير من ارتفاع ثمن القطن ، وتبعاً لاستيراد الآلات للزراعة والرى وحلج القطن<sup>(٤)</sup> .

(١) American Archives. From the U. S. Consul General, Alexandria, 24, 2, 1865 and 19, 8, 1869. Les Archives Europeenes du Règne d'Ismail, No 21/1 Rapport par Beardsley, Le Caire, 15, 9. 1873, p. 26. Douin : Op. cit., T. I. pp. 260, 283, T.II. pp. 119, 120.  
(٢) American Archives. From the U. S. Consul General Alexandria, 24, 2, 1865. Douin : Op. cit., T. II p. 120.  
(٣) American Archives. From the U. S. Consul General, Cairo, 14, 11, 1876. Les Archives Europeenes de Règne d'Ismail, No 21/1. Rapport par Beardsley, pp. 23 - 24. Douin : Op. cit., T. I. pp. 263-264.  
(٤) American Archives. From the U. S. Consul General, Alexandria, 3, 2, 1863. Douin : Op. cit., T. I. p. 259.



هكذا انتعشت تجارة مصر الخارجية من صادرات وواردات في أثناء الحرب الأهلية الأمريكية بينما اضمحلت تجارتها المباشرة مع الولايات المتحدة . غير أن انتهاء الحرب في سنة ١٨٦٥ أحدث تغييراً في ذلك الوضع إذ بدأت الولايات المتحدة نشاطها التجاري في الخارج فعادت تجارتها مع أوروبا مما أدى إلى انخفاض ثمن القطن وتقص قيمة صادرات مصر و وارداتها ، وكذلك رجعت التجارة المباشرة بين مصر والولايات المتحدة إلى حالتها الطبيعية بعد فترة الاضمحلال في أثناء الحرب فوصلت إلى الإسكندرية ٢٧ سفينة أمريكية من ابتداء سنة ١٨٦٩ إلى نهاية سنة ١٨٧٢ من مجموع السفن التي دخلت الإسكندرية في تلك الفترة وهو ١١٦٧٤ سفينة <sup>(١)</sup> .

وقد بلغت قيمة صادرات مصر إلى الولايات المتحدة ٦,٣٦١,٧٨٤ قرشاً من ابتداء سنة ١٨٦٣ إلى نهاية سنة ١٨٧٢ من مجموع قيمة صادراتها وهو ١١,٢٧٣,١١٨,٨٤٨ قرشاً بينما بلغت قيمة وارداتها منها في نفس المدة ١٣,١٦٧,١٠٦ قروش من مجموع قيمة وارداتها وهو ٥,١٤٠,٠٤٠,٧٩٥ قرشاً <sup>(٢)</sup> .

وفي سنة ١٨٧٢ وصلت إلى الإسكندرية خمس سفن شراعية أمريكية من مجموع السفن الواردة إلى الميناء في تلك السنة وهو ٢٩٥٣ سفينة منها ٩١٨ باخرة . وقد غادرت السفن الأمريكية الإسكندرية في نفس السنة <sup>(٣)</sup> .

وبلغت قيمة صادرات الإسكندرية إلى الولايات المتحدة في تلك السنة ١٤٥,٣٧٩ دولاراً من مجموع قيمة صادراتها وهو ٦٦,٥٢٤,١٩٥ دولاراً ، بينما بلغت قيمة وارداتها منها ٣٥٨,٠٠٠ دولار من مجموع قيمة وارداتها وهو ٢٩,٥١٤,٥٧٤ دولاراً <sup>(٤)</sup> .

وفي سنة ١٨٧٣ بلغت قيمة صادرات الإسكندرية إلى الولايات المتحدة ١٤٠,٢٩٣ دولاراً من مجموع قيمة صادراتها وهو ٦٥,١٩٤,٣٨٤ دولاراً ،

(١) Les Archives Europeenes du Règne d'Ismail, No. 21/1. Rapport par Beardsly, Le Caire, 15, 9, 1873, p. 19.

(٢) Ibid., p. 28.

(٣) American Archives. From the U. S. Consul General, Cairo, 30, 4, 1873.

(٤) الصادرات إلى الولايات المتحدة في تلك السنة هي البن والخرق والحديد القديم والصمغ والجلود والسنامكي أما الواردات منها فهي البترول . Ibid

بينما بلغت قيمة وارداتها منها ٣٦٨,٣٢٢ دولاراً من مجموع قيمة وارداتها وهو ٣٢,٢٦٤,٧١٩ دولاراً<sup>(١)</sup> .

وفي سنة ١٨٧٥ وصلت إلى الإسكندرية ست سفن أمريكية حولتها ٣٠٢٥ طناً من مجموع السفن التي دخلت الميناء في تلك السنة وهو ٢٥٨٩ سفينة حولتها ٨٣٢,١٢٧ طناً . وفي تلك السنة بلغت واردات الإسكندرية من البترول ٤,٣١٥,٠٠١ أقة منها ٣,٦٢٨,٢١٠ أقات من الولايات المتحدة<sup>(٢)</sup> .

وفي السنة التي نهايتها ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٧٧ دخلت الإسكندرية ثلاث سفن شراعية للولايات المتحدة وغادرتها ، وذلك من مجموع السفن الشراعية التي وصلت إلى الإسكندرية في نفس المدة وعددها ١٧١٣ ، بينما وصلت الميناء في الفترة نفسها ٨٥٩ باخرة ليست بينها باخرة واحدة أمريكية<sup>(٣)</sup> .

وفي السنة التي نهايتها ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٧ بلغت قيمة صادرات الاسكندرية إلى الولايات المتحدة ١٠٦,٩٢٩ دولاراً من مجموع قيمة صادراتها وهو ٢٦,١١٩,٨١٨ دولاراً ، بينما بلغت قيمة وارداتها من تلك البلاد ٣٨٠,٨٧٩ دولاراً من مجموع قيمة وارداتها وهو ٦٨,٥٤٥,١٩٩ دولاراً<sup>(٤)</sup> .

وفي السنة التالية التي تنتهى في ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٨ وصلت إلى الاسكندرية عشر سفن شراعية للولايات المتحدة وغادرتها ، وذلك من مجموع السفن الشراعية التي دخلت الميناء في نفس المدة وعددها ١٢٣٣ سفينة ، بينما دخلت الميناء في الفترة ذاتها ٧٥١ باخرة ليست بينها باخرة واحدة أمريكية<sup>(٥)</sup> .

Ibid., from the U. S. Consul General. Cairo, 22, 4, 1874. (١)

Ibid., Cairo, 14, 11, 1876. Commercial Report for 1875. (٢)  
pp. 165 - 166.

كان البترول الوارد إلى مصر يأتي كله من الولايات المتحدة غير أن ربه تقريباً يصل إليها عن طريق أوروبا . وقد زادت واردات الاسكندرية من البترول من ٩٤١٥٠٠ أقة في سنة ١٨٦٩ إلى ١٣٧٥٦٨٧ أقة في سنة ١٨٧٠ و ٢٠٧٥٥٠٥ أقات في سنة ١٨٧١ و ٥٢٣٧٥٦٨ أقة في سنة ١٨٧٢

(Les Archives Europeenes du Règne d'Ismail No. 21/1. Rapport par Beardsly, Le Caire, 15, 9, 1873, p. 37).

Ibid., 12, 11, 1877. Commercial Report for the year 1876 - (٣)  
1877, p. 150.

Ibid., 30, 12, 1878. Report for the year ending 31, 8, 1878, p. 86. (٤)

Ibid, p. 89. (٥)

وفي تلك السنة بلغت قيمة صادرات الاسكندرية إلى الولايات المتحدة ٦٥٣٤٤ دولاراً من مجموع قيمة صادراتها وهو ٣٣,٥٨٣,٢٩٩ دولاراً ، بينما بلغت قيمة وارداتها منها ٤٣٧,٩٨١ دولاراً من مجموع قيمة وارداتها وهو ٥٧,١٥٤,٩٧٩ دولاراً<sup>(١)</sup> .

ويقرر القنصل العام الأمريكي في مصر في سنة ١٨٧٨ أن نحو ١٥٠,٠٠٠ جلد من جلود الماعز تشتري سنوياً من جده ، ويصدر جزء كبير منها إلى الولايات المتحدة عن طريق قناة السويس ، ويقوم بتلك التجارة غالباً تجار من القاهرة<sup>(٢)</sup> . وفي المدة من ١٨٨٥ إلى ١٨٨٩ كان نصيب الولايات المتحدة من صادرات مصر ٢,٠ ٪ فقط<sup>(٣)</sup> .

هكذا كان مدى العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة في القرن التاسع عشر . ومنه يتبين أن التجارة المباشرة بينهما لم تكن رائجة على الرغم مما بذله الطرفان من جهود لإقامتها وتتميتها . وقد قرر القنصل العام الأمريكي في مصر في فبراير سنة ١٨٦٥ أن التجارة المباشرة بين البلدين لم تكن في يوم من الأيام نشيطة جداً<sup>(٤)</sup> ، كما قرر القنصل العام الأمريكي في مصر في ٣٠ أبريل سنة ١٨٧٣ أن التجارة المباشرة بين مصر والولايات المتحدة زهيدة<sup>(٥)</sup> .

ويرجع عدم رواج التجارة المباشرة بين مصر والولايات المتحدة في القرن التاسع عشر إلى سببين :

١ - تشابه الحاصلات الأساسية فيهما : كلاهما ينتج القطن والحبوب والسكر ، ولذلك لم يكن من الممكن قيام تجارة مباشرة على أساس هذه الحاصلات الهامة . وقد قرر هـ دجسن في سنة ١٨٣٥ تلك الحقيقة ، ولكنه في الوقت نفسه عمل قائمة بالحاصلات المصرية والأمريكية التي يمكن قيام تجارة مباشرة على أساسها بين البلدين . غير أن صادرات الاسكندرية في سنة ١٨٧٢ تبين

Ibid., p. 86.

(١)

استوردت الاسكندرية في تلك السنة من الولايات المتحدة ٥٧٧٨٦٦٢ أقة من البترول.

Ibid., p. 87.

(٢)

Crouchley : Op. cit , p. 174.

(٣)

American Archives. From the U. S. Consul General, Alexandria, 24, 2, 1865.

(٤)

Ibid., Cairo, 20, 4, 1873.

(٥)



أن ما يقرب من  $\frac{1}{10}$  قيمة الصادرات من القطن وبذرة والقمح والشعير والسكر .  
وإليك بيان ذلك :

القطن . . . .	٤٦١٨٢٩٩٢	دولاراً
بذرة القطن . . . .	٥٢٨٦٨١٩	»
القمح . . . .	٥٠٥٠٤٩٥	»
الشعير . . . .	٦٧٩١٥	»
السكر . . . .	٢٥٤٤٧٤١	»
المجموع	٥٩١٣٢٩٦٢	»

وبذلك لا يبقى من قيمة الصادرات إلا ٧,٣٩١,٢٣٣ دولاراً لجميع الصادرات  
الأخرى منها ١٤٥,٣٧٩ دولاراً قيمة الصادرات إلى الولايات المتحدة .

أما واردات الاسكندرية في نفس السنة فقد بلغت قيمتها ٢٩,٥١٤,٥٧٤  
دولاراً منها ٣٥٨,٠٠٠ دولار فقط قيمة وارداتها من الولايات المتحدة وهي عبارة  
عن ثمن البترول الوارد من تلك البلاد (١) .

٢ - عدم وجود مواصلات منظمة ومباشرة بينهما : أدى ذلك إلى استيراد  
الولايات المتحدة بعض السلع المصرية عن طريق التجارة غير المباشرة ،  
إلا أن تلك السلع يمكن تحويلها إلى التجارة المباشرة إذا أنشئت بين البلدين  
مواصلات منظمة ومباشرة . وفي تلك الحالة تستطيع مصر أن تصدر إلى الولايات  
المتحدة السلع الآتية : البن ، والبلع ، والصمغ ، والعاج ، وريش النعام ،  
والصوف ، والخرق ، والجلود .

وقد بلغت قيمة صادرات الاسكندرية في سنة ١٨٧٢ من هذه السلع  
٣,٠٥٤,١٩٥ دولاراً من مجموع قيمة صادراتها وهو ٦٦,٥٢٤,١٩٥ دولاراً ،  
كما تستطيع مصر أن تستورد من الولايات المتحدة السلع الآتية : الآلات  
الحديدية ، وخشب البناء ، والزيت ، والبترول ، والأحذية ، والجلود ،  
والأثاث ، وقد بلغت قيمة واردات الاسكندرية في سنة ١٨٧٢ من تلك السلع  
٥,٤٨١,٥٧٣ دولاراً من مجموع قيمة وارداتها وهو ٢٩,٥١٤,٥٧٤ دولاراً (٢) .

(١) Ibid., 30, 4. 1873.

(٢) Ibid., les Archives Europeenes de Règne d'Ismail No. 21/1.

Rapport par Bearsley, Le Caire, 15. 9, 1873, pp. 36-38.

## قسم الإحصاء

---

لخصر الشامل والعينة . . . للدكتور حسن محمد حسين





## الحصر الشامل والعينة

للككتور حسن محمد حسين

أستاذ الاحصاء بالكلية

### الأسلوب الإحصائي :

أصبح الأسلوب الإحصائي كثير الاستعمال واسع الانتشار ، بل إنه يزداد ذيوماً وشيوماً بمرور الأيام نتيجة اكتساب الناس الثقة فيه وفي إمكانياته وفوائده .

وعند ذكر الإحصاء يتبادر إلى الذهن عادة جداول مملوءة بالأرقام التي تشرح ما هو واقع فعلاً فيما يختص بظاهرة معينة مثل كميات القطن المنتجة من أنواعه المختلفة في إحدى السنوات ، أو مقادير الصادرات من القطن في بضع سنوات مختلفة ، أو سعر قنطار القطن من نوع واحد وفي سنة واحدة في أسواق مختلفة . أو عدد سكان القطر المصري مثلاً في سنوات التعداد الحديثة ، أو تقسيم سكان القطر إلى ذكور وإناث ، أو أميين وغير أميين ، أو تبعاً للديانات المختلفة ، أو طبقاً لما يقومون به من أعمال لكسب عيشهم . إلى غير هذا وذاك من مئات الجداول التي تصدر عن مصالح الإحصاء وإدارات الإحصاء بالهيئات المختلفة سواء كانت حكومية أو غير حكومية . ولكن هذا التفسير للإحصاء ضيق محدود لا يكشف عن حقيقتها كاملة . فإن هذه الجداول لا تعدو أن تكون وسيلة لبيان الحقائق عن أشياء خاصة كما هي بصورة مرتبة لتسهيل استيعابها ومقارنتها ببعضها البعض وبغيرها مما قد يكون له بها علاقة . هذا بلا شك جانب هام مما يقوم به علم الإحصاء وهو ما يسمى بجمع البيانات وترتيبها وتلخيصها ، إلا أنه لا يعتبر كل شيء في الأسلوب الإحصائي بل ما هو إلا إحدى خطواته .

فالأسلوب الإحصائي يهدف دائماً إلى تحليل الماضي وخص الحاضر بقصد محاولة التنبؤ للمستقبل . وهو في ذلك متفق مع أساليب البحث العلمي الأخرى فالعلم لا يقف عند تحليله للماضي ولا يكتفى بفحصه للحاضر بل يتعدى هذا وذلك إلى محاولة التنبؤ للمستقبل مستفيداً في ذلك بخبرة الماضي والحاضر . وبغير ذلك تنعدم الفائدة في دراسة الماضي والحاضر .

### المجتمع والعينة :

و جمع البيانات خطوة من خطوات البحث الإحصائي له أهمية كبيرة جداً . إذ أنه لا جدوى إطلاقاً من تحليل إحصائي واف متقن لبيانات جمعت بدون عناية كافية بخاءت ناقصة أو خاطئة . ولذلك كان أول ما يهتم به الباحث إقتصادياً كان أو اجتماعياً أو زراعياً أو غير ذلك أن يطمئن إلى جمع بيانات وافية سليمة عن موضوع بحثه . ولجمع هذه البيانات يقوم الباحث غالباً بعمل مسح أو استقصاء ( Survey ) في المجتمع الذي يهتم به بحثه . فإذا كان موضوع البحث هو الحالة الصحية لسكان الوجه البحري كان المجتمع هو سكان الوجه البحري ، وإذا أردنا دراسة المستوى الثقافي لجنود الجيش المصري كان المجتمع هو هؤلاء الجنود جميعاً . وإذا أردنا دراسة حالة سوق الأوراق المالية في فترة معينة كان المجتمع هو أسعار جميع الأوراق المالية المتداولة في هذه السوق خلال تلك الفترة . أي أن المجتمع المدروس قد يتكوّن من أشخاص أو مقاييس ، وعلى العموم يقال إنه يتكوّن من مفردات . وعدد المفردات الداخلة في تكوين أي مجتمع قد يكون محدوداً أو غير محدود . فعدد طلبة الكلية محدود ، وعدد سكان القطر المصري في لحظة معينة محدود ، وعدد حبات القمح في عربة قطار معينة حمولتها ثمانية أطنان محدود لأن هذه الأشياء كلها يمكن عدّها مهما كثرت . ولكن عدد قطرات الماء في البحر المتوسط غير محدود ، وعدد حبات الرمل في صحراء ليبيا غير محدود ، وعدد ذرات الرصاص في العالم غير محدود لأن هذه الأشياء كلها من غير الممكن عدّها ويعتبر عدد كل منها لانهائياً . وواضح أنه عند دراسة مجتمع غير محدود ، أي مجتمع عدد مفرداته لانهائي ، فإنه لا يمكننا جمع بيانات عن جميع مفرداته ، فنكتفي عندئذ مرغمين باختيار بعض هذه المفردات وجمع بيانات عنها على سبيل المثال

لا على سبيل الحصر . وتسمى مجموعة المفردات المختارة لذلك عينة . ولا يقتصر استخدام العينة على حالة البحث في مجتمعات غير محدودة بل إننا كثيراً ما نلجأ إليها حتى عند دراسة المجتمعات المحدودة لما لها من مزايا . فهي تساعد على الاختصار في الوقت والاقتصاد في التكاليف .

### أنواع العينات :

ولكي نتمكن من معرفة خواص مجتمع ما عن طريق دراسة عينة منه يجب أن تكون هذه العينة ممثلة للمجتمع تمثيلاً جيداً ، أى يجب أن يكون تركيبها يشبه تركيب المجتمع الأصلي ما أمكن . والحصول على مثل هذه العينة من مجتمع لا نعرف تركيبه على وجه الدقة يستدعى اتباع أساليب خاصة أهم ما تهدف إليه العشوائية ، أى عدم التحيز لناحية دون أخرى . فلا بد من إعطاء كل مفردة من مفردات المجتمع نفس الفرصة لكي تكون ضمن المفردات المختارة لتكوين العينة . أى أننا نسعى إلى جعل احتمال اختيار أية مفردة من مفردات المجتمع ضمن العينة متساوياً لجميع المفردات . وليس ذلك بالشئ اليسير بل هو من أصعب المواقف التي تواجه الباحث الإحصائي . وهو موضوع دراسات عميقة نظرية عمالية معظمها حديث .

ولاختيار عينة من مجتمع ما لابد من تحديد إطار لها ( frame ) ، أى حصر جميع مفردات المجتمع . ويستدعى ذلك أولاً تعريف وحدة العينة تعريفاً دقيقاً . فعند اختيار عينة من سكان مدينة معينة لإجراء بحث اجتماعي قد نعتبر وحدة العينة الشخص الواحد ، أو الأسرة الواحدة ، أو شاغلي المسكن الواحد ، أو الوحدة السكنية ، أو غير هذا وذاك . وعند اختيار عينة من حقل قطن قد نأخذ وحدة العينة الثمرة الواحدة ، أو العود الواحد بما يحتويه من ثمر ، أو القصبة المربعة من الأرض بما تحويه من أعواد ، أو غير هذا وذاك . والذي يحدد هذا عادة أشياء كثيرة أهمها طبيعة البحث والهدف منه وطبيعة المجتمع وسهولة تقسيمه إلى بعض هذه الوحدات دون غيرها .

بعد الانتهاء من اختيار أفضل وحدة للعينة تقوم بتحديد إطارها . وهذا الإطار نحدده غالباً بإحدى طريقتين هما القائمة ( List ) والخريطة ( Map ) . وحتى طريقة الخريطة نفسها تتحول أخيراً إلى طريقة القائمة . فإننا نعطي



مفردات المجتمع كله أرقاماً متتالية تبدأ من الواحد . ولا بد أن يكون ترقيم  
المفردات عشوائياً يتحاشى التحيز ما أمكن بترتيب حلزوني أو متعرج مثلاً .  
ثم نختار من هذه الأرقام العدد المطلوب منها بطريقة عشوائية تماماً باستخدام  
جداول معينة للأرقام العشوائية ، أو نكتفى باختيار أولها فقط بهذه  
الطريقة العشوائية ثم باقيا بطريقة رتيبة . فإذا كان حجم المجتمع  $N$  وحجم العينة  $n$   
كان المجتمع يساوي العينة  $n$  من المرات . فإذا كانت  $n$  أقرب عدد صحيح  
إلى قيمة الكسر  $\frac{n}{N}$  وأصغر منه مباشرة بدأنا باختيار واحد من الأعداد ١ ، ٢ ،  
٣ ، . . . ،  $n$  بطريقة عشوائية وليكن  $e$  فتكون العينة هي المفردات  
ذات الأرقام  $e$  ،  $e + ١$  ،  $e + ٢$  ، . . . ،  $e + (n - ١)$  .

أما إذا كانت لدينا معلومات كافية عن تركيب المجتمع الأصلي من أنواع  
أو طبقات مختلفة ونسبة كل من هذه الطبقات فإننا نقسم العدد المطلوب احتواء  
العينة عليه بين هذه الطبقات بنفس النسبة ثم نختار العدد المطلوب من كل طبقة  
بأحدى الطريقتين السابقتين .

واختيار العينة بأحدى هذه الطرق قد يتم على مرحلة واحدة أو على مرحلتين  
أو أكثر ورائدنا في ذلك أيضاً الدقة والسهولة . فإذا أردنا القيام ببحث مثلاً  
يشمل سكان ٤٠٠٠ قرية وقررنا أخذ عينة من هؤلاء السكان تبلغ  $\frac{١}{١٠}$  منهم ،  
فإما أن نأخذ عينة من هذه القرى عددها ٤٠٠ قرية ثم نجري البحث على كافة سكانها  
بطريقة التعداد الكامل فنكون قد انتخبنا العينة على مرحلة واحدة . أو نختار عينة  
مكونة من ٢٠٠ قرية ثم نأخذ عينة من كل قرية من هذه القرى تبلغ  $\frac{١}{١٠}$  عدد سكانها  
فنتحصل على عينة بنفس الحجم وهو  $\frac{١}{١٠} \times \frac{١}{١٠}$  انتخبنا على مرحلتين . أو نختار عينة  
من ٤٠٠ قرية أى  $\frac{١}{١٠}$  المجتمع ، ثم نقسم كل قرية إلى عدد من الأحياء ونختار  
 $\frac{١}{١٠}$  الأحياء في كل قرية ونأخذ من كل حي من الأحياء المختارة  $\frac{١}{١٠}$  عدد سكانه  
فنتحصل أخيراً على عينة بنفس الحجم أيضاً  $\frac{١}{١٠} \times \frac{١}{١٠} \times \frac{١}{١٠}$  ولكن على ثلاثة مراحل .

واستخدام كل طريقة من هذه الطرق للوصول إلى العينة النهائية له مزاياه  
وكأله عيوبه ولكل منها مواضع تفضل فيها على سواها .

## مفهوم العينة :

عند دراسة عينة من مجتمع والحصول على مقاييس منها فإن هذه المقاييس تصف العينة نفسها تماماً ، أى أنها تعطينا خواص هذه العينة . ولكننا نقوم بتعميم الفائدة من هذه الدراسة بمحاولة استنتاج خواص المجتمع الأصلي المأخوذة منه العينة ، أى تقدير المقاييس الاحصائية المختلفة للمجتمع من نظيرتها للعينة . هذا التقدير لا يمكن أن يعطينا نفس القيمة لكل مقياس إحصائي كما لو حسب من المجتمع الأصلي تماماً ، بل إننا نتوقع غالباً بعض الاختلاف بين القيمة الحقيقية والقيمة المقدرة ، وهذا الاختلاف قد يكون صغيراً أو كبيراً ويسمى الخطأ في التقدير . ويرجع هذا الخطأ إلى عدة أسباب تشترك في تحديد قيمته ، وهى على نوعين متميزين أحدهما يمكن حسابه أو بعبارة أدق يمكن حساب حدوده لا يمكن أن يخرج عنها والآخر لا يمكن حسابه إطلاقاً .

والنوع الذى لا يمكن حسابه ينتج غالباً عن التحيز غير المقصود في اختيار العينة أو الاختلافات العرضية . فإذا قمنا بتكرار أى عملية مسح فإننا لا بد أن نحصل على نتائج مخالفة . وليس هذا قاصراً على عملية المسح بالعينة بل يحدث أيضاً إذا لجأنا إلى طريقة الحصر التام . والسبب في ذلك هو أن عملية المسح على أى صورة تتم تكون محاطة بظروف كثيرة دائمة التغير لا تثبت أبداً بل تتفاوت من وقت إلى آخر . منها الوحدات التى ينقسم إليها المجتمع لنقيس كلا منها ، ومنها أسلوب القياس والوسائل التى نستخدمها في القياس والأشخاص القائمين بهذا القياس أو جمع المعلومات .

أما الأخطاء التى يمكن حسابها فهى ناجمة عن التفاوت أو التباين بين مفردات المجتمع الأصلي . ويمكن حساب قيمة الخطأ بمعلومية تباين المجتمع الأصلي وحجمه ، أى عدد مفرداته سواء كان محدوداً أو غير محدود ، وحجم العينة أى عدد مفرداتها . وبمعرفة قيمة الخطأ في أى مقياس من مقاييس العينة يتحدد مستوى الدقة لهذا المقياس من العينة . وكلما زاد حجم العينة مع تثبيت الظروف الأخرى كطريقة اختيارها وأسلوب جمع البيانات ومستوى الدقة للقائمين بجمعها نقص مقدار الخطأ في التقدير . ومعنى ذلك أنه عند إجراء عملية مسح بالعينة علينا أن نأخذ عينة ذات حجم كبير لكي نحصل على نتائج دقيقة .

ولما كان كبر حجم العينة يؤدي إلى زيادة الجهود والتكاليف فإننا لا نترك حجم العينة يزداد بدون ضابط بل إننا نقوم أولاً بتحديد مستوى الدقة المطلوب في النتائج النهائية وهذا بدوره يحدد حجم العينة . فباستخدام قوانين خاصة يتعين حجم العينة بمعلومية حجم المجتمع الأصلي ، وتباينه ، ودرجة الدقة المطلوبة .

### مزايا المسح بالعينة :

بعض المجتمعات كبير جداً بحيث لا يمكن عملياً دراسته عن طريق الحصر إلا بجهد كبير ونفقات طائلة وتستغرق دراسته وقتاً طويلاً . مثال ذلك دراسة حالة السكان في أى دولة . لذلك تكتفى الدول بإجراء عمية التعداد الكامل للسكان كل عشر سنوات رغم أنها تفضل القيام بها سنوياً لو أمكن لما لها من فوائد كثيرة . كذلك دراسة حالة الزراعة والثروة الحيوانية عن طريق الحصر الشامل مفيدة جداً لكنها مكلفة ومضیعة للوقت لدرجة لا تسمح بإجرائها عادة أكثر من مرة كل عشر سنوات أو خمس على الأقل . وقد أتاح استخدام العينة الفرصة لكثير من الدول المتقدمة للحصول على معلومات عن أشياء كثيرة دون الالتجاء إلى طريقة الحصر الشامل في فترات قصيرة جداً بالنسبة إلى فترات الحصر الشامل . وذلك لأن عمية المسح التي تحتاج إلى مليون من الجنيئات بطريقة الحصر الشامل لا تزيد نفقاتها كثيراً على ألف من الجنيئات فقط إذا اخترنا لها عينة جيدة يبلغ حجمها جزءاً من ألف من حجم المجتمع الأصلي . كذلك تنخفض الجهود اللازمة لإجرائها بنفس النسبة ، والزمن اللازم لإنجاز عملية جمع البيانات وتبويبها ونشرها كذلك . والواقع أن انتشار استخدام أسلوب العينات قد أفاد البلاد التي أخذت به فائدة كبيرة إذ جعلها على علم تام باستمرار بكل ما يهمها من إحصاءات وبيانات حديثة عن مرافقها الهامة . فما يضاعف فائدة مثل هذه الإحصاءات قصر المدة المنقضية بين جمع البيانات من مصادرها وتبويبها ونشرها فيتناولها المختصون بالتحليل والاستنتاج قبل أن تفقد جدتها وقيمتها .

### أمثلة لما تقوم به بعض الدول :

١ - الهند والباكستان : وهما من أكثر الدول تقدماً في استنباط النظريات عن أسلوب العينات واستخدامها عملياً . وتقوم بعمليات المسح



بالعينات كثير من إدارات الإحصاء الحكومية بهما وكذلك المعهد الهندي للإحصاء .

فيقوم مكتب العمل مثلاً بأبحاث مستمرة لميزانية الأسرة في الطبقات العاملة . ويقوم المجلس الهندي للأبحاث الزراعية بعمليات مسح لإنتاج اللين في بعض المناطق المتخصصة في تربية الماشية . كما يقوم بتقدير إنتاج بعض المحاصيل .

وفيما يختص بتقدير إنتاج المحاصيل قام المجلس الأخير فيما بين عامي ١٩٤٣ ، ١٩٤٧ بثلاثين تجربة حصاد لتقدير إنتاج الفدان من الأرز ومن القمح . ومساحة وحدة العينة في هذه التجارب كانت تتراوح بين ٢٧٢ قدماً مربعاً ، و ٢١٧٨ قدماً مربعاً . وكان اختيار وحدات العينة يتم على ثلاث مراحل . فكانت تختار القرى أولاً عشوائياً من مناطق إدارية تتفق ومناطق ماوريات الضرائب . ثم تختار حقول القمح أو الأرز عشوائياً من هذه القرى . أخيراً تختار عينة المساحات عشوائياً من هذه الحقول . ويقوم بهذه العمليات موظفو الزراعة المحليين وموظفو الضرائب أيضاً أثناء القيام بأعمالهم المعتادة .

ويقوم المعهد الهندي للإحصاء أيضاً بعمليات تقدير للحصول في البنغال . وقد اتبع فيها في السنوات الأخيرة أسلوباً خاصاً ملخصه أن يختار ٤٨٠ منطقة مساحة كل منها ٦٤ ميلاً مربعاً من بين مناطق تساويها في المساحة عددها ١٠٥٠ ، ثم يختار عينة على مراحل من البقاع المزروعة في هذه المناطق . وفي كل بقعة من العينة يأخذ نقطة عشوائية ويحصد ثلاث دوائر متحدة المركز عند هذه النقطة أنصاف أقطارها ٢ ، ٤ ، ٨ قدماً على الترتيب .

كما يقوم المعهد أيضاً بتقدير المساحات المزروعة بالمحاصيل المختلفة . وطريقتهم في ذلك أن قسموا البنغال إلى حوالي ١٢٠٠ منطقة ذات مساحات متساوية ومساحة كل منها ٦٤ ميلاً مربعاً ثم استبعدوا مناطق التلال والغابات فبقى ١٠٥٠ منطقة أجريت عليها عملية المسح . ثم قسمت كل منطقة إلى شبكة من المربعات مساحة كل مربع ٢٠٢٥ فدان انتخبوا منها ٩٤ مربعاً عشوائياً في كل منطقة . ولكي يختبروا دقة عمل القائمين بالبحث رتبت المربعات المختارة في كل منطقة في مجموعتين متداخلتين تحوي كل منهما ٥٤ مربعاً وتشارك

المجموعتان في ١٤ من هذه المربعات . وقد اتضح أن المربعات المأخوذة في العينة نهائياً مقتطعة مما يزيد على المليون حقل مزروع تغطي مساحة حوالى ٦٢٠٠٠ ميلاً مربعاً . ولتسهيل عملية جمع البيانات قاموا بتجميع كل ١٦ أو ١٨ من المناطق المتجاورة في مجموعة واحدة فنتج عن ذلك ٦٠ من هذه المجموعات ، وقام بعملية المسح في كل مجموعة خمسة من الباحثين وعلى رأسهم مفتش .

٢ - الولايات المتحدة : تستخدم العينات في البحث على نطاق واسع في المصالح الحكومية والمؤسسات التجارية والصناعية والهيئات الخاصة .

ومن بين ما يقوم به مكتب التعداد التابع لوزارة التجارة في واشنطن عملية مسح القوة العاملة شهرياً . وقد بدأ القيام في هذه العملية منذ أكتوبر عام ١٩٤٣ للحصول على تقديرات لخصائص القوة العاملة ولخدمة أغراض أخرى متصلة بها . وتجمع في هذه العملية بيانات عن العمالة والبطالة سواء في الزراعة أو غيرها ، وساعات العمل ، والسن ، والنوع وغير ذلك من خصائص التابعين للقوة العاملة وغير التابعين لها . وهى في الواقع تعداد للسكان بطريق العينة على نطاق ضيق ، والعينة هنا تشمل حوالى  $\frac{1}{17}$  من العائلات .

واختيار العينة هنا يتم على ثلاث مراحل . ففي المرحلة الأولى يدمجون بعض مقاطعات الولايات المتحدة البالغ عددها ٣٠٠٠ مقاطعة مع بعضها الآخر للحصول على أقصى عدم تجانس ممكن ونتيجة ذلك تقسيم الدولة كلها إلى حوالى ٢٠٠٠ وحدة أولية لاختيار العينة . ثم تقسم هذه الوحدات إلى ثمانية وستين مجموعة أو طبقة على أساس نسبة ما تحويه من المدن أو الريف ، والأقليم الجغرافى ، ومقدار الهجرة منها أو إليها منذ عام ١٩٤٠ ، ونسبة المشتغلين بالصناعة من قوتها العاملة وكذلك المشتغلين بالزراعة ، وأنواع الزراعات الهامة بها . ولم يكن لعدد السكان في الوحدة دخل في هذا التقسيم . ثم تختار من هذه الطبقات وحدات بكيفية تجعل احتمال اختيار أى وحدة في هذه المرحلة الأولى يتناسب مع عدد سكانها حسب تعداد ١٩٤٠ ، وعدد الوحدات التى تختار بهذه الكيفية هو ١٥٠ وحدة .

وفي المرحلة الثانية تقسم كل وحدة من هذه الوحدات المختارة إلى عدد من المساحات الصغيرة جداً مثل مربعات المساكن في المدن ، أو مجموعة حقول

في الريف تحدّها معالم طبيعية متميزة مثل طرق أو نهيرات أو ترع ثم تؤخذ عينة طبقية من هذه المساحات . ثم تجهز قوائم كاملة للمساكن في هذه الوحدات المختارة في المرحلة الثانية . وتستخدم هذه القوائم في المرحلة الثالثة في اختيار المساكن التي يشملها البحث على هيئة مجموعات كل منها مكونة من حوالى ستة مساكن . ويتم الاختيار في جميع هذه المراحل بالطريقة العشوائية . ويقوم بجمع البيانات في كل منطقة عدد من العدّادين المتفرّنين غير المنقطعين لهذه العملية بل يقومون بها بكفاءة بجانب أعمالهم الأصلية تحت إشراف مشرفين متخصصين منقطعين لذلك . ثم يجرى تحليل البيانات جميعها في مكتب التعداد نفسه حيث تحسب أخطاء التقدير من العينة بدقة .

### ٣ - اليونان : فحص قوائم الانتخاب .

في صيف عام ١٩٤٦ ذهبت إلى اليونان بناء على اتفاقية دولية سابقة بعثة مشتركة من حكومتى بريطانيا والولايات المتحدة لفحص قوائم الانتخاب التي كانت تجهز للاستفتاء عن نظام الحكم ، ملكية أم جمهورية وذلك بقصد التأكد من خلو القوائم من أسماء لا وجود لها ، ومن عدم حذف بعض من لهم حق الانتخاب . وقد أجرى هذا الفحص بأسلوب العينة . فاختارت البعثة في المرحلة الأولى ٢٠٠ مدينة وبندر وقرية من طبقات محددة بالتقسيم الجغرافى وبحجم السكان وفقاً لتعداد ١٩٤٠ ، ثم أخذت عينات على مراحل عدّة متتالية من هذه المساحات المختارة كانت نتيجتها النهائية اختيار عائلات من كل طبقة بنسبة ثابتة هي ١:١ . وكان اختيار العائلات من القوائم حيثما وجدت قوائم مضبوطة . وكان عمل هذه القوائم في الأماكن الصغيرة أسهل منه في المدن الكبيرة ، ولذلك كان يستعان في هذه المدن بالخرائط والمعلومات المختلفة من التعداد أو من خلافه . وكانت البيانات المجموعة تشمل معلومات عن تسجيل الناخبين وعن النوع والسن والأمية والعمالة . وقد تمت عملية المسح بأكملها واستخلاص النتائج في سبعة أسابيع فقط .

واجبنا :

من واجبنا في العهد الجديد الذى يتميز بطابع العمل الجدى المجدى ألا نقف مكتوفى الأيدي نشاهد العالم من حولنا يتقدّم بخطى سريعة ولا نستفيد من خبرة



سوانا . بل واجبنا أن نستفيد من كل أسلوب من شأنه الاقتصاد في النفقات والاسراع في استخلاص النتائج التي لا بد من معرفتها لبنى عليها مستقبل البلاد الزراعى والاقتصادى .

وعلى ذلك أرى أنه ينبغى علينا البدء فوراً بتنفيذ مشروعين يقع أحدهما فى اختصاص وزارة الزراعة والآخر فى اختصاص مصلحة الإحصاء .

١ - إذ يجدر بوزارة الزراعة محاولة الاستغناء عن أسلوب الحصر الشامل فى كثير من عمليات المسح التى تقوم بها واستخدام أسلوب العينة .  
ولیکن ذلك على الأقل فى تقدير إنتاج بعض المحاصيل الهامة سنوياً .

٢ - كما يجدر بمصلحة الإحصاء أن تحاول البدء بعمل مسح دورى للقوة العاملة فى مصر على صورة تعداد مصغر جداً . ويكفى القيام به كل ستة شهور أو كل سنة مبدئياً بدلاً من كل شهر كما تفعل الولايات المتحدة أو كل ثلاثة شهور كما تفعل كندا .

ولا شك أن القيام بهذين المشروعين أو غيرهما بأسلوب العينة سيستلزم إعداداً دقيقاً لكشوف وخرائط يتكون منها إطار جيد للعينة قد يستغرق حوالى سنة مع تضافر المختصين من الإحصائيين والفنيين ، وقد يتطلب نفقات . ولكن كل هذا سيمؤظه بسرعة الاقتصاد الشديد فى نفقات المسح بعد ذلك وسرعة الحصول على النتائج .

كما أنه مما يستحق التفكير إمكان اقتراح إيفاد بعثة دولية تكون مصر والباكستان مثلاً ممثلتين فيها إلى السودان عند عمل الإستفتاء عن نظام الحكم فيه على غرار البعثة التى قامت بفحص قوائم الإنتخاب فى اليونان . وذلك للتأكد من سلامة الترتيبات المبدئية لعملية الاستفتاء وحيادها ودقتها .

## المراجع

1. Deming, W.E. Some Theory of Sampling. 1950.
2. Yates, F. Sampling Methods for Censuses and Surveys. 1949.
3. Hansen, M. and Others. A Chapter in Population Sampling. 1947.
4. Statistical Office of the United Nations.  
Sample Survey of Current Interest. (1<sup>st</sup> & 2<sup>nd</sup> Reports).

## قسم إدارة وتنظيم الأعمال التجارية

---

الناجر فى وقت الكساد . . . . . للاستاذ مليكه عريان





# التاجر في وقت الكساد

للمؤتاز ملىكه عربانه

أستاذ إءارة وتنظلم الأعمال التجارىة بكلية التجارة

فترة الكساد التجارى هى فترة خطرة بالنسبة للصانع والتاجر ، فقد يقل الطلب على السلع إلى حد هو دون الحد الأدنى للبيع الذى يكفى لتغطية المصروفات فتظهر الخسائر ، وقد تراكم هذه إلى درجة تعرض المنشأة كلها إلى أشد الأخطار .

وفى هذه الفترة بالذات — لا فى أوقات اليسر والرخاء — تظهر قيمة الكفاية الإدارية ، تلك الكفاية القائمة على أسس من العلم ومن الخبرة ، فهى جديرة بأن تجتاز ما يعترضها من مشكلات وعقبات وتقود المنشأة إلى بر السلامة والأمان .

ولقد سلك الباحثون فى هذه المسألة مسالك مختلفة ، فنصح أحد مشاهير رجال الأعمال فى أمريكا<sup>(١)</sup> بمحاولة تثبيت الإنتاج على أسس معينة ترمى إلى الاقتصاد فى نفقات الإنتاج وإلى إرضاء مطالب المشترين بكافة السبل الممكنة . وفى عام ١٩٢٣ لما اجتاحت موجة الكساد جميع أنواع المنتجات فى أمريكا وفى غيرها من بلدان العالم تكوّنت لجنة من الخبراء لبحث الوسائل الكفيلة بانقاذ المنشآت الصناعية والتجارية من الدمار الذى كان ينتظرها ، والذى قضى على كثير منها . فوضعت تقريراً هاماً ، وكانت الخطوط الرئيسية فى هذا التقرير توجيه النصائح التالية إلى أصحاب المصانع :

١ — إنتاج سلع جديدة تنتمى إلى مجموعة السلع الأصلية بعد دراسة رغبات المشترين .

(١) هو الأستاذ Dent — اقرأ كتابه .. Management Planning and Control ..

- ٢ - تقليل نسبة الربح في المبيعات .
- ٣ - تنشيط قسم المبيعات ورجاله .
- ٤ - محو الاسراف بكافة أنواعه .
- ٥ - الاستغناء عن العمليات الكيالية التي لا تؤثر في جوهر الصناعة .
- ٦ - تشغيل العمال جزء من الوقت ( أربعة أو خمسة أيام مثلاً بدلاً من ستة ) .
- ٧ - توحيد أنواع المنتجات بقدر الإمكان .
- ٨ - تشغيل الصناع المهرة بأجور مرضية لهم .
- ٩ - وضع مشروع ميزانية لوقت الكساد ومشروع آخر لوقت التوسع بعد الكساد .
- ١٠ - قصر الإنتاج على ما ينتظر من الطلب .
- ١١ - تسهيل عملية الشراء للمشتري بتأجيل الدفع أو تجزئة الثمن على أقساط .

ووجدت هذه اللجنة أن حركة البيع نشطت في بعض الشركات نشاطاً كبيراً في وقت من الكساد التجاري بعد أن أنتجت صنفاً جديداً . من ذلك أن شركة كولومبيا للأكولات المحفوظة بلغت مبيعاتها ٧ ٪ بالنسبة لمجموع البيع من هذه الأصناف في ولاية كولومبيا بالولايات المتحدة عام ١٩٢١ ، وأنها أنتجت بعد ذلك نوعاً جديداً من الحساء عام ١٩٢٢ وقامت بالدعاية عنه في كافة أنحاء البلاد وبذلك ارتفعت مبيعاتها إلى ٢٢ ٪ من المجموع في آخر العام الأول ثم إلى ٣٣ ٪ في نهاية العام الثاني .

أما المصانع التي لا تستطيع أن تفعل ذلك فيجدر بها أن تعنى بملاحظة النصائح الأخرى التي تهدف كلها إلى التوفير في النفقات المختلفة . ويلاحظ بالنسبة للعمال أن أصحاب الرأي يرون التمسك بالمهرة منهم في وقت الكساد وعدم الاستغناء عن العمال الآخرين ، بل تشغيلهم جزءاً من الوقت ، لأنه عندما تعود الحركة الطبيعية إلى مجراها يكون المصنع محتاجاً إلى تشغيل العمال

تشغيلا كاملا، ولأن الاستغناء عن عدد منهم ربما يسئ إلى سمعة البيت ويوحى بالشك في قدرته على متابعة الإنتاج .

وينصحون بضرورة إيجاد تعاون وثيق بين الإنتاج والتوزيع في وقت الكساد ، أى أن الصانع عليه أن يكون دائم الاتصال بتاجر التجزئة ، لأن هذا الأخير هو العالم بطلبات المستهلكين وهو الذى يختبر رغباتهم وأذواقهم ، وهو الذى يستطيع أن يرشد الصانع إلى أنواع البضائع التى تحوز رضا هؤلاء المستهلكين ، وبذلك يقصر البائع إنتاجه على هذه الأنواع دون غيرها . ولذا مجتحت هذه التجربة في أمريكا وغرب أوروبا عقب أزمة سنة ١٩٢٩ فإن كثيراً من المصانع في تلك البلاد كوّنت لجاناً دائمة من ممثليها وممثلي تجار التجزئة ، وبذلك استطاعت أن تنتج السلع التى يقبل عليها المشترون ، وأمكنها أن تتجاوز تلك الأزمة بسلام . ومن ذلك الوقت اتضح بطريقة لا تقبل شك أن دراسة رغبات المشتري أمر على جانب كبير من الأهمية في أوقات الكساد . أما طرائق دراسة هذه الرغبات فهى موضع بحث آخر ، وعلى الراغب في معرفتها أن يرجع إلى المؤلفات الحديثة التى عالجت هذا الموضوع <sup>(١)</sup> .

كما أن هذا الاتصال المباشر بين المنتج والموزع قد يسفر عن نتائج أخرى تفيد وقت الكساد . فقد يجد الموزع أن بعض السلع يمكن أن تستخدم في أغراض أخرى يجوار تلك التى صنعت من أجلها فتزيد من توزيعها بواسطة الإعلان عن تلك المزايا الإضافية المكتشفة . أو أن يجد تحوير بسيط في الصنعة قد يؤدى إلى إخراج السلعة بشكل جديد يرضى المستهلك أكثر من ذي قبل . وفي بعض السلع يجد تغيير اللون أو الشكل أو الحجم قد يؤدى إلى زيادة مبيعاتها

وأقول واجب على التاجر في هذه الفترة أن يحدد الرقم الأدنى لمبيعاته التى يستطيع بما يعود عليه من الربح فيها أن يغطى جميع مصروفاته المختلفة .

(١) يوجد مراجع كثيرة في دراسة السوق ومن المراجع العربية المفيدة : « إدارة المبيعات » لمحمد مرزبان ، و « دراسة السوق » للسيد أبو الجوار ، و « التسويق » للدكتور زهير ، و « طرق الإعلان والنشر » لانسليك عربان .



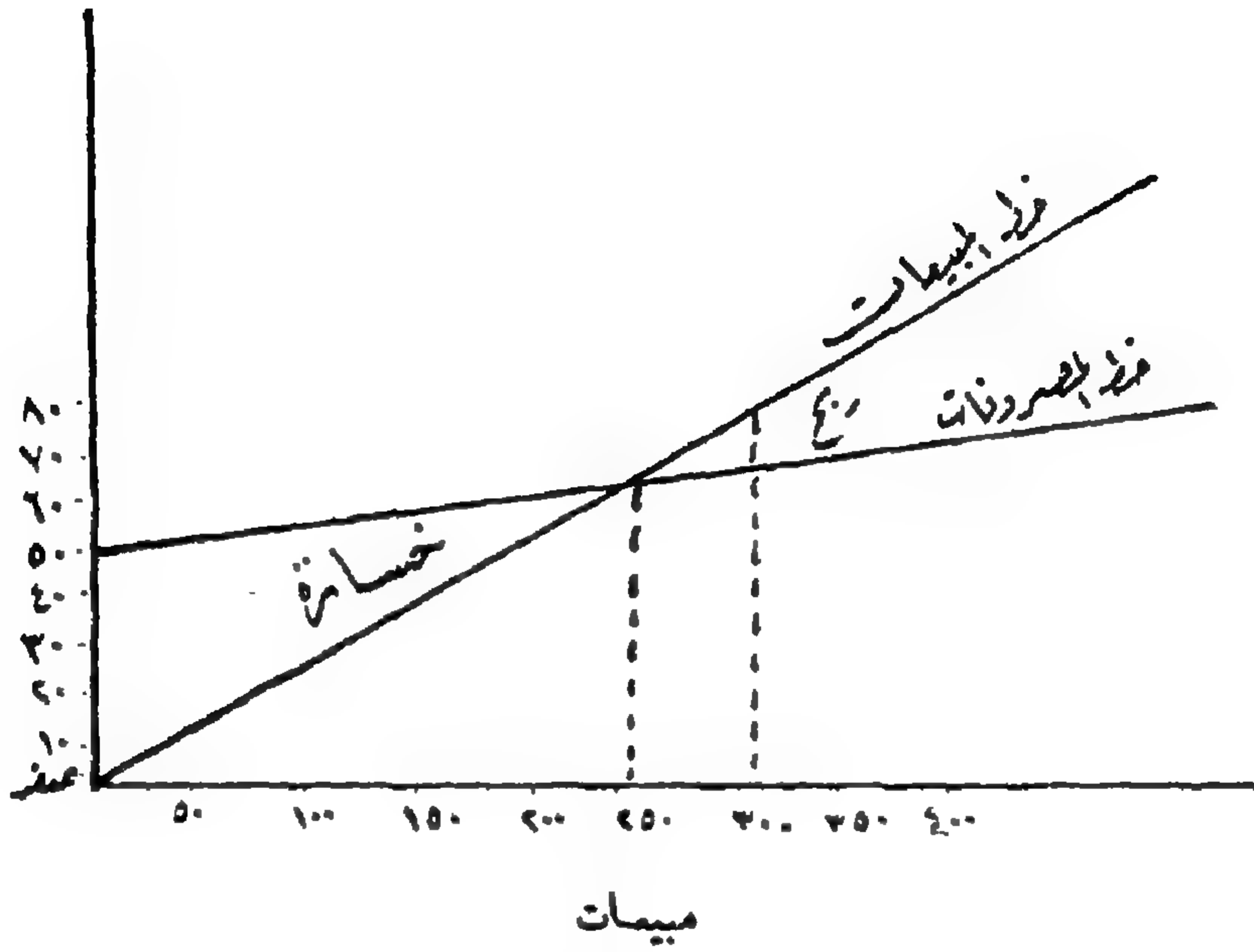
وطريقة تحديد هذا الرقم تتطلب حصر كافة المصروفات - صناعية وإدارية وتجارية - في فترة زمنية معينة ، تطول أو تقصر تباعاً لنوع الصناعة أو التجارة . ففي بعض المصانع التي تطول فيها مدة العمالة الصناعية تحتسب المدة على أساس هذه المدة الصناعية . وفي المصانع التي تعمل للسوق بصرف النظر عن الطلب تحتسب المدة سنة كاملة . أما في المصانع التي تنتج السلع بحسب الطلب فقط فتكون المدة هي المدة اللازمة لإنتاج كل طلب على حدة .

وفي المتاجر تختلف المدة بحسب نوع السلعة المباعة وقابليتها للتلف أو لتغير الشكل أو الزى . فتاجر اللحوم الطازجة الذي يغير بضاعته كل يوم تحتسب المدة يوماً واحداً . وتاجر الخضر والفاكهة - أسبوعاً ، وتاجر الملابس والأزياء - ثلاثة شهور ، أما تاجر البضائع غير القابلة للتلف ولا لتغير الشكل فتكون المدة سنة كاملة كتحارة الأخشاب والحدائد وأدوات البناء والأدوات المنزلية والأثاث والآلات والعدد والأجهزة والعقاقير وما إليها .

فإذا ما احتسب التاجر كافة مصروفاته في تلك المدة فإنه يستطيع الوصول إلى الحد الأدنى للبيع بعمالية حسابية بسيطة . ولنفرض حالة مبسطة لزيادة الإيضاح :

تاجر أرز يشتري الجوال من دميضط بسعر ٢٧٥ قرشاً ويكلمه النقل والتأمين وغيرها ١٠ قروش للجوال - ويبيعه في القاهرة بسعر ٣٠٥ قرشاً . فيكون الربح الإجمالي في الجوال ٣٠ قرشاً . وفرض أن هذا التاجر يدفع مصروفات شهرية من إيجار ومهأيا وأجور ونقل وتصحيح وضرائب وغيرها قدرها ٥٠ جنيناً ، فيكون الحد الأدنى للبيع بأسسه هذا التاجر هو ٢٥٠ قرشاً = ٢٥٠ جوالاً في الشهر . مثل هذا التاجر لو باع أقل من ٢٥٠ جوالاً في الشهر لأصابته الخسارة ، غير أن هذا المقدار لا يشبع رغبته ، لأنه إذا باع هذا المقدار وحده لم يكسب شيئاً بل سيبقى أن يبيع أكثر منه لو بقي ربحاً . فإذا أراد أن يكون ربحه الصافي ٢٠ مثلاً وجب عليه أن يزيد الحد الأدنى بهذه النسبة أي ٢٥٠ + ٥٠ جوالاً = ٣٠٠ جوالاً .

هذا فرض مبسط لحالة سهلة ، وما يجري في التجارة العملية أكثر تعقيداً  
 واشكالا ، غير أن القاعدة واحدة في جميع الأحوال ، ويزيدها إيضاحاً  
 الرسم التالى :



في هذه الحالة يبدأ خط البيع من صفر في أول الشهر ولكن خط المصروفات لا يبدأ من الصفر لأن هناك مصروفات ثابتة واجبة الأداء مهما كانت الظروف وقد قدرناها بمبلغ ٥٠ جنيهاً ، فيبدأ خط المصروفات منها . ويلاحظ أن هذا الخط لا يرتفع كثيراً لأن المصروفات التي تطرأ بعد ذلك هي في الغالب من نوع مصروفات البيع التي تتطلبها عملية بيع البضاعة فقط وهي طفيفة . ويلاحظ أن الخطين يتلاقيان عند نقطة ٢٥٠ جوالاً وهي نقطة الصفر - صفر مكسب وصفر خسارة - ومن بعدها يبدأ الربح الصافي ويزداد بنسبة كبيرة بعد هذه النقطة لأن كل المصروفات الثابتة قد دفعت .

والمفروض في وقت الكساد أن التاجر لا يمكنه أن يصل إلى هذا الحد الأدنى لقلة مقدرة المستهلكين على الشراء ، وتقوى هذه الظاهرة على الأخص في المحال التي تباع الكماليات أو نصف الكماليات ، أى السلع التي يمكن

الاستغناء عنها . وما دام الأمر كذلك فالتاجر يجد نفسه في خسارة محققة ، وليس من الصواب أن يظل مكتوف اليدين متفرجا على الخسارة ، بل هناك من الوسائل ما يمكنه من التغلب على هذا الموقف المزيج .

فعلى هذا التاجر أن يسلك أحد السبيلين :

١ - إما أنه يعتقد أنه في الاستطاعة الوصول إلى رقم البيع المربح ببذل قسط إضافي من النشاط واستخدام الوسائل العملية في الدعاية وفي فن البيع الحديث .

٢ - أو أنه يعتقد أن ذلك ليس في استطاعته فيعد مشروعا لميزانيته على أساس تخفيض رقم البيع .

والواقع أن نوع البضاعة له دخل كبير في تقرير أحد الأمرين . فالسلع ذات الاستهلاك اليومي اللازمة لحياة الإنسان أو لقيامه بأعماله العادية يمكن في كثير من الأحوال المحافظة على مستوى البيع فيها . وليس الحال كذلك بالنسبة للسلع الأخرى .

فإذا اتخذ التاجر لنفسه الطريق الأول فإنه يساعد نفسه لو أمكنه التمييز بين الأصناف البطيئة الحركة والأصناف السريعة التصريف ، ثم أكثر من وسائل الإعلان والدعاية عن الأصناف الثانية واهتم بتحسين طرق بيعها . فعامل البيع الذي يتولى عملية البيع للمستهلك يمثل حلقة هامة في وقت الكساد . ومن الخطأ الاستغناء عن عمال البيع المهرة الذين اكتسبوا خبرة طويلة في عملهم توفيراً لأجورهم العالية ، لأن هؤلاء هم أقدر من غيرهم على تصريف البضائع في هذه الأوقات العسيرة ، والعامل الحديث الرخيص لا يستطيع القيام بهذا العمل ، بل قد يسيئ إلى سمعة المحل إساءة بليغة قد تتدرج إلى إصابة قائلة . وليس من حسن السياسة الإهمال في وسائل الإعلان بقصد التوفير . فالإعلان أكثر ضرورة في هذه الأوقات من غيرها .

على أن الغالبية من المتاجر لا تستطيع أن تحافظ على مستوى البيع المربح في أوقات الكساد وتجدها نفسها مسوقة إلى اتخاذ الطريق الثاني وهو مواجهة هبوط البيع ، وعليها أن تعد نفسها لهذا الموقف ، وليس أمامها أفضل من أن ترمم ميزانية لها على هذا الأساس .



ومشروع الميزانية التجارية أساسية تقدير المبيعات للعام التجارى المقبل . وحتى نصل إلى تقدير دقيق قريب من الواقع فهناك قواعد واعتبارات مختلفة ، ليس هذا مجال بحثها وشرحها <sup>(١)</sup> ، على أنه بفرض الوصول إلى هذا التقدير الدقيق فمن السهل تقدير الميزانيات الأخرى للإنتاج والمشتريات والمصروفات بكافة أنواعها والميزانية النقدية وميزانية التعديلات أو التوسع ، ومن كل هذه الميزانيات الفرعية تتكوّن الميزانية العامة .

والأصل في هذا البحث أن المبيعات ستبسط بسبب الكساد . وعلى ذلك فالميزانية ستبنى على الهبوط في جميع الأرقام . ولنفرض أبسط الفروض في الحالة الآتية :

تاجر بلغت مبيعاته السنوية ١٠,٠٠٠ ج في المتوسط في الأحوال العادية ، رأى بعد البحث والدراسة أنه لن يستطيع أن يصل إلا إلى رقم ٧٥٠٠ ج في السنة التالية . وحتى يبنى مشروع ميزانية يمكنه أن يفكر بالطريقة التالية :

نفرض أن هذا التاجر يرغب في ربح صاف قدره ١٠ ٪ من البيع أى مبلغ ٧٥٠ ج فيكون المبلغ الباقي قدره ٦٧٥٠ ج وهو المبلغ الذى يشتري به البضائع ويغطى به كل المصاريف . وإذا فرضنا أن سعر التكلفة <sup>(٢)</sup> يبلغ في هذا المحل ٧٠ ٪ من ثمن البيع فيكون مجموع المشتريات ومصاريفها هو مبلغ  $7500 \times 70\% = 5250$  ج

وعلى هذا فتكون الأسس الأولى لميزانية هذا التاجر عن العام المقبل هي :

جيب	
مشتريات . . . . .	٥٢٥٠
مصروفات بكافة أنواعها	١٥٠٠
أرباح . . . . .	٧٥٠
مبيعات . . . . .	<u>٧٥٠٠</u>

(١) توجد مراجع كثيرة تبحت هذا الموضوع منها "Bus. Budgets and Control" : Heckert  
 "Budgetary Control" : Dent ومن الكتب العربية « الرقابة العليا في الشرطيات التجارية »  
 تأليف مليكة عريان .

(٢) نقصد بسعر التكلفة هنا سعر الشراء مضافا إليه كافة مصاريف النقل والتحن والتأمين وغيرها حتى تصل البضاعة إلى محل البائع معدة للبيع .

والمهم في هذا الحساب هو الوصول إلى تحديد رقم المصروفات الذي لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يتعداه التاجر في وقت الكساد .

هذه المصروفات تشمل كافة المصاريف الإدارية والمصاريف التجارية وتشمل أيضاً المصاريف الصناعية في الورش والمصانع . وفي هذا البحث نقسمها إلى قسمين فقط :

١ - مصروفات ثابتة .

٢ - ومصروفات متغيرة .

ونقصد بالنوع الأول المصروفات التي لا بد من دفعها سواء باع المحل أم لم يبيع ، مثل إيجار المحل ، ومهايا الموظفين ، وأجور العمال ، والاستهلاك ، ومصاريف الانارة والصيانة والتصاريح والمراسلات والانتقالات والضرائب وغيرها . أما المتغيرة فهي تلك التي تنشأ أو تزداد مع الحركة التجارية ، وأغلبها مصاريف تتعلق بالبيع كمصاريف عملية البيع ، مثل لف البضاعة وإرسالها إلى المستهلك ووسائل نقل البضاعة من سيارات أو دراجات ، وعمولة البيع ، الخ . . وهذه المصروفات المتغيرة تبلغ في مجموعها نسبة ضئيلة جداً من مجموع المصروفات .

ومن المسلم به أن التاجر يجد نفسه في وقت الكساد التجاري مضطراً لضغط مصروفاته والتوفير فيها بقدر المستطاع . والمراد هنا معرفة البنود التي يمكن الاقتصاد فيها بشرط عدم الإخلال بالعملية التجارية وعدم مس ستمته في الأسواق .

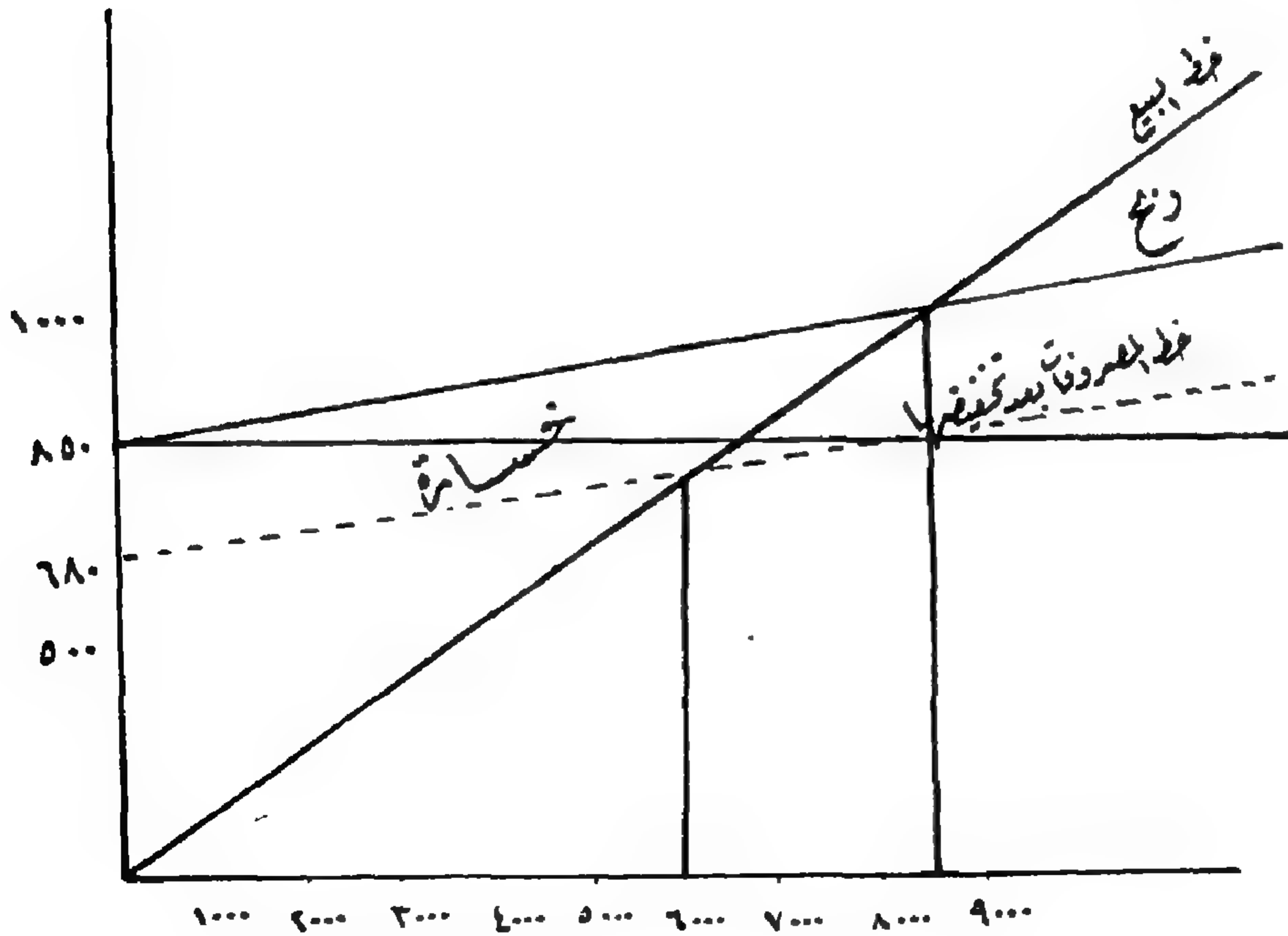
وبديهي أنه إذا أريد تخفيض المصروفات فيجب أن ينصب هذا التخفيض على الجزء الأكبر منها لا على الجزء الأصغر . أي أن المصروفات الثابتة هي التي ينبغي ضغطها . ويساعدنا في ذلك أن الظروف القائمة تضطرننا إلى ذلك ، لأن النوع الثاني من المصروفات أي المصروفات المتغيرة تافهة بالنسبة للمجموع كما قلنا ، وفي أغلب الأحيان لا يمكن التوفير فيها . ومن جهة أخرى فإن التوفير في المبالغ الكبيرة أجدى من التوفير في المبالغ الصغيرة . فإذا بلغت المصروفات الثابتة ١٠٠٠ جنيه والمتغيرة ١٠٠ جنيه في منشأة ما وأمكنا توفير ١٠٪ من كل من النوعين فإن ١٠٪ من النوع الأول

توفر لنا مبلغ ١٠٠ جنيه ، في حين أنها في النوع الثاني لا توفر إلا مبلغ ١٠ جنيهات فقط .

وقد ثبت أنه إذا أمكن إجراء توفير جوهري في المصروفات -الثابتة- استطاعت المنشأة أن تحقق ربحاً بمجهود أقل في البيع . وهذا الوضع هو الذي يتناسب مع حالة الكساد التي ينتظر فيها أن يقل البيع بطبيعة الحال . والمثال التالي يفسر لنا هذه النظرية بوضوح تام :

إذا فرضنا أن مؤسسة تجارية تبلغ مجموع مصروفاتها الشهرية ١٠٠٠ جنيه منها ٨٥٠ جنيهًا مصاريف ثابتة و ١٥٠ جنيهًا متغيرة ، وأنها عند ما تباع بمبلغ ٨٥٠٠ جنيه في الشهر تغطي جميع المصروفات ، وإذا باعت أكثر من ذلك فإنها تحقق أرباحاً صافية . مثل هذه المنشأة لو أمكنها تخفيض مصاريفها الثابتة بمقدار ٢٠ ٪ / لأمكنها أن تصل إلى نفس النتيجة لو باعت بمقدار ٦٠٠٠ جنيه فقط . وهذا ما يمتناه المشرفون على إدارة المؤسسات في وقت الكساد التجاري .

أنظر الرسم التالي :





ويظهر بوضوح أن خط البيع يتلاقى مع خط المصروفات في نقطة ٨٥٠٠ جنيه وهذه هي نقطة الصفر ( صفر مكسب وصفر خسارة ) وأنه لو خفضت المصروفات الثابتة بمقدار ٢٠ ٪ أى أصبحت ٦٨٠ جنيه لتلاقى خط البيع بخط المصروفات عند نقطة ٦٠٠٠ جنيه بيع .

على أنه من الممكن بل من المفضل محاولة ضغط المصروفات المتغيرة أيضا . مثال ذلك إذا كانت هناك أربع سيارات لنقل البضائع إلى المستهلكين فيمكن الاستغناء مثلا عن واحدة أو اثنتين منها . ويمكن التوفير كذلك في مصاريف البيع الكمالية وموظفى قسم البيع . ولكن من المهم مراعاة استبقاء الموظفين والعمال المهرة الأ كفاء لأن هؤلاء هم الذين يساعدون على إنقاذ المنشأة من الورطة التى تهددها . والاستغناء يكون قاصراً على الموظفين أو العمال الذين يهملون فى أعمالهم أو الذين لم يبرهنوا على كفاءة خاصة فى مدة خدمتهم السابقة .

## قسم المحاسبة

---

- ١- تقويم الأصول المعنوية . . . للدكتور حسن الشريف
- ٢- الرقابة المحاسبية والقوائم المالية للدكتور عبد العزيز حجازي





# تقويم الأصول المعنوية

## Valuation of Intangibles

للككتور حسن احمد الشريف

مدرس المحاسبة بكلية التجارة

١ - يبحث علم المحاسبة بصفة عامة مشكلتين رئيسيتين :

(أ) السجل المحاسبي من ناحيته الشكلية أى مجموعة المستندات والدفاتر اللازمة للمشروع وترتيبها وعلاقة بعضها ببعض وطرق القيد فيها ثم استخلاص نتائج التشغيل والمتاجرة وتحضير الحسابات الختامية التى تبين المركز المالى للمنشأة فى تاريخ معين .

(ب) معالجة القيم التى تثبت فى تلك الدفاتر من الناحيتين القانونية والاقتصادية وما يترتب على ذلك من تقويم العناصر المكونة لحسابات النتيجة والأصول والخصوم المختلفة .

وقد ركز المحاسبون جل اهتمامهم فى معالجة المشكلة الأولى ويلاحظ الباحث فى تاريخ علم المحاسبة تطوراً كبيراً فى النظريات والطرق<sup>(١)</sup> المحاسبية وفى شكل المستندات والدفاتر وعلاقتها بعضها ببعض وفى طرق عرض الحسابات الختامية ولا يزال الجدل العلمى دائراً حول النواحي الشكلية للسجل المحاسبي ونوع وكمية البيانات الواجب إظهارها فى الحسابات الختامية والقوائم المالية بعد أن تعددت الجهات التى تهتم بتلك البيانات وتضاربت مصالح المشتركين فى عملية الإنتاج فى ظل النظام الإقتصادى الحديث ، وعلى أية حال يمكن القول بأن المبادئ الأساسية فى تلك الناحية قد تبلورت لحد ما . ولم تحظ المشكلة

(١) راجع Wolfe, History of Accountancy.

الثانية بنفس الإهتمام التي حظت به المشكلة الأولى من جانب المحاسبين فقد كان محصولهم العلمى فى معالجة القيم التى تقيد فى السجل المحاسبى ضعيفاً بالقياس إلى ما أحرزوه من تقدم فى تكييف السجل المحاسبى ويرجع ذلك إلى عوامل عدة من أهمها انتحاء المعاهد المشرفة على الثقافة المحاسبية إلى النواحي العملية بدرجة كبيرة وإهمال الجانب العلمى فى تلك المادة مما سبب جموداً فيها وجعلها لا تتطور بنفس السرعة التى تتقدم بها العلوم الأخرى . ويجب أن لا يتبادر إلى الذهن أن المحاسبين قد أغفلوا تلك الناحية إغفالا تاماً إذ أن التطور الملموس فى حسابات التكاليف والجدل العلمى الحاد القائم الآن حول تقويم الأصول الثابتة ونظرية القيمة الاستبدالية (Replacement Cost theory) دليل قاطع على النضوج العلمى ونمو الوعي المحاسبى فى تلك الناحية .

ويعالج هذا البحث ناحية من نواحي القيمة فى علم المحاسبة « تقويم الأصول المعنوية » وهو موضوع حساس فى تلك المادة وللكاتب رأى خاص فيه يود أن يعرضه للباحثين فى المادة راجياً أن يعير انتباههم لماله من أهمية خاصة من الناحية العملية ولأنه سيهدم بعض العقائد الراسخة فى الفقه المحاسبى . وسنعرض فيما يلى بشكل مختصر بمجل الآراء السائدة بخصوص الأصول المعنوية وطرق تقويمها ثم ننتقل إلى بيان رأينا المختص فيها .

٢ — تعددت تعاريف الأصول المعنوية واختلفت الآراء فى العناصر المكونة لها وطرق تقويمها ، على أنه يمكن تلخيص المبادئ العامة التى تتلاقى عندها تلك الآراء فيما يلى :

أولاً : تكون الأصول المعنوية قيمة إضافية على أصول المشروع الملموسة تمكنه من تحقيق أرباح أعلا مما تحققه المشروعات المماثلة أو كما وضعها ( Professor Patou ) :

“The intangible value in a particular case is a residuum, an amount by which the value of the business as a whole exceeds the sum of the values of its objective parts Computed individually (١) ” .

W. A. Paton, “ Advanced Accounting : Macmillan and Company : New York. 1949. ” Ch. 18, P. 397.

(١)

ثانياً : تتوقف قيمة الأصول المعنوية أكثر من غيرها من الأصول على استمرار المشروع ( a going Concern ) .

ثالثاً : تعتبر الأصول المعنوية أقل الأصول قابلية للتحويل إلى نقدية دون تأثير على استمرار المشروع .

رابعاً : تتوقف قيمة الأصول المعنوية على مقدرة المشروع على تحقيق الأرباح .

“ The Amount of intangible value is primarily a question of earning power ”

خامساً : تعتمد الطرق المختلفة في تقويم الأصول المعنوية على تقسيم الأرباح التي يحققها المشروع إلى قسمين : أرباح عادية وأخرى غير عادية . ثم تقدر القيمة الحالية لعدد من الدفعات قيمة كل منها مساو للأرباح غير العادية وعددها يتوقف على مدى سريان مفعول العناصر المكونة للأصول المعنوية . ونظراً لصعوبة تقسيم الأرباح إلى عادية وغير عادية من ناحية وعدم وجود أسس علمية صحيحة لتقدير مدى سريان مفعول العناصر المكونة للأصول المعنوية من ناحية أخرى يرى بعض المحاسبين تقويم الأصول المعنوية على الأسس الآتية :

- ( أ ) تقوم الأصول الملموسة تقويمياً صحيحاً بقدر الإمكان .
- ( ب ) تقدر الأرباح المتوقعة تحقيقها في ظل دراسة الأرباح السابقة والظروف الاقتصادية المتوقعة .
- ( ج ) تقدير قيمة العائد العادي ( Normal Income Rate ) على رأس المال .
- ( د ) من البيانات السابقة تقدر قيمة الأصول الكلية التي تنتج الأرباح التي حققها المشروع موضوع البحث بالنسبة إلى رأس المال الذي ينتج الربح العادي .
- ( هـ ) وبطرح قيمة الأصول الملموسة ( المقومة تقويمياً صحيحاً ) من النتائج السابق تبين قيمة الأصول المعنوية .



وهنا تعترضنا مشكلتان أيضاً من الصعب تكييفهما وهما التنبؤ بالأرباح المقبلة واختيار قيمة العائد العادى ، هذا علاوة عن تباين الآراء فى تقويم الأصول الملموسة .

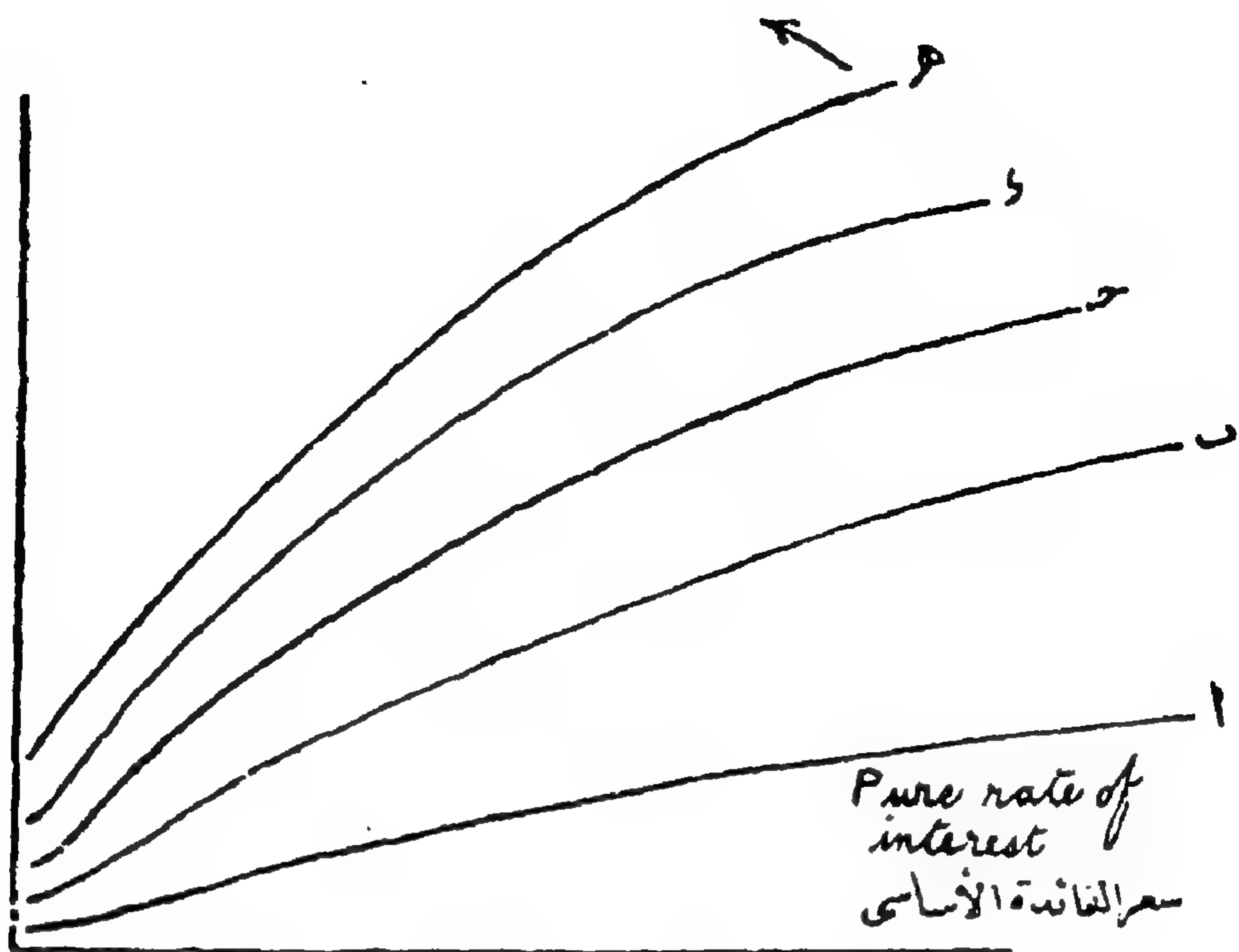
٣ - مما سبق يتبين أن الأساس (مهما اختلفت الآراء) فى وجود ما يسمى أصولاً معنوية هو مقدرة المشروع على تحقيق أرباح غير عادية . وفى رأينا أنه ليس هناك أساساً علمياً دقيقاً لتقسيم الأرباح فى مشروع ما إلى أرباح عادية وغير عادية إذ أن الأرباح فيه كتلة واحدة لا تتجزأ ، واختلاف ما يحققه مشروع ما عما يحققه مشروع آخر إنما يرجع إلى اختلاف عوامل المخاطرة فى كل منهما ، لا إلى وجود أصول معنوية فى المشروع الذى يحقق أرباحاً أعلى من الآخر .

وتنقسم عناصر المخاطرة إلى قسمين رئيسيين :

( أ ) عناصر داخلية ( Internal Risks ) كالكفاية الإدارية ومصادر التمويل وكيفية استثمار رأس المال الخ . .

( ب ) عناصر خارجية ( External Risks ) كتغير القوة الشرائية للنقود ودرجة مرونة عناصر الإنتاج ( Elasticity of Factors of Production ) ودرجة مرونة الطلب على السلع المنتجة واحتمال منافسة السلع البديلة الخ . .

فاختلاف عناصر المخاطرة فى كل منشأة إذاً هو الذى يؤدي إلى تفاوت الأرباح فى المشروعات المختلفة ، ويعبر الإقتصاديون عن ذلك بوجود أسعار فائدة ( a structure of rate of interest ) يختلف كل منها باختلاف درجة المخاطرة التى يتحملها المستثمر فى تحقيق تلك الفائدة والرسم البياني رقم ( ١ ) يوضح ذلك .



Structure of the rate of interest  
رسم أيضاً رقم (١)

فالخط البياني (١) يبين سعر الفائدة في حالة ما إذا كانت المخاطرة تكاد تكون معدومة نتيجة لعملية الاستثمار لا من ناحية العائد السنوي ولا من ناحية استرجاع رأس المال كاستثمار مبلغ من المال في سندات حكومية تابعة لدولة كبيرة ذات مركز مالي متين لمدة طويلة (حتى نتفادى بقدر الإمكان عناصر المخاطرة الخارجية) والخط البياني رقم (ب) يبين العائد من استثمار الأموال في سندات شركة عابئة ذات مركز متين وسعر الفائدة في تلك الحالة أعلا من سعر الفائدة في الحالة السابقة إذ بالطبع مهما كان مركز الشركة متيناً فإنه يقل عن مركز حكومة دولة كبيرة وبالتالي يتعرض المستثمر لبعض أنواع من المخاطر في الحالة الثانية أكثر مما يتعرض له في الحالة الأولى ولذلك لابد أن يتقاضى عائداً أعلى لتلك المخاطر وهكذا في باقي الخطوط البيانية حتى نصل إلى الاستثمار في أسهم عادية لشركة صناعية ضعيفة حيث يتعرض المستثمر لكل أنواع المخاطر ولذلك يجب أن يتقاضى عائداً عالياً جداً.

وبالتطبع يختلف بناء سعر الفائدة هذا اتساعاً وضيقاً باختلاف الدورة الاقتصادية (Business Cycle).

ومن ذلك يتبين أن كل ربح يتحقق هو ثمن لمخاطرة ما إما داخلية أو خارجية أوهما معاً . ولما كانت قيمة « الأصول المعنوية » متوقفة على مقدرة المشروع على إنتاج أرباح « غير عادية » في المستقبل كما سبق أن بينا ، فباستبعاد فكرة الأرباح غير العادية على أساس أن كل ربح إنما هو ثمن لمخاطرة ما وجب إعادة النظر في الآراء الخاصة بالأصول المعنوية ويستدعى ذلك دراسة وافية لعناصر المخاطرة الداخلية والخارجية والقيمة النسبية لكل عنصر من هذه العناصر في ظل نظام اقتصادي كثرة فيه تدخل الحكومات في الحياة التجارية علاوة على ما يندرج به المستقبل من تطور كبير في عمليات الإنتاج .

وللموضوع أهمية خاصة في مصر الآن حيث تحتاج إعادة بناء الدولة اقتصادياً إلى تقويم رؤوس الأموال المستثمرة في كل فرع من فروع النشاط تقويماً صحيحاً حتى يمكن تقدير العائد الحقيقي على رأس المال المستثمر في كل ناحية من نواحي النشاط كأساس ضروري لرسم سياسة استثمار سليمة وخصوصاً أننا في ظروفنا هذه لا نتحمل التبذير في توجيه رؤوس الأموال .



# الرقابة المحاسبية والقوائم المالية

للككتور عبد العزيز محمد عجاوي

مدرس المحاسبة بكلية التجارة

المحاسبة علم تطورت نظرياته وقواعده مع تطور النظام الاقتصادي والمالي وتعددت أغراضه وغاياته بزيادة الحاجة المستمرة إلى ما يقدمه من بيانات ومعلومات . فكلما كان المشروع صغيراً كلما تمكن صاحبه أو مديره من الاشراف على العمليات والتعرف على كل صغيرة وكبيرة ، وكان في مقدوره أن يعرف كل موظف أو عامل باسمه ، واستطاع أن يقرأ بنفسه كل المكاتبات ويتصفح الطلبات الواردة والصادرة ، يتجول في أقسامه ليتعرف نواحي الضعف فيعمل على تقويتها ومراكز الكفاية فيشجعها ، فهو في الواقع يبدأ معه ويستمر ، فينمو أو يضمحل ، هو المسئول إن قصر لقي جزاءه ، وإن أتقن عمله تمتع بالعائد .

ولكن كلما كبرت المشروعات ونمت ، وتعددت عملياتها وتزايدت ، وتعددت مشاكلها وتنوعت ، كلما أصبح من الضروري بل من المحتم أن يعتمد مديرو الأعمال بداخل المشروع والمستثمرين خارجه ، على التقارير المكتوبة التي تمكنهم من تتبع أوجه النشاط العديدة بانتظام ، والحكم على مدى كفاية من ائتمن على المال . إن أوفى بالعهد وعمل على النجاح ، استمروا في توكيلهم لهم ، وإن أسرف أو تهاون قدروا عليه رزقه أو تحولوا عنه .

نعم . يقوم المديرون بالمشروعات بقضاء جزء كبير من وقتهم في دراسة هذه التقارير لتتبع نشاطه والمحافظة على استمراره طبقاً للسياسة المرسومة . كما يمكنهم تشكيل السياسات المستقبلية على ضوء تجارب الماضي ونتائجه واحتمالات المستقبل وآثارها . إن أرادوا الايضاح والتفصيل فهو ممكن ،

فالدقاتر الحسابية موجودة ، والفنيون من حولهم يزودونهم بطلباتهم ، يعرفون السبب والنتيجة ، يطلعون ويناقشون بل يقررون وينفذون . لا يقيدهم في إعداد التقارير إلا ما تمليه عليهم ظروف المشروع وسياساتهم الداخلية ، فهم أحرار فيما يتبعون من طرق ، إن أرادوا السرية فهم حافظوها ، وإن أرادوا العلانية عملوا لها .

أما المساهمون أو المستثمرون ، وهم الفئة التي اختارت لنفسها المشروع وسيلة لاستثمار مدخراتهم ، فمقصدها الربح ، وهدفها نجاح المشروع . ليس لهم تلك الحرية المطلقة ، وهم أصحاب الأموال ، في توجيه سياسة المشروع أو الإشراف على الأعمال إلا بقدر ما تسمح به قوانين المشروع النظامية من حيث إعداد ما يسمى بالحسابات الختامية وما يصحبها من تقارير ، أو مناقشات في الجمعيات العمومية للمساهمين . وقد حماهم التشريع في بعض الدول ، فنص على نشر بيانات وأرقام لها معناها ومغزاها ، وحدد مسؤوليات القائمين على إعدادها من مديرين أو مراقبي حسابات . ولهذا وجدت قوانين الشركات المساهمة في إنجلترا مثلا أو ما يشابهها في أمريكا وغيرها . فاختلقت الدول في مدى ما يجب أن يعان من بيان حسابي عن نتائج الأعمال والمراكز المالية للمشروعات . فمنها ما هو بالتفصيل والإيضاح ، ومنها ما هو بالإجمال والغموض . الأولى ترشد وتهدى ، والثانية لا تمكن المساهم من تفهم حقيقة الأحوال أو الحكم على نتائج الأعمال . فهي سبيل مضلل للمستثمر إذا أراد أن يوجه مدخراته . . . . فالأرقام وحدها ليست تكفي ، وإن وجدت فمقاييسها غير مرضية .

ونحن نتساءل : هل حقق المحاسبون ومن ورائهم مراقبو الحسابات ومديرو الشركات ذلك الهدف الذي وضعت من أجله نصوص العلانية في نشر الحسابات الختامية للشركات المساهمة ؟

لو دققنا النظر لوجدنا أن المحاسبين المتهنين في أنحاء العالم غير متفقين فيما بينهم على الطريقة التي يجب أن تعمل بها قائمة الأرباح والخسائر ، أو حتى على المبدأ الذي يحدد على أساسه ذلك الرقم الذي يطلقون عليه « صافي الربح » أو « صافي الخسائر » رغم ما له من أهمية في تحديد التوزيعات

للمساهمين أو توجيه للدخرات ووفاء لأعباء ضرائب الدخل المتنوعة . ولوزدنا البحث لعلنا أن هناك رأى جديد يؤكد أن طرق المحاسبة المقبولة لا ينتج عنها وحدها تحديد صحيح لمقدرة المشروع على الاكتساب ، فلا هى توفى بالأغراض الإدارية والإقتصادية أو الفنية والمالية .

فإذا عدنا إلى قائمة المركز المالى أو الميزانية ، لعلنا أن هذا التوازن الحسابى البحث ، قد جمعت أرقامه بطريقة أو أخرى من الدفاتر ، حتى أصبح المراجعون وقد تعودوا الإشارة إلى تلك العبارة التقليدية المطاطة : « إن الميزانية تمثل المركز المالى الحقيقى للنشأة طبقاً لما يقدم إليهم من معلومات أو بيانات . . . الخ » .

حقاً إن ما يعرضون من أرقام يطابق ما هو موجود بالدفاتر ، ولكن هل يعنى ذلك أن تصوير الميزانية بهذا الشكل يفيد المساهم أو المستثمر وينقل الحقيقة أو الواقع ؟ ؟ إذا كانت المحاسبة هى علم الحقائق فعلا ، فعلى مراقبى الحسابات أن يتأكدوا من أن كل رقم بالميزانية يعنى شيئاً حقيقياً فعلا ، لا مجرد أرقام صماء تخفى وراءها الحق والصواب . . ولنتساءل هل الأرقام التذكارية للأصول الثابتة التى نراها بالميزانيات المنشورة تمثل الواقع ، ونعنى به التكلفة الفعلية للأصول على أساس أنها ما زالت تكون جزءاً من المشروع المعروف أنه قائم ونعتبره فى عمل مستمر ( going concern ) .

ودع عنك ما تساويه هذه الأصول فى السوق أو أسعار إحلالها عند الأوان ؟ .

إذا كان لمراقب الحسابات أن يقوم بدوره فى بناء مجتمع صحيح تسود فيه الثقة المتبادلة بين المساهم أو المستثمر ومديرى المشروعات ، بل بين طبقات الأفراد الذين تهمهم أحوال المشروع المالية ، فالحاجة ماسة إلى أن نغير نظرة المحاسب والمراقب إلى القوائم المالية من مجرد جداول محددة تتخذ شكل « الأكلشيه » تعرض بها أرقام تخفى وراءها الحقائق ، إلى أن تكون أداة صالحة للرقابة والإرشاد . فعلى أن نواجه الحقائق ونبين مدى صحة هذه القوائم وإمكان اعتماد المساهمين والمستثمرين بل والمديرين ، وعدد كبير منهم ذو معلومات محاسبية محدودة — على ما تحتويه القوائم المالية المنشورة من بيانات — ولهذا نعرض للبحث بعض النواحي موضع الخطأ والتضليل .



## أولاً — قياس الأرباح أو الخسائر وأثر النفقات الثابتة :

يقرأ الكثير منا قوائم الأرباح والخسائر ، فهل راودته نفسه أن يفحص عناصر النفقات ويحدد أثرها على قياس رقم الربح أو الخسارة ؟ الكثير منا يفضل القديم على علته ويتعد عن الصواب ولو بانت ميزاته . فهذا ما تعلمناه في الماضي ، وذاك ما نشأنا عليه في مهنتنا ، وما سارت عليه مشروعاتنا منذ سنين . ولكن أما الآن لنا أن ندقق وقد ضاق مجال الربح ، وأن نعمل على تحقيق الكفاية وقد تزايدت عناصر النفقات وبخاصة الثابتة منها . وإليك عن طريق المثال أثر الخطأ في معالجة تلك النفقات الثابتة على تحديد رقم الأرباح أو الخسائر .

إذا افترضنا لأغراض الإيضاح أن مشروعاً توازنت مصروفاته وإيراداته عن مدة مالية على أساس تحقيق رقم أعمال معين . فلا هو بالربح أو الخاسر . ولذا رأت الإدارة أن توكل أمره إلى من يعمل على شدة أزره ، وتحقيق ربح معقول . . . . . وكان أن اختار المدير الجديد زيادة رقم الإنتاج متفائلاً بما يمكن أن يحققه من زيادة في رقم المبيعات . ولكن لم تجد عليه الأيام بما تمنى ، فلم يزد رقم أعماله عن مبلغ سابقه في حدود تكلفة وإيراد متشابهة لما تحقق سلفاً . . . . . ولكنه مع هذا كله أظهر قائمة الربح برقم دائن كافاته عليه الإدارة . . . . . إذا ما بدى ذلك غريباً لأول وهلة ، لك أن تثق بأنه الواقع الذي يحدث في كثير من المشروعات ومن محاسبين أو مراقبي حسابات لهم مكانتهم ، ولا غرو فيزيانياتهم مقبولة ، وحساباتهم معتمدة ، والكل مرتاح لما جاء بها حتى يأتي المستقبل بما ينجي أو أن يسمح الزمان بمن يرشد أو يوجه ويبين أو يوضح .

وهاك « شركة النجاح » على سبيل الفرض تصنع سلعة واحدة ، وحساب

الأرباح والخسائر عن العام المنتهى في سنة ١٩٥١ والذي تحقق فيه التوازن بين المصروف والإيراد يظهر كالاتى :

مبلغ إجمالى	سعر الوحدة		عدد الوحدات
جنيه	مليم	جنيه	وحدة
٧٥٠,٠٠٠	٥٠٠	١	٥٠٠,٠٠٠ المبيعات
٥٠٠,٠٠٠	٠٠٠	١	٥٠٠,٠٠٠ ثمن تكلفة المبيعات
٢٥٠,٠٠٠			إجمالى الأرباح
٢٥٠,٠٠٠	٥٠٠		مصروفات الإدارة والبيع والتوزيع
لا شئ			صافى الأرباح ( على أساس التكلفة المتوسطة )

وكأى مشروع تتعرض شركة النجاح لنوع من المصروفات التى يمكن اعتبارها نفقات ثابتة فى حدود الأجل القصير ونطاق ظروف معينة . وليكن مقدارها ١٥٠,٠٠٠ جنيهاً مصرياً منها ١٠٠,٠٠٠ جنيهاً ضمن ثمن تكلفة البيع التى تشمل المصروفات الصناعية المباشرة وغير المباشرة والـ ٥٠,٠٠٠ جنيهاً ضمن مبلغ مصروفات الإدارة والبيع والتوزيع . . وعليه يمكن إعادة تصوير القائمة طبقاً لذلك كما يلى :

مبلغ إجمالى	سعر الوحدة		عدد الوحدات
جنيه	مليم	جنيه	وحدة
٧٥٠,٠٠٠	٥٠٠	١	٥٠٠,٠٠٠ المبيعات
٥٠٠,٠٠٠			٥٠٠,٠٠٠ ناقصاً — ثمن تكلفة البيع (نفقات صغيرة)
			مليم جنيه
	٨٠٠	٤٠٠	٤٠٠ مصروفات صناعية
٦٠٠,٠٠٠	٤٠٠	٢٠٠	٢٠٠ مصروفات بيع وتوزيع
١٥٠,٠٠٠			إجمالى الأرباح
			ناقصاً — النفقات الثابتة
			مليم جنيه
	٢٠٠	١٠٠	١٠٠ صناعية
١٥٠,٠٠٠	١٠٠	٥٠	٥٠ إدارية وبيع وتوزيع
لا شئ			صافى الأرباح

$$\left( 100, \dots \times \frac{200, \dots}{200, \dots} \right) + \left( 100 \text{ ملين} \times 200, \dots \right)$$
$$50,000 + 200,000 = \text{جنيها مصريا}$$

== ٢٥٠,٠٠٠ جنبها مصریا

مبلغ إجمالي	سعر الوحدة	عدد الوحدات
جنيه	مليم جنيه	وحدة
٧٥٠٠٠٠	١ ٥٠٠	٥٠٠,٠٠٠
		٥٠٠,٠٠٠
	٨٠٠	
٦٠٠٠٠٠	٤٠٠	٢٠٠,٠٠٠
١٥٠٠٠٠		
	٢٠٠	١٠٠,٠٠٠
١٠٠٠٠٠	١٠٠	٥٠,٠٠٠
٥٠٠٠٠		١٥٠,٠٠٠



وبينما تمثل الأرقام المستخدمة في المثال السابق حالة افتراضية بحثة قد تكون متطرفة ، إلا أنها توضح حقيقة محاسبية يتبعها أصحاب المذهب التاريخي القائل بضرورة توزيع جميع عناصر النفقات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة على وحدات السلع المنتجة وكيف أن هذا الطريق ينتج عنه بيان خاطئ لأرقام الأرباح والخسائر ؟ فلا يعقل أن المشروع حقق أرباح دون بيع فعلي بل نتيجة تضخيم رقم الموجود السلمي بنصيبه من النفقات الثابتة ؟ وهذا أمر يتنافى مع المنطق والحقيقة ، وهو إجراء لا يؤيده المعنى العلمي .

لا شك أن « الحوكر » في هذه الحال هو مجموعة النفقات الثابتة التي يحمل بها الموجود السلمي في نهاية العام ، وهكذا تكون الخلاصة التي لا مفر منها ، هي إمكان الحصول على أرقام أرباح صحيحة نسبياً طبقاً لطرق المحاسبة التاريخية إذا لم يحدث أى نوع من التغير في كمية الموجود السلمي بين أول المدة وآخرها وهذا أمر لا يتفق والواقع في الحياة العملية ... . ويكفى أن نراجع ميزانيات الشركات لعدد من السفين لنرى مدى صحة ذلك !

ونضيف أن الخطأ الحسابي في طرق تحديد الأرباح له خطورته من ناحيتين على الأقل :

الأولى : البيان غير الصحيح لرقم الأرباح والخسائر السنوي الذي تظهره القوائم المالية السنوية والتي على أساسها يقرر توزيع الفائض للمساهمين ، وتحديد وعاء ضريبة الدخل ، وإنه لتعليق عجيب أن تؤدي الطرق المحاسبية المعتمدة إلى نتائج مثل هذه ، فيزداد رقم الربح بازدياد الموجود السلمي في نهاية العام ، وينخفض الربح كلما انكش رقم الجرد .

الثانية : أثر النتائج التي تظهرها القوائم تبعاً لذلك على سياسة الإدارة داخل المشروع من حيث التمويل والإنتاج والبيع ، وكذلك من حيث توجيهها للمساهمين أو المستثمرين لاستمرار استثمار أموالهم بالمشروع أو تحويلها عنه . وكلا الناحيتين من الخطورة بمكان لآثارهما على الاقتصاد القومي .

ولو درسنا القوائم المالية لعدد من المشروعات بشكل من التفصيل لا تضح لنا مدى تباين الموجودات السلعية بين أول المدة وآخرها من ناحية ، واختلاف تكوين عناصر النفقات وتوزيعها بين ثابت ومتغير من ناحية أخرى . والأمر

أكثر خطورة إذا ما علمنا أن عناصر النفقات الثابتة في تزايد خاصة في المشروعات الصناعية الكبيرة التي تعتمد على عدد من الأصول الثابتة والأقسام الإدارية والفنية كبير ، كما تؤيد ذلك نتائج الأبحاث التي قام بها بعض المحاسبين المتهنين في أمريكا . فقد اختلفت نسبة هذه النفقات الثابتة إلى مجموع النفقات بالصناعات وتراوح ما بين ١٣ ٪ - تقريباً في صناعات النسيج إلى ٤٥ ٪ في الصناعات الاستخراجية . وذلك بالإضافة إلى ما يجب إتباعه في القياس من طرق علمية تعتمد على التحليل الإحصائي لفصل عناصر هذه النفقات التي كثيراً ما تظهر مندججة مع عناصر متغيرة . والأبحاث موجهة حالياً نحو أمثال هذه الدراسات .

ومن الواضح أنه ليس من المحتمل أن يحدث تغيراً جوهرياً في طرق المحاسبة بشكل عام في يوم وليلة ، وليس من المعقول كذلك لشركة واحدة أن ترسم حساب الأرباح والخسائر المنشور بشكل يتعارض مع ما هو متبع في العادة ، أى ما هو متفق عليه « كعرف وتقليد » حتى ولو لم يكن صحيحاً . ولكن ليس هناك ما يمنع إطلاقاً من عرضه بالشكل المعروف مع إجراء قائمة تسوية أو توفيق لتصحيح الخطأ أو كشف الغموض ، فالإخفاء لا يجدى مهما طال الأمد .

#### ثانياً - تصوير المراكز المالية (الميزانية) والنسخة النقدية :

نعلم أن المحاسبين المتهنين وهم مراقبو الشركات المساهمة دأبوا على قاعدة ثبات الوحدة النقدية واستقرار العملة « stability of monetary unit » عند إعداد حساباتهم ، ولكن على ضوء الظروف الاقتصادية التي سادت في السنوات الأخيرة في معظم دول العالم نجد تخفيضاً مستمراً في قيمة العملة من حيث قوتها الشرائية ، مما أثار الجدل بين المحاسبين أنفسهم ، وبينهم وبين معاهدهم حتى تكونت حلقات للبحث لم تات لنا باتفاق تام فيما يجب أن يتبع . . . وهكذا ساد الخلاف وبقيت ميزانية الاستغلال على أساس التقويم التاريخي أو القيم الدفترية في معظم الحالات هي المقصد .

ولكن لنا أن نتساءل عن أثر تغير العملة على المحاسبة وهو علم المال والحقائق ؟ هل يقوم مراقب الحسابات بدور الأمين على ما نؤمن عليه ،

يصور الواقع ، ويرشد إلى مواطن الضعف ؟ نسمع قوله إن الميزانية تبين ذلك المركز الحق الصادق « true and fair » وتراجع أملا في أن يوضح كيف تجمع قيم البنود التي يشملها كل جانب من جانبي الميزانية ؟ فقد يضم أحد الجانبين وحدات نقدية ذات قيم متشابهة لا تقارن . ففي فترة التغير والتقلب ، إليك النقدية بالخزينة والبنوك ، وأوراق القبض والدفع تظهر بقيمتها الحالية ، بينما تضاف البضاعة أو المواد بالمخازن في تاريخ الميزانية بوحدات نقدية اختلفت وتنوعت تبعا لطريقة التسعير أو التقويم التي يتبعها كل مشروع ، وهي كثيراً ما تكون وحدات مخفضة . أما الأصول الثابتة من آلات وأثاث وأدوات فتمثل عدداً من القيم المتفاوتة تعتمد على الفترات التي اقتنت فيها المنشأة هذه الأصول . . وأخيراً وليس آخراً لا يوضح لنا رقم الاستهلاك طريقة الاستهلاك المتبعة ومدى كفاية المال المحجوز في المنشأة لاستبدال الأصول .

ألا ينظر المحاسب للمستقبل ويعمل له ! كيف لا وهو يحذر الخسارة ويحناط لها حتى ولو لم تتأكد ، ويهمل الربح الذي لم يتحقق ، ويتعد عن أرقامه . فهو يبحث عن الحقيقة ، إن وجدها أثبتها ، وإن خفيت عليه أهملها . ولذلك اعتبرت المحاسبة علم الحقائق الإيجابية ( An objective science ) .

وهناك جانب آخر احتمى فيه المراقب الحسابي وحيروا معه المساهم البعيد عن المحاسبة وأصولها ، فهو يعرف القليل من مبادئها ، ويتفهم الواضح من مصطلحاتها ، إذا ما اختلط عليه الأمر استسلم لرقم الربح الأخير وقنع برزق يعتقد أنه الحلال . ولكن هلا دققنا معه في « خسائر » تجمع في جانب الأصول مع « أصول » أسمائها المحاسب بأسماء منها الثابت والمعنوي ومنها المتداول والوهمي . تعددت أقسامها واختلفت من ميزانية لأخرى حتى انتقدتها الكتاب وظن الكثيرون أن المحاسبة علم الأغراض يترجم حاجيات مجالس الإدارة أحياناً ، ورغبات المساهمين ومحاسبيهم تارة أخرى ، حتى أصبحنا نخاف على المهنة أن ينحدر مستواها ، وعلى العلم أن يسير في ركاب الرغبة والحاجة .

نريد القول الصريح ، هل تفيد الميزانيات بوضعها الحالي في مصر في الأغراض التي وضعت من أجلها ؟ وهل مراقب الحسابات مقتنع



بما يورده فيها من أرقام تمثل الحقيقة وتنقل الواقع إلى كل قارئ ؟ وهل ليس في مقدور المحاسبين المتهنين أن يعملوا على رفع مستوى تقاريرهم فيوجهوا بدل أن ينقلوا من الدفاتر فقط ، وأن يسترشدوا بخبرة غيرهم بدل أن يحتموا في قوانين ناقصة وأوضاع يعلمون أنها لا بد أن تتغير .

إذا ما أريد للهيئة أن تسمو ، ولأفرادها أن يكونوا كما كان غيرهم في بلاد الغرب رواداً يحملون مشاعل النور التي تضيئ الطريق ؛ وطريق المال والرزق صعب وخطير ، إذا لم يحافظ عليه قاد صاحبه إلى الإفلاس والزوال . فكم من مساهم يشكو وهو محروم ، ومن مستثمر فرح وهو لا يدري ما أخفاه الدهر لمشروعه . كلنا لاشك يعلم أن الحقائق المحاسبية لو أعلنت كما هي وكما يجب أن تكون لأراحت الكثيرين من عامل يحسد صاحب المال على عائدته ، ومن مساهم يشك في نوايا وكلائه « مجالس الإدارة » ، ومن مستثمر يحبس أنفاسه أمام مراقب الحسابات لجهله وخوفه من خوض غمار نقاش محاسبي يعلم الله أنه جاهل فيه . كم من مرة قدمت ميزانيات واعتمدت دون تغيير أو تبديل ، وكم من مراقب للحسابات اعتمد ميزانيات وهو يعلم مقدار ما احتوت من حقائق ؛ وكم من مجالس إدارة ناقشت وهي تحاول أن تقنع وهي لا تقنع . فالكل في واد والمشرع بعيد يترقب وينتظر .

أما آن الأوان ! !

---

( مطبعة جامعة بغداد / ٧٣٢ / ١٩٥٢ / ٥٦٠ )

---





# ECONOMICS

A Socio-Political Outlook  
to the Philosophical Me-  
thod and Teaching of the  
Marshall-Pigovian School. } DR. ABD EL RAZEK HASSAN



The Marshallians were aware of the ills embodied in the politico-social and economic framework of society but they did not commit themselves to a wide or rapid change. "The rights of private property" affirmed Marshall, "have been inseparable from solid progress" and the problem that such rights arose had to be approached "cautiously and tentatively" before abrogating or modifying them<sup>(1)</sup>. Marshall felt the same about competition and warned that, before stamping it as anti-social or wasteful, one should remember that it is, in a way "essential to the maintenance of energy and spontaneity"<sup>(2)</sup>. His advice was that it could be abolished if man became virtuous, which is not the fact, or likely to be the case in the near future, according to Marshall. To retain stability, progress must be slow<sup>(3)</sup>, and there can be no hope of collectivism or bureaucracy to solve the human problem without re-education of the people and saturating their nature with economic "chivalry" in work and using wealth<sup>(4)</sup>.

---

(1) Marshall : Principles, p. 48. According to Pigou, "property rights are the child of law, which is itself the creation of the public political authority". Cf. Pigou : Studies in Public Finance, p. 5.

(2) Marshall : *op. cit.* p. 8.

(3) *Ibid.* p. 249.

(4) *Ibid.* p. 719 and Memories p. 339.



resulting in the starvation of efforts directed towards the remote future relatively to those directed to the 'near future'(<sup>1</sup>). This would necessitate a super-individual power to rid the community of such disharmony and look after future generations(<sup>2</sup>).

"Then any substantial number of people are assembled fairly close together" stated Pigou, "they are certain to experience a need for some form of governing authority; if only to maintain peace and order among them" (<sup>3</sup>). Maintaining peace and order was the main function of the State, a principle that does not need any more clarification. It is accepted under any regime and whatever the doctrine.

The Marshallians, while praising the system of free play of self interest which "tends to make rates of return everywhere equal"(<sup>4</sup>) and that any obstruction to it might threaten the national dividend being cut, revealed the weakness in the system which would call for State interference. "No invisible hand", declared Pigou, "can be relied on to produce a good arrangement of the whole from a combination of separate treatments of the parts". "It is, therefore, necessary", he emphasized "that an authority of wider reach should intervene and should tackle the collective problems" of society(<sup>5</sup>). Nothing should obstruct the State dealing with any problem that might affect its citizens and nothing could challenge the legality of the authority's actions so long as they do not contradict with any written constitution(<sup>6</sup>). Thus, a Government like that of Britain could legislate for anything under their jurisdiction. This is of course outside the field of new development in international law, and the formation of international organisations(<sup>7</sup>).

---

(<sup>1</sup>) Pigou (A. C.): *Economics of Welfare*, p. 25.

(<sup>2</sup>) *Ibid.* p. 89.

(<sup>3</sup>) Pigou: *Economics of Stat. States*, p. 62.

(<sup>4</sup>) Pigou: *The Economics of Welfare*, p. 141.

(<sup>5</sup>) *Ibid.* p. 195.

(<sup>6</sup>) Pigou (A. C.): *Studies in Public Finance*, p. 5.

(<sup>7</sup>) I refer here to the Nuremberg Trials of war criminals and the existence of the U.N.O.

It seems, therefore, that in a capitalist society, the trend is towards the inequality of rewards of the factors of production and that the community tends to drift through a disequilibrium. The Marshallian analogy that economic activity is moving backward and forward in a pendulum swung over the point of equilibrium, is only applied in the vacuum.

The Marshallians faced another difficulty in trying to isolate each factor of production, to determine its return. In spite of the human element attached to each factor and which could hardly be separated<sup>(1)</sup>, there is an unlimited number of possibilities in the combination of the factors of production, and in each case the productivity differs. One cannot judge by the marginal productivity because one cannot point out where the marginal case is. An accurate measure might well be understandable in an algebraic formula, where the units are in uniformity and could not be affected, whatever the combination, space or time.

When the Marshallians commit themselves to objective and hypothetical study, they seem to lose their course of calling for welfare, which has to be emphasized not in mathematical terms but rather in material and non-material products. Isolated individuals, by their very nature, are incapable of understanding the implications of welfare, which can have no place in their attempts to survive. On the contrary, welfare is a fundamental problem to any group of individuals. If specialisation is characteristic to the civilised man, the job of looking after his welfare should be the concern of a specialised group capable of knowing first of all where the contradiction and disintegration between individuals lie. Even if one accepts the assumptions of the individual's time preference, a disharmony in distributing the resources between the present and the future would occur,

---

(1) If we apply the element of time, capital would originate as Pigou pointed out "ultimately in labour, land, waiting and thus to constitute a derivative not an ultimate factor of production". Cf. Pigou: *Econ. of Stat. States*, p. 26.



Even time, agreed Marshall, might work “both for and against the manual workers in their dealing with the capitalist employing class” (1).

If one agrees with the Marshallians that each factor had a reward in isolation of another factor, the aggregate return of the separate factor would be less than the aggregate in the case of co-ordination of the different factors. This excess product which arose from no separate action, seems to increase profits and widen the gap between the rewards.

The harmony between the factors of production, embodied in the Marshallian assumption, is misleading. Their equilibrium analogy is rather of an individual character and generalising from this to the community (2) would suggest the full employment of the factors of production. The Marshallians in this, to use Davenport's phrase are optimistic in a manner appropriate to the upper-class Victorianism (3). They find no contradiction with the assumption of equilibrium if 6% or 10% unemployment exists. Such an amount was described by Pigou as not being “a devastating calamity” to those unemployed, and that the social loss involved as insignificant (4). It would appear from this, that Pigou was putting foremost a half-heated plea to justify the hard hitting crisis which became identical with the capitalist system in its complex stage. Marshall, on the other hand, did not hide the disintegrating power of interests in society when stating that in the development of mankind in quantity and quality “the struggle for survival tends to make those methods of organisation prevail, which are best fitted to thrive in their environment, but not necessarily those best fitted to benefit from their environment” (5).

---

(1) *Ibid.* p. 69.

(2) Stark W : *The Ideal Foundation of Economic Thought.*

(3) Davenport : *The Econ. of Alfred Marshall*, p. 34.

(4) Pigou (A.C.) : *Employment and Equilibrium*, p. 15.

(5) Marshall : *Principles*, pp. 596-7.



certain returns, and to what extent there is freedom of exchange between the factors, effective enough to result in the equalisation of their reward in the long run.

According to the Marshallians, interest and profit are as important as wage to labour. Interest is the price of the time waited by the owner of capital and, in the case of the individual, equivalent to the rate of discount for future satisfaction : profit, on the other hand, is the reward to the entrepreneur for his risk-taking. The necessity of interest was based on the assumption of the "superiority of present goods, namely the subjective under-valuation of future needs" which is not the general application <sup>(1)</sup>. Consumption or employment of materials in the present or the future might be a technical phenomenon not always governed by an absolute preferability of present consumption. The motive of interest is not necessarily the stimulant of saving ; it is a product of certain politico-social and economic structure of society, a factor which one cannot ignore or isolate, and judge simply from the abstract. The same could be said of the return of the entrepreneur in a society based on individual freedom of exchange.

The equality of the rewards in the margin was assumed by the Marshallians on the grounds of the complete mobility of the factors and the transferability of one to the other in a static state, which is not the case in actual conditions. The ownership of land, for instance, according to Marshall himself, has "dominated human relations" in some stages of social history "and this might again assert a pre-eminence" <sup>(2)</sup>. The freedom of exchange cannot explain the degradation of a section of human beings, a condition which is not a matter of their own choice but rather of inequality of opportunity and the power to which they were subject <sup>(3)</sup>. Labourers have little choice but to compete with machines, with the result that the latter would have the advantage.

---

<sup>(1)</sup> Wicksell (K.): Lectures on Pol. Econ. Vol. I, p. 169.

<sup>(2)</sup> Marshall: *op. cit.* p. xv.

<sup>(3)</sup> Pigou: Memories of A. Marshall, p. 9.

exchange system. Even among the people in the same income group one cannot escape the differences in evaluating the utility of the reward as against the disutility of work in gaining it.

Profit is assumed to be the motive in the background of all individuals. This implies in its turn, that people impelled by such motives, strain every nerve in order to maximise the output from the combination of a certain amount of material factor and to minimise cost. But this is rather the behaviour of a successful entrepreneur than that of the marginal or the 'average' individual. It also "deflects producing from its social goal" <sup>(1)</sup>.

The economic life of a community is not subjected mostly or entirely to struggle for a bigger share, but "is directed by institutions the framing of which is a political process" <sup>(2)</sup> working fundamentally for human happiness. Work in itself, as Hawtrey quite clearly stated, is an action "done for some ulterior motive, especially, but not exclusively, for payment or material reward" <sup>(3)</sup>. The Marshallians committed themselves to the very fault of the Ricardians, whom Marshall attacked for "building assumptions on the city man" <sup>(4)</sup>.

In the course of freedom of employment and exchange, the reward of each factor of production is expected to be determined by the demand and supply of the factor, with a trend in the long run of equality in the margin. The Marshallians assume that each factor produces real income quite independently and is capable of doing so in isolation <sup>(5)</sup> in spite of the fact that they co-operate in production. Leaving for the time the means suggested for separating the return or the share of each factor out of the national dividend, one has to examine their factors and to find out to what extent they are justified in drawing

<sup>(1)</sup> Schumpeter (J. A): *Capitalism, Socialism and Democracy*, p. 76.

<sup>(2)</sup> Hawtrey: *Economic Destiny*, p. 2.

<sup>(3)</sup> *Ibid.* p. 6.

<sup>(4)</sup> Marshall: *op. cit.* pp. 154-5.

<sup>(5)</sup> Pigou, (A. C.): *The Economics of Stationary States*, p. 25.



different degrees of utility or desirability in such a manner as to equalise the marginal in each case<sup>(1)</sup>. The reactions of such a neutral individual was taken by the Marshallians, and more specifically by Pigou, as representing those occurring in social life, in spite of the fact that some actions and reactions by and on the individual are merely of a social character.

To make room for middle-men and organisers, to effect the valuation of materials according to the mechanical system of exchange, Pigou made every individual specialise on what he thinks more suitable to himself, but, in the meantime, being free to choose his job, ignoring the time element and the low mobility of labour. In the pecuniary society composed of such individuals, there is reciprocal feature always in motion to balance the effects with the desires or supply and demand. In the field of exchange, individuals are using money as media to settle their bargains<sup>(2)</sup>. This medium not only measures on 'the average' the reward of work or effort, but also the benefit or desires and utilities<sup>(3)</sup>. The 'average' was used as an attempt to overcome the difficulties facing Marshall in the case of the differences embodied in the individual valuation, and also as "to cause the personal peculiarities of individuals, to counterbalance one another"<sup>(4)</sup>.

The repercussion of giving the same utility to the units of money results in allocating the factors of production to produce commodities, not according to their utility, but according to their position in the schedule of effective demand. The main difficulty in any correct calculation is largely due to the inescapable differences in the individual purchasing power, which is in itself due to the conditions of the individuals in the economic and social strata, and the means by which the distribution of the national dividend is enacted and the degree of perfection in the

---

<sup>(1)</sup> Marshall: *op. cit.* pp. 20-21.

<sup>(2)</sup> In this manner money income was thus taken as an indication of efficiency and the comparative return for each factor of production

<sup>(3)</sup> *Ibid.* p. 18.

<sup>(4)</sup> *Ibid.* p. 18.



the sake of knowledge, but rather ... for the healing that knowledge may help to bring" <sup>(1)</sup> This, no doubt, is an acceptable and good intentional solution to our human problem. But the Marshallians did not adhere to this principle; they largely committed themselves to subjective analysis in such a way as to shield the existing state of affairs.

The Marshallian symbolic man is that individual with high nature, motivated largely by the noble emulation and ambition rather than any love of wealth <sup>(2)</sup>, competing with his neighbours in a manner to demonstrate the best quality and energy of human nature aiming at public good and not individual selfishness <sup>(3)</sup>. Such is a business man, emphasised Marshall, "on whose work the progress of industry most depends, care (s) for wealth more as an indication of successful achievement than for its own sake" <sup>(4)</sup>. If his motives are so, thus his success and the success of our system could only be predicted by his freedom of choice of occupation. But one must remember that man is not perfect, and a margin has to be drawn for the imperfection which still clings to human nature <sup>(5)</sup>. This is rather a reformed style of the classical man, far from that of real life.

In some ways, the Marshallians, in an escapist manner, reduced their man to the subjective and fictitious character of Robinson Crusoe. Thus they assumed him in a closed economy and in a stationary state "perpetually engaged, under the sway of the principle of maximum satisfaction, in balancing desires against aversions from the means by which desires are satisfied" <sup>(6)</sup>. In other words the Marshallians supposed their man, in a way, to be rational, and proceed to measure advantages and disadvantages of each action before entering into it, and comparing the

---

<sup>(1)</sup> Pigou (A. C.): *Economics of Welfare*, p. 5

<sup>(2)</sup> Marshall: *op. cit.* p. 14.

<sup>(3)</sup> *Ibid.* pp. 6-9.

<sup>(4)</sup> *Ibid.* p. 331.

<sup>(5)</sup> *Ibid.* p. 9.

<sup>(6)</sup> Pigou (A. C.): *The Economics of Stationary States*, p. 33.

Studying the Marshallian School from that historical background, we find that it have followed the teachings of the Utilitarians<sup>(1)</sup> and the Marginalists. In their attempt to build up a homogeneous formula for society, they tried to clarify the economist position in interpreting the mechanism of economic forces. In a way, they succeeded in clearing away some of the dogmatic assumptions upheld by the traditional economists, but, on the other, their liberal discussion left the door wide open for more attacks on the politico-social and economic framework of the society which they meant to preserve.

In a rather self-conscious defence, Marshall expressed the "gentle and sympathetic temper" of the founders of modern economics, and how they were "touched with the enthusiasm of humanity (and) cared little for wealth for themselves" and how "they cared much for its wide diffusion among the masses of the people"<sup>(2)</sup>. Marshall claimed that the economists supported all the social reforms, but, being aware of their responsibility, they were cautious in advocating any rapid change that might disturb the systematic evolution in the biology of nature<sup>(3)</sup>. He emphasised that economists, or at least himself, dealt with man as he is, not "with an abstract or economic man", with "a man of flesh and blood"<sup>(4)</sup> in his actions and reactions, in his motives and in his manner for good or evil, to change and progress<sup>(5)</sup>. The matter of concern, then, is man "who is largely influenced by egoistic motives in his business life"<sup>(6)</sup>. In the same manner, Pigou, attempts to convince his readers that the main motive of economic study is to help social improvement, that, when "we elect to watch the play of human motives ... that are ordinary ... our impulse is not the ... knowledge for

---

(1) Pigou (A.C.): *Memories of Alfred Marshall*, pp. 7-9.

(2) Marshall (A): *Principles of Economics*, p. 47.

(3) *Ibid*, pp. 47-48.

(4) *Ibid*, pp. 26-27.

(5) *Ibid*, p. 27.

(6) *Ibid*, p. 27.

# **A SOCIO-POLITICAL OUT LOOK TO THE PHILOSOPHICAL METHOD AND TEACHING OF THE MARSHALL-PIGOVIAN SCHOOL**

BY

**Dr. ABD EL RAZEK HASSAN**

*Faculty of Commerce*

The Marshall-Pigovian School succeeded the Marginalists and took effective steps to purge economic theory of the ambiguities and fallacies which it contrived. Economic theory seemed to be vulnerable in the pre-1914 war period and was assailed during the period of uncertainty which followed it. It soon regained its ground and confidence by the deliberate return to international transactions. The near-stability in world political conditions after that, accompanied by an achievement in the economic field, seemed to justify the Marshall-Pigovian school's assumptions and conclusions. But the undercurrent trends in the body politic, side by side with those changes in the socio-economic framework, which were thought to be of significance, culminated in the Great Depression and a violent upheaval in the international political sphere.

The Marshallian<sup>(1)</sup> theory reflected the optimism of the capitalist system and its belief in its own capability to overcome the difficulties that might emerge in application. The conflict between the different economic factors and politico-social forces in the community, while being recognised as existing, were thought to be superficial and capable of being ironed out in one way or another.

---

(1) We will use the word Marshallian to mean Marshall-Pigovian.





# REVIEW OF ECONOMICS & BUSINESS STUDIES

---

Issued by Members of The Staff of The Faculty of  
Commerce, Fouad, 1<sup>st</sup> University, Giza.

---

## BOARD OF EDITORS

CHIEF EDITOR ... : Prof. Hussein Kamel Selim (*Dean*)  
MEMBERS ... : Prof. Wahib Messiha, Prof. of Economics  
: Ass. Prof. Dr. Ahmed Abdel Kader  
: El-Gammal, *Ass. Prof. of Public Law.*  
SECRETARY OF THE BOARD : Ass. Prof. Dr. Ahmed Abdel Kader  
El-Gammal.

Correspondence should be addressed to the Secretary of the  
Board, Faculty of Commerce, Fouad 1<sup>st</sup> University, Giza.





# REVIEW OF ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES

---

MARCH 1953

No. 1

FIRST YEAR

## CONTENTS

	PAGE
A Socio Political Outlook to the Philosophical Method and Teaching of the Marchall-Pigovian School: <i>Dr. Abdel Kazez Hassan</i> . . . . .	1

CAIRO  
FOUAD I UNIVERSITY PRESS  
1953

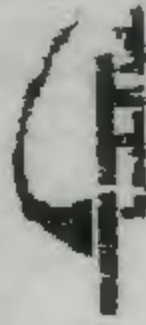












Bibliotheca Alexandrina



0531824